الموسم الثاني
للانصات المركزي

المجلس الأطلسي.. طالباني يدعو إلى عراق استراتيجي يتجاوز الانقسامات والأيديولوجيا

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 33
الخميس
2026/05/21
No. : 8096

هدنة الفرصة الأخيرة

ترقب عالمي

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

العراق واقليم كردستان

تجاوز الركود السياسي بما يخدم المصالح العامة

قوباد طالباني يدعو إلى عراق استراتيجي يتجاوز الانقسامات والأيديولوجيا

نامو فاضل.. أصبحتم رمزاً يجسد إرادة شعبنا في المحافل الدولية

رغبة ارمينية في تعزيز العلاقات التاريخية مع اقليم كوردستان

رئيس الجمهورية: بيان في اليوم الوطني للمقابر الجماعية

لقاءات ومباحثات الفخامة... حوار مع الحكومة وانفتاح دولي لدعم الاستقرار

الإطار التنسيقي يؤكد وحدته وتماسكه

قضايا كردستانية

عماد أحمد: بين السلاح والقلم

محمد شيخ عثمان: كردستان: حرب المنابر أم منطق الشراكة؟

د. عدالت عبدالله : تشكيل الحكومة والمطالب الكرديّة المؤجلة

د.شيلان فتحي : بغداد وأربيل... أزمة الشراكة المؤجلة في العراق

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

مشاري الذايدي: إيران والعراق والخليج والمسيّرات «الوكيلة»

«سرقة القرن» العراقية تعود إلى الواجهة برصيد 5 مليارات دولار

قانون "خدمة العلم"..تباين مقاربات الإصلاح الهيكلي في منظومة الدفاع

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

بهتشلي يدعو لمنح "أوجلان" دورا منظما داخل عملية الحل السلمي

تسريبات: أوجلان يتهم أردوغان بالبحث عن مكاسب سياسية لا تسوية حقيقية

المرصد السوري و الملف الكردي

حسني محلي : مظلوم عبدي قريبا في أنقرة..

أدرك الكرد السوريون أن حماية مكاسبهم تعتمد على دمشق

المـرصد الايراني ..تغطية توثيقية تحليلية خاصة

هدنة الفرصة الأخيرة بين واشنطن وطهران

لا اتفاق ولا مخرج...كيف ينذر الجمود بين أمريكا وإيران بتجدد الصراع؟

في طريق العودة إلى الحرب: 4 سيناريوهات في مواجهة إيران

رؤى و قضـايـــا عالميـــــة

أكثر من 20 اتفاقية تعاون.. تفاصيل قمة الامتيازات بين روسيا والصين

التعاون الصيني الروسي... ضرورة في عالم مضطرب

فرانسيس فوكوياما: ما لا يعرفه ترامب ويعرفه شي جين بينغ

مركز دراسات امريكية : قمـــة للمتســـــاوين

الرئيس بافل والسيد صلاح الدين بهاء الدين:

تجاوز الركود السياسي بما يخدم المصالح العامة

استقبل السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الأحد ٢٠٢٦/٥/١٧ في دباشان، السيد صلاح الدين محمد بهاء الدين الأمين العام للاتحاد الاسلامي الكوردستاني.

وخلال لقاء حضره السيد سالار لاله سرحد مسؤول بورد العلاقات الكوردستانية للاتحاد الوطني، جرى التباحث بشأن آخر المستجدات السياسية في اقليم كوردستان والعراق، مع التأكيد على أهمية استمرار الحوار والتفاهم بين جميع القوى والأطراف السياسية، من أجل تجاوز التحديات.

وفي هذا الصدد قدم السيد صلاح الدين محمد بهاء الدين مبادرة الى رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، بهدف التخلص من الركود السياسي الراهن في كوردستان.

واتفق الطرفان على أن استمرار هذا الركود السياسي في اقليم كوردستان لا يخدم المصالح العامة، وينبغي اتخاذ خطوات جادة لتجاوز العقبات، وهذا يتم وفق رؤية وطنية مسؤولة هدفها خدمة المواطنين.

وقال الرئيس بافل جلال طالباني: «نحن في الاتحاد الوطني، نرحب دوما بأي مبادرة تأتي من منطلق الاخلاص وتصب في مصلحة شعب كوردستان». ولكون السيد الأمين العام للاتحاد الاسلامي وجه مبادرته في البداية الى السيد بافل جلال طالباني، فقد قرر رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، ومن أجل تهيئة الأرضية لتهدئة الأوضاع، أن تكون وسائل اعلام الاتحاد الوطني مساعدة لهذا الوضع اعتبارا من اليوم، ولا تساهم في تأجيج الخلافات.

كما تم التأكيد على التنسيق وتعزيز العلاقات بين الاتحاد الوطني والاتحاد الاسلامي، بهدف تقديم المزيد من الخدمات للمواطنين.

في ندوة المجلس الأطلسي..

قوباد طالباني يدعو إلى عراق استراتيجي يتجاوز الانقسامات والأيديولوجيا

ويؤكد: عراق قوي يعني كردستان أقوى لا أضعف وهو اكثر قوة معنا

المجلس الأطلسي (Atlantic Council)/الترجمة والتحرير:محمد شيخ عثمان

في ندوة حوارية ـ بحثية نظمها المجلس الأطلسي (Atlantic Council) خلال عام ٢٠٢٦، برزت رؤية نائب رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان قوباد طالباني بشأن مستقبل العراق وتحولات المنطقة، في جلسة ناقشت موقع العراق الجيوسياسي، وتوازناته الإقليمية، وطبيعة العلاقة بين بغداد وأربيل في ظل مرحلة إقليمية شديدة التعقيد.

أدار الجلسة السفير البريطاني السابق جون ويلكس، بمشاركة السفيرة الأميركية السابقة لدى العراق والكويت الينا رومانوفسكي، ورئيسة تحرير صحيفة The National مينا العريبي، إلى جانب الباحث المختص بالشأن العراقي ريناد منصور.

وخلال الحوار، قدّم قوباد طالباني مقاربة سياسية لافتة لطبيعة التنوع العراقي وموقع البلاد بين الشرق والغرب، مؤكداً أن العراق يمتلك فرصة نادرة لتحويل تنوعه الجغرافي والسياسي إلى مصدر قوة استراتيجية، لا إلى عامل انقسام أو ضعف.

وأشار إلى أن قلة قليلة من الدول تحظى بالموقع الذي يمتلكه العراق، حيث يسعى الجميع ـ من الولايات المتحدة وأوروبا إلى الصين وروسيا ودول المنطقة ـ إلى بناء علاقات جيدة معه، ما يمنح بغداد هامشاً استثنائياً للمناورة وبناء التوازنات.

وفي حديثه عن إقليم كردستان، شدد طالباني على أن استقرار العراق وقوته يمثلان مصلحة مباشرة لكردستان،

رافضاً فكرة أن ضعف بغداد قد يشكل فرصة لأربيل. وقال بوضوح إن «العراق القوي سيكون في مصلحة كردستان، وقوته يكون اكبر بوجود كردستان قوية»، معتبراً أن مشاركة الكرد في صناعة القرار داخل بغداد تمثل خياراً استراتيجياً لضمان مستقبل البلاد واتجاهاتها السياسية والاقتصادية.

كما تناول الحوار تأثير الحرب والتوترات الإقليمية على العراق وإقليم كردستان، حيث أشار طالباني إلى أن الإقليم تعرض لتداعيات اقتصادية وأمنية كبيرة نتيجة توقف التجارة وتعطل صادرات النفط، لكنه في الوقت ذاته نجح في توظيف موقعه الاستراتيجي للحفاظ على قنوات التواصل مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية، من إيران وتركيا إلى الولايات المتحدة والدول الأوروبية.

وفي قراءته للتحولات السياسية داخل العراق، تحدث قوباد طالباني عن بروز جيل سياسي جديد أكثر استقلالية وعابراً للهويات الطائفية والقومية، معتبراً أن العراق يشهد عملية انتقال حقيقية نحو عقلية سياسية أكثر تركيزاً على الحوكمة والإدارة وبناء المصالح الوطنية، بعيداً عن الاستقطابات التقليدية التي طبعت المشهد خلال العقود الماضية.

ونظرا لاهمية مداخلاته في الندوة البحثية ،فيما ياتي تنشر المرصد نصها:

مسألة تنوع العراق وجغرافيته

***أنتقل الآن إلى نائب رئيس الوزراء قوباد طالباني، لأن أحد أوجه تنوع العراق، بطبيعة الحال، هو أن الأمور تبدو أحيانا مختلفة في أربيل أو السليمانية عما تبدو عليه في بغداد أو البصرة.**

لذلك ربما تود أن تتحدث قليلا عن مسألة تنوع العراق وجغرافيته، وهل تمثل هذه الجغرافيا نعمة أم نقمة من منظور كردي؟

-شكرا لكم، وشكرا على استضافتي. وأنا سعيد جدا بالمشاركة في هذه الجلسة إلى جانب متحدثين رائعين وأصدقاء أعزاء.

انظروا، الأمر متروك للعراق نفسه ليقرر ما إذا كان يريد النظر إلى هذا التنوع باعتباره مصدر قوة أم مصدر ضعف.

إذا أراد أن ينظر إليه باعتباره نقطة ضعف، أو عبئا، أو مشكلة، فهو يستطيع ذلك.

وإذا أراد أن ينظر إلى موقعه الجغرافي باعتباره رصيدا استراتيجيا، ومصدر قوة، وفرصة للمناورة، فهو يستطيع ذلك أيضا.

لذلك فإن الأمر يعتمد فعلا على الدولة نفسها، وعلى حكومتها، وعلى المكونات الفرعية داخل هذه الدولة.

لقد رأينا خلال هذه الحرب الأخيرة كيف يمكن أن يكون الأمر في الاتجاهين معا.

وكما قالت مينا، فإن العراق دخل في توترات وصدامات مع العديد من الدول، لكن كانت هناك أيضا أطراف، مثل الكرد، قامت بالكثير من التحركات خلف الكواليس، سواء في التفاوض أو خفض التصعيد، فقط لأننا كنا قادرين على التحدث مع أطراف مختلفة ومتعددة.

وأعتقد أن الشيء الذي لم يدركه العراق بعد بشكل كامل هو أنه توجد قلة قليلة جدا من الدول التي تشبهه.

فالجميع يريد إقامة علاقة جيدة مع العراق.

الشرق والغرب، الأوروبيون، الأميركيون، الصين، روسيا، ودول المنطقة، الجميع يريد أن تكون له علاقة جيدة مع العراق.

ولذلك، إذا كان العراق يفكر بعقلية استراتيجية، فعليه أن يسعى إلى بناء علاقات جيدة مع الجميع.

كردستان استطاعت إلى حد بعيد أن توظف موقعها الاستراتيجي

*** كاك قوباد ،بحكم أنك عشت أحداث الأشهر القليلة الماضية، كيف تقيّم طريقة استجابة بغداد؟ وكيف انعكس ذلك على وضع إقليم كردستان، وخصوصا على علاقاتكم مع جيرانكم الرئيسيين، تركيا وإيران؟**

-لقد أثرت الحرب على كردستان بشكل كبير وبصورة سلبية.فلم نتعرض فقط للهجمات وتهديدات أمنية، بل أعتقد أننا عانينا اقتصاديا بدرجة أكبر بسبب توقف التجارة وتعطل صادرات النفط.

كان لذلك تأثير اقتصادي هائل على إقليم كردستان، كما كان له تأثير على العراق عموما.

لكن بالعودة إلى سؤالك الأول، أعتقد أن كردستان استطاعت إلى حد بعيد أن توظف موقعها الاستراتيجي للتواصل مع الإيرانيين، والتحدث مع الأتراك، والحفاظ على الاتصال بالحكومة في بغداد، وكذلك التواصل مع الولايات المتحدة ودول صديقة أخرى مثل المملكة المتحدة وفرنسا وغيرها خلال هذه المرحلة.

وأعتقد أننا نجحنا في استثمار علاقاتنا وموقعنا الاستراتيجي، مع الحفاظ على سياسة حياد واضحة. كنا منفتحين وشفافين جدا مع الجميع. لقد كنا ضد هذه الحرب، لأنها لم تكن جيدة، لا للعراق ولا لكردستان.

ونأمل أن يستمر وقف إطلاق النار، وأن يتم التوصل إلى اتفاق دائم. وأعتقد أن ذلك سيكون مفيدا جدا أيضا للحكومة الجديدة التي يجري تشكيلها في العراق حاليا إذ سيمنحها فرصة لمعالجة بعض الأخطاء التي ارتُكبت.

سواء كانت تلك الأخطاء صادرة عن جماعات فرعية داخل العراق أو عن الحكومة نفسها، فالمشهد بطبيعته معقد للغاية، لكن في النهاية، يفترض بالحكومة أن تمثل الدولة، وإذا كانت هناك جماعات أو قوى تعمل ضد الدولة من داخلها، فإن مسؤولية التعامل معها تبقى مسؤولية الدولة نفسها.

لدينا الآن فرصة، مع الحكومة الجديدة، ونأمل أن تتشكل حالة من الثقة تتيح معالجة بعض هذه القضايا، وأن تعيد بغداد النظر في تموضعها الاستراتيجي.

العراق ليس بحاجة إلى الدخول في مشاكل مع أي من جيرانه بإمكانه أن يقيم علاقات تجارية معهم، وأن يكون جزءا من نمو اقتصادي ضخم وصفقات كبرى، سواء في مجال الطاقة أو مشاريع طرق التنمية.

علينا جميعا أن نتحلى بالواقعية والاستراتيجية، وأن نتجاوز الأعباء الأيديولوجية التي ربما حملناها طوال القرون الماضية.

العراق سيكون أقوى إذا كنا موجودين فيه

*** كان هناك مثل يُقال قبل مئات السنين في أيرلندا، عندما كانت أيرلندا وبريطانيا العظمى متحدتين لفترة قصيرة، ومفاده أن "صعوبة إنجلترا هي فرصة أيرلندا".**

فهل تعتقد أن صعوبة بغداد قد تشكل فرصة لأربيل بأي شكل من الأشكال؟ هل هناك جانب إيجابي لذلك؟

-كلا، إطلاقا. أنا أؤمن بأن عراقا فاشلا لن يقود إلى كردستان ناجحة.

قد لا يرى الجميع في كردستان الأمر بهذه الطريقة، لكن حزبنا، الاتحاد الوطني الكردستاني، وأنا شخصيا، ننظر إلى المسألة من زاوية مختلفة. فالعراق القوي سيكون في مصلحة كردستان، العراق القوي سينعكس إيجابا على اقتصاد كردستان، والعراق القوي لا يعني استبعاد كردستان، بل إن كردستان جزء من عراق قوي.

وكذلك نعتقد أن العراق سيكون أقوى إذا كنا موجودين فيه، وإذا كنا على طاولة القرار في بغداد، وإذا ساهمنا في

صنع القرارات الاستراتيجية.

لفترة طويلة جدا وقفنا خارج المشهد نراقب من بعيد، ونظرنا إلى أنفسنا كأننا دولة مختلفة أو مكوّن منفصل، كما تعاملنا مع بغداد بوصف العلاقة معها علاقة تبادلية أو مصلحية: "أفعل هذا لأجلك وتفعل ذاك لأجلي"،لكن هذا النهج لم ينجح، كما رأينا خلال السنوات العشر أو الخمس عشرة الماضية.

لقد اتخذنا قرارا استراتيجيا، سنكون في بغداد، ونحن موجودون فيها بالفعل. ورئيس الاتحاد الوطني الكردستاني موجود في بغداد الآن، لأن القرارات ستُتخذ هناك، ولأن مستقبل البلاد واتجاهها سيُرسم هناك.

ولا يمكننا أن نبقى خارج النظام ثم نشتكي عندما تتخذ الدولة قرارات لا تعجبنا، علينا أن نكون في بغداد، حيث تُصنع القرارات، وأن نساعد في توجيه البلاد نحو المسار الذي يمكن، بل ينبغي، أن تسير فيه.

لذلك فأنا أرفض بشدة فكرة أن بغداد الضعيفة تعني كردستان قوية .

علاقة العراق مع إيران بعد هذه المرحلة من الصراع

***كاك قوباد،حدثنا قليلا عن كيفية رؤيتك اليوم لعلاقة العراق مع إيران بعد هذه المرحلة من الصراع.**

-أعتقد أنني سأعود قليلا إلى ما قبل الصراع. لقد رأيت شخصيا العديد من الحالات، حتى قبل اندلاع الحرب، التي لم يلتزم فيها صناع القرار السياسي في العراق بالرغبات الإيرانية.

يمكننا العودة إلى مسألة اختيار رئيس البرلمان، حين كانت إيران تفضل مرشحا مختلفا لمنصب رئيس البرلمان. فقد ذهبت إلى العديد من الأحزاب الشيعية وقالت: "نحن لا نريد هذا الشخص، بل نفضل شخصا آخر". لكن الأحزاب السياسية العراقية، بما فيها الأحزاب السياسية الشيعية، اختارت المرشح الذي كانت قد توصلت إلى اتفاق بشأنه.

وكذلك عندما رشح "الإطار التنسيقي" رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي لمنصب رئيس الوزراء المقبل، ثم نشر الرئيس دونالد ترامب تغريدته الشهيرة، وهو ما وضع العراق في موقف بالغ الصعوبة بين خيار وآخر.

لكنني أعتقد أن المالكي لم يكن ليُختار حتى لو لم تقع هذه الحرب. ومن الواضح أن اندلاع الحرب وضع بالفعل نهاية لطموح المالكي السياسي.

لذلك أعتقد أننا شهدنا مؤشرات، وسنستمر في رؤية مؤشرات، على تنامي استقلالية العراق.

وهذا لا يعني أن العراق سيتحرك ضد مصالح إيران، إطلاقا. لكن ذلك يعني أن العراقيين أثبتوا قدرتهم، في بعض القرارات المرتبطة بالمصلحة العراقية، على اتخاذ قرارات مستقلة.

وعندما أقول "العراقيين"، دعوني أكون أكثر تحديدا: الأحزاب السياسية الشيعية في العراق استطاعت اتخاذ قرارات تنطلق من المصلحة العراقية.

وأعتقد أن هذه الحقيقة جرى تجاهلها إلى حد ما، وكان من السهل جدا أن يتم تصوير جميع الشيعة وكأنهم مجرد امتداد للسياسة الخارجية الإيرانية.

وأرى أن ذلك لم يكن منصفا.

ما نشهده اليوم في العراق هو بروز قيادة جديدة أكثر شبابا، وأكثر عابرة للهويات القومية والطائفية، وتجري نقاشات عميقة وقوية للغاية حول مستقبل البلاد، وعلاقات العراق مع الغرب، ومع إيران، وكذلك قضية الفصائل المسلحة.

هذه النقاشات متقدمة وعميقة للغاية، وهي تمنحني نظرة أكثر تفاؤلا بشأن الطريقة التي سيدير بها العراق هذه العلاقات مستقبلا.

سنشهد مزيدا من التوازن

***هل يعني ذلك أنهم سيديرون ظهورهم لإيران؟**

لا، بالتأكيد لا.لكنني أعتقد أننا سنشهد مزيدا من التوازن، وربما لا تكون كلمة "التوازن" هي الأدق.

بل الاستقلالية.

أعتقد أننا سنرى قدرا أكبر من الاستقلالية يخرج من العراق، وخصوصا مع الحكومة المقبلة.

شكرا لك، وأنت تطرح بالفعل نقطة مهمة جدا، وأنا أتفق معها تماما، لأنني شهدت ذلك بنفسي، وهو أن العراق كان يؤسس تدريجيا لهامش أكبر من الاستقلالية الخاصة به.

العراق لا يواجه فقط قضايا إقليمية، بل لديه أيضا مشكلات داخلية ومحلية

***كاك قوباد، إقليم كردستان كان دائما – كما أرى – داعما للأعمال والاستثمار عندما تكون العلاقات مع بغداد جيدة وتكون الأموال متدفقة. حينها أستطيع جلب الشركات إلى كردستان، وهم يرون كل الفوائد والمزايا. لكن عندما تدخل السياسة في حالة من الفوضى وتتوقف الأموال، يصبح السؤال: ماذا يمكننا أن نفعل؟ لذلك أود أن أعرف وجهة نظرك بشأن آفاق إقليم كردستان اليوم، خاصة وأنكم ستبقون مرتبطين بالحكومة المركزية في العراق، حتى وإن كانت لديكم مواقفكم المختلفة والمتميزة.**

– أعتقد أنه عندما نتحدث عن مدى أهمية العراق أو طابعه الاستراتيجي بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فإننا نميل إلى مقارنة كل شيء بفترة الرئيس جورج بوش، عندما كانت هناك اجتماعات أسبوعية عبر الاتصال المرئي بين الرئيس بوش ورئيس الوزراء المالكي، وكان العراق حينها ملف الأمن القومي الأول للولايات المتحدة.

ولذلك، فإن أي وضع لا يشبه تلك المرحلة يجعل العراقيين يشعرون فجأة بأنهم لم يعودوا يحظون بالاهتمام أو "المحبة"، وأن العلاقة أصبحت سيئة.

لكنني أعتقد أن السؤال الحقيقي هو: كيف نعرّف "الأولوية" هنا؟

أنا شخصيا لم ألحظ أي تراجع في مستوى انخراط الولايات المتحدة مع العراق خلال السنوات الأخيرة.

لقد كانت السفيرة رومانوسكي هناك، وكانت دائما على تواصل معنا. وأنت أيضا كنت هناك يا سيدي، وكنت دائما منخرطا معنا. والسفير البريطاني الحالي منخرط معنا، وكذلك القائم بالأعمال الأميركي الحالي.

أعتقد أن ما تغيّر هو أن العراق اعتاد تاريخيا على وجود ما يشبه "القيصر" داخل البيت الأبيض يتولى ملفه، رغم أن هذا يبدو متناقضا بعض الشيء، لكننا كنا دائما نتوقع وجود شخص واحد يحمل هذا الملف بصفته مبعوثا خاصا.

أما الآن، فالأمر لم يعد كذلك.

فعلاقة العراق مع الولايات المتحدة أصبحت أشبه بعلاقة طبيعية بين دولتين، تُدار عبر القنوات الدبلوماسية الحقيقية، ومن خلال سفارة أميركية ضخمة وفعالة تمتلك أذرعا اقتصادية وقانونية وأمنية متعددة ضمن هذه العلاقة المعقدة والمتشعبة.

لذلك لا أعتقد أن العراق تراجع في سلم أولويات الحكومة الأميركية.وإذا نظرنا إلى العناصر الأساسية في هذه العلاقة، فسنجد أنها بقيت ثابتة.فالتعاون الأمني، والتعاون في مكافحة الإرهاب، والاهتمام بالملف الأمني، لا يزال بالمستوى المرتفع نفسه وربما أكثر من أي وقت مضى.بل وأعتقد أن الاهتمام بالفرص الاقتصادية، سواء في النفط أو

الغاز أو الطاقة أو حتى المعادن والعناصر الأخرى المحتملة، قد ازداد وربما أصبح أكثر وضوحا.

لذلك أعتقد أننا نميل أحيانا إلى قراءة العناوين الإعلامية وتقييم علاقة العراق بالولايات المتحدة بناء على ما إذا كان هناك مستشار رفيع أو مسؤول كبير مكلّف بهذا الملف، سواء كان السفير باراك أو مارك سيفا أو أي شخصية أخرى داخل الإدارة.

لكن على أرض الواقع، نحن نرى انخراطا وتواصلا على جميع المستويات وفي مختلف المجالات.

أما فيما يتعلق بإقليم كردستان، فنعم، لدينا خصوصيتنا، ولدينا مناطقنا المحددة دستوريا، وكذلك أدوارنا ومسؤولياتنا.وسنلعب دورا أقوى في بغداد، أو على الأقل بعضنا سيفعل ذلك.

لكن يجب ألا ننسى أن العراق لا يواجه فقط قضايا إقليمية، بل لديه أيضا مشكلات داخلية ومحلية، إلى جانب القضايا الإقليمية، وقد يواجه أيضا تحديات دولية.

لذلك أعتقد أن جدول أعمال الحكومة العراقية المقبلة سيكون مزدحما للغاية.ولا أعرف، لكنني دائما أميل إلى التفاؤل رغم كل الفوضى التي عشناها.وأعتقد أننا سنتجاوز هذه المرحلة أيضا.

انتقال أو "تغيير للحرس القديم"

***كاك قوباد، هل تود أن تضيف شيئا أخيرا حول موضوع العراق والمنطقة؟**

-أعتقد أن هناك تغييرا يحدث بالفعل في العراق. هناك عملية انتقال أو "تغيير للحرس القديم" تجري الآن ونحن نتحدث.

هناك جيل جديد، جيل شاب من القادة، بدأ يبرز إلى الواجهة. وهو جيل عابر للطوائف، ويتحدث عن القضايا بطريقة مختلفة تماما عن طريقة الحرس القديم.

هم يكنّون احتراما كبيرا للقيادات التقليدية، لكن في الوقت نفسه هناك نواة جديدة بدأت تتشكل.

إذا عدنا أربع سنوات إلى الوراء، وتحدثنا عن قضية كبيرة بحجم رئاسة الجمهورية العراقية، هل كان يمكنكم أن تتخيلوا أن يعارض رئيس الوزراء المالكي والرئيس مسعود بارزاني أمرا معينا، ثم يمر ذلك رغم معارضتهما؟

كان ذلك مستحيلا تماما قبل أربع سنوات.

أما اليوم، فهو يحدث بالفعل، بسبب هذه القيادة الجديدة، وبسبب الروابط الجديدة والتحالفات الجديدة التي تتشكل.

وأعتقد أن هذا تطور مختلف ومهم.الكثير من هؤلاء الأشخاص الذين أصبحوا اليوم مؤثرين جدا في العراق هم تقريبا من الجيل العمري نفسه. إنهم في أوائل الخمسينيات من العمر، وبعضهم أصغر سنا من ذلك.

ولدينا حاليا رئيس وزراء مكلّف شاب للغاية.

لذلك أنا أرى أن هناك عملية تغيير حقيقية في النخبة السياسية، وأعتقد أن ذلك سيجلب طريقة تفكير مختلفة، وعقلية أكثر تركيزا على الحوكمة والإدارة، وهو ما يمنح أسبابا كثيرة للتفاؤل.

لذلك لا أعتقد أنه من العادل أن نقول ببساطة: "إنها الوجوه نفسها، والوزراء أنفسهم، والسياسات نفسها".

لا، ما سترونه اليوم مختلف،فقيس الخزعلي اليوم ليس هو قيس الخزعلي قبل أربع سنوات، ولنسمّ الأمور كما هي.

نامو فاضل.. أصبحتم رمزاً يجسد إرادة شعبنا في المحافل الدولية

وجه قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء اقليم كوردستان، الأحد ٢٠٢٦/٥/١٧ رسالة الى اللاعب الكوردي نامو فاضل، الذي يعد من ابرز ابطال لعبة الفنون القتالية، فيما يأتي نص الرسالة:

هو يقول إنه يستمد عزيمته من شجاعة وبسالة البيشمركة، وهذا صحيح، فأبطالنا يمدّ بعضهم بعضاً بالطاقة والإصرار. وكل ما أطلبه من "نامو" هو أن يدرك أنه لم يعد مجرد بطل رياضي، بل أصبح رمزاً يجسد إرادة شعبه وقوته وأخلاقه في المحافل الدولية، وهو في طريقه ليصبح بطلاً أسطورياً لهذا الجيل.

فالأبطال العظماء قد يخسرون نزالاً، لكنهم لايفقدون أبداً أخلاق البطولة، ويظلون حراساً للقيم السامية لشعبهم. أرجوك، كُن ذلك البطل الأسطوري.

رغبة ارمينية في تعزيز العلاقات التاريخية مع اقليم كوردستان

استقبل د. يوسف كوران عضو المكتب السياسي مسؤول مركز الدراسات العامة للاتحاد الوطني الكوردستاني، الثلاثاء ٢٠٢٦/٥/١٩ في السليمانية، رافائيل موفسيسيان القنصل العام الأرميني في اقليم كوردستان.

وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات التاريخية بين الشعبين الكوردي والأرميني، فضلا عن سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين اقليم كوردستان وجمهورية أرمينيا.

وتحدث القنصل العام الأرميني عن أهمية تلك العلاقات، مشيرا الى أن في نيتهم توسيع نشاطاتهم الثقافية والتربوية في مدينة السليمانية، مشيدا بدور قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان، ومساعيه المتواصلة من أجل تمتين العلاقات بين الجانبين.

وأكد القنصل الأرميني رغبة بلاده في توسيع التبادل التجاري والاقتصادي مع اقليم كوردستان، بما يصب في مصلحة الشعبين.

رئيس الجمهورية: بيان في اليوم الوطني للمقابر الجماعية

المسؤولية الوطنية تدعونا لتقديم الخدمات لذوي الشهداء وتعويضهم

في اليوم الوطني للمقابر الجماعية، نستذكر بألم وحزن عميقين شهدائنا من ضحايا الممارسات القمعية للنظام الدكتاتوري الذي ارتكب أبشع الجرائم بحق شعبنا بمختلف مكوناتهم.

لقد تعرض عشرات الآلاف من أبناء شعبنا إلى عمليات قتل منظمة على أيدي الأجهزة القمعية للنظام الدكتاتوري وتم دفنهم في مقابر جماعية في مختلف مناطق البلاد.

إن المسؤولية الوطنية تدعونا اليوم إلى مواصلة البحث للكشف عن رفات بقية الشهداء وإعادتها إلى ذويها، وتقديم المزيد من الخدمات لذوي الشهداء وتعويضهم وتوفير ظروف معيشية كريمة تليق بتضحياتهم الكبيرة.

نزار ئاميدي
رئيس الجمهورية
١٦ أيّار ٢٠٢٦

لقاءات ومباحثات الفخامة...

حوار مع الحكومة وانفتاح دولي لدعم الاستقرار والإصلاح في البلاد

في إطار الحراك السياسي والدبلوماسي الذي تشهده رئاسة جمهورية العراق بعد تسلم فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي مهامه الدستورية، برزت سلسلة من اللقاءات والمباحثات والبرقيات المتبادلة مع مختلف السلطات التنفيذية والتشريعية، إلى جانب رسائل التهنئة الصادرة عن قادة دول وشخصيات دينية ودولية، بما يعكس حجم الاهتمام الإقليمي والدولي بالمرحلة السياسية الجديدة في العراق.

وتأتي هذه اللقاءات في سياق تأكيد دور رئاسة الجمهورية كعامل توازن وطني ومظلة جامعة للحوار بين القوى السياسية، فضلاً عن دعم جهود الحكومة في تنفيذ برنامجها الوزاري، وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي، وترسيخ مسارات التنمية والإصلاح المؤسسي في البلاد.

وقد شملت هذه التحركات لقاءات مباشرة مع رئيس مجلس الوزراء، ووزراء في الحكومة، وشخصيات سياسية واجتماعية، إلى جانب استقبال وفود حزبية ومهنية ومجتمعية، فضلاً عن تسلم برقيات ورسائل تهنئة من رؤساء دول ومرجعيات دينية، ما يعكس اتساع شبكة العلاقات التي تنخرط فيها رئاسة الجمهورية في الداخل والخارج، وحرصها على تعزيز موقع العراق الإقليمي والدولي.

وفي هذا السياق، تعكس هذه اللقاءات مجتمعة ملامح توجه سياسي يركز على دعم العمل الحكومي، وتثبيت الاستقرار، والانفتاح على الشركاء الدوليين، بما ينسجم مع متطلبات المرحلة وتحدياتها المتعددة.

مباحثات مع رئيس مجلس الوزراء

التقى فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الثلاثاء ١٩ أيار ٢٠٢٦، رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي.

وفي مستهل اللقاء أعرب فخامة الرئيس عن تهانيه للسيد الزيدي بمناسبة نيل ثقة مجلس النواب وتشكيل الحكومة الجديدة، متمنيا له التوفيق والسداد في أداء مهامه.

وجرى خلال اللقاء، بحث مجمل الأوضاع في العراق، وأهمية دعم الحكومة في تنفيذ برنامجها الحكومي وخططها التنموية وبما يسهم في الارتقاء بالواقع الخدمي والاقتصادي في البلد، ويلبي احتياجات المواطنين كافة.

كما شهد اللقاء التأكيد على ضرورة استمرار التنسيق والتعاون بين الرئاسات الأربع بما يحفظ الاستقرار، ويعزز الجهود المشتركة لخدمة البلاد.

مباحثات مع وزير المالية

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الأربعاء ٢٠ أيّار ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، وزير المالية السيد فالح الساري.

وفي مستهل اللقاء، هنأ السيد الرئيس، السيد فالح الساري بمناسبة تسنمه مهام منصبه، متمنيا له التوفيق في أداء مهامه.

كما جرى بحث الأوضاع المالية والاقتصادية في البلاد، وأكد فخامة رئيس الجمهورية أهمية اعتماد سياسات مالية متوازنة تسهم في حماية الاقتصاد الوطني، وتوفير البيئة المناسبة لتنفيذ المشاريع التنموية والخدمية، بما يحقق تطلعات المواطنين في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز فرص العمل.

وأشار السيد الرئيس إلى أن وزارة المالية تضطلع بدور محوري في إدارة الموارد للدولة وتنظيم السياسة المالية، وتحسين إدارة الإنفاق العام، مؤكداً أهمية مواصلة جهود الوزارة في تطوير الأنظمة المالية والإدارية.

من جانبه، استعرض السيد فالح الساري أبرز خطط الوزارة وبرامجها المستقبلية، والإجراءات المتخذة لتحسين الأداء المالي وتعزيز الإيرادات ودعم القطاعات الاقتصادية المختلفة.

رسالة تهنئة من الرئيس الألماني

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الأربعاء ٢٠ أيار ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية لدى العراق الدكتور دانيال كريبر، الذي سلّم فخامته رسالة تهنئة من الرئيس الألماني فرانك فالتر شتاينماير بمناسبة انتخابه رئيساً للجمهورية.

كما أكد الرئيس الألماني في رسالته وقوف بلاده إلى جانب العراق كشريك وثيق وموثوق، وأنها ستواصل دعمها له؛

لينعم بالاستقرار والوحدة والديمقراطية.

واستعرض اللقاء ملف العلاقات الثنائية بين البلدين، وسبل تعزيز التعاون في المجالات ذات الاهتمام المتبادل، حيث ثمّن فخامة رئيس الجمهورية المواقف الألمانية الإيجابية الداعمة للعراق، مؤكدًا الحرص على بناء علاقات متينة قائمة على الاحترام المتبادل والتنسيق المشترك بما يحقق مصالح الشعبين الصديقين.

رسالة تهنئة من بابا الفاتيكان

تلقى فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، برقية تهنئة من بابا الفاتيكان لاون الرابع عشر، تقدّم فيها لفخامته بأحرِّ التهاني وأطيب التبريكات بمناسبة تسنّمه منصب رئيس الجمهورية.

وأعرب البابا في تهنئته عن ثقته بأن يمنح الله فخامة الرئيس الثبات والحكمة لما فيه خير الشعب، داعيا أن يمُنَّ على فخامته وعلى العراقيين جميعًا بالبركة والازدهار والسلام.

رسالة تهنئة من نظيره المصري

تلقى فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، رسالة من رئيس جمهورية مصر العربية السيد عبد الفتاح السيسي، هنأ فيها فخامته بمناسبة تسنمه منصب رئيس الجمهورية، متمنيا له التوفيق والسداد في أداء مهامه الوطنية.

وأكد الرئيس المصري، في رسالته، أن انتخاب فخامة الرئيس ئاميدي يعكس ثقة الشعب العراقي بقدرته على قيادة البلاد خلال المرحلة المقبلة، معرباً عن ثقته بأن تسهم خبرته وحكمته في تعزيز مسيرة العراق وترسيخ مؤسساته وخدمة شعبه الكريم.

وأكد الرئيس السيسي حرص جمهورية مصر العربية على تعزيز أواصر الأخوة والتعاون الثنائي مع العراق، بما يخدم مصالح الشعبين الشقيقين، ويعضد العمل المشترك في مواجهة التحديات وتحقيق الأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة.

رسالة تهنئة من نظيره الأرميني

تسلّم فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الأحد ١٧ أيّار ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد رسالة تهنئة من رئيس جمهورية أرمينيا السيد فاهاكن خاتشاتوريان، نقلها السفير الأرميني لدى العراق السيد روبين سوغويان، بمناسبة تسنم فخامته منصب رئيس الجمهورية.

وأعرب الرئيس الأرميني، في رسالته، عن خالص تهانيه وتمنياته لفخامة الرئيس بالتوفيق والسداد في أداء مهامه الوطنية، مؤكدا حرص بلاده على تعزيز العلاقات الثنائية مع العراق وتوسيع آفاق التعاون المشترك ليشمل مختلف المجالات.

وحمّل فخامة رئيس الجمهورية السفير سوغويان تحياته وتقديره إلى الرئيس الأرميني، مؤكدا أهمية تطوير العلاقات الثنائية بما يخدم مصالح الشعبين الصديقين.

رسالة تهنئة من رئيس مجلس النواب اللبناني

تلقى فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي رسالة تهنئة من رئيس مجلس النواب اللبناني السيد نبيه بري، أعرب فيها عن خالص التهاني والتبريكات بمناسبة نيله ثقة أعضاء مجلس النواب، وانتخابه رئيساً للجمهورية، متمنياً له التوفيق والسداد في أداء مهامه.

وعبّر السيد بري في رسالته، عن شكره لفخامة رئيس الجمهورية، وللشعب العراقي، والحكومة، ومجلس النواب، والمرجعيات الدينية الرشيدة، لمواقفهم الداعمة للبنان في مختلف الظروف، ولا سيما في المرحلة الراهنة، مؤكداً استعداده للعمل على تطوير صيغ التعاون والتنسيق المشترك في مختلف المجالات، بما يعزز أواصر الصداقة التاريخية، ويخدم مصلحة البلدين والشعبين الشقيقين.

رسالة تهنئة من رئيس غانا

تلقى فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي برقية تهنئة من رئيس جمهورية غانا السيد جون دراماني ماهاما، بمناسبة تسنم فخامته منصب رئيس الجمهورية.

وأعرب الرئيس ماهاما، في برقيته، عن أحرّ التهاني والتبريكات لفخامة الرئيس ئاميدي، مشيداً بالإنجاز المتحقق من خلال انتخابه رئيسا للجمهورية الذي عكس التزام الشعب العراقي بالتجربة الديمقراطية.

وأكد رئيس جمهورية غانا ثقته بمواصلة العراق طريقه نحو تحقيق السلام الدائم، وترسيخ الوحدة الوطنية، وإحراز المزيد من التقدم في مجال التنمية، مشيراً إلى تطلعه لتعزيز أواصر التعاون بين البلدين، والعمل معاً من أجل عالم أكثر ازدهاراً وسلاماً.

مباحثات مع رئيس الكنيسة الشرقية القديمة في العراق والعالم

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الأحد ١٧ أيّار ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، رئيس الكنيسة الشرقية القديمة في العراق والعالم البطريرك مار كوركيس الثالث يونان والوفد المرافق له، الذين تقدموا لفخامته بالتهاني والتبريكات بمناسبة تسنمه منصب رئيس الجمهورية متمنين له التوفيق في أداء مهامه.

وأكد فخامة رئيس الجمهورية خلال اللقاء، أن التنوع الإنساني والحضاري بَقِي على الدوام جزءاً أصيلا من هوية العراق الوطنية، وأن وحدة العراقيين، وتلاحمهم، وروح التعايش التي تميز مختلف مكوناتهم تعكس صورة حقيقية للعراق وتاريخه العريق.

وأضاف فخامته أن الحضور الفاعل للمؤسسات الدينية المعتدلة أسهم طوال السنوات الماضية في الحفاظ على التوازن المجتمعي، وتخفيف آثار الأزمات، مشيداً بالدور الذي تؤديه الكنيسة الشرقية القديمة في ترسيخ قيم التعايش والتسامح بين مختلف مكونات المجتمع.

بدوره، ثمّن البطريرك مار كوركيس الثالث يونان الموقف الوطني لفخامة رئيس الجمهورية، مؤكدا حرص الكنيسة الشرقية القديمة على مواصلة دورها في تعزيز جسور الثقة والتفاهم بين مختلف مكونات المجتمع بما يسهم في ترسيخ الاستقرار والتعايش المشترك.

مباحثات مع الأمين العام لمنظمة بدر

التقى فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الأحد ١٧ أيّار ٢٠٢٦ ببغداد، الأمين العام لمنظمة بدر السيد هادي العامري.

وجرى خلال اللقاء، بحث الأوضاع العامة في البلاد وتطوراتها السياسية، وتم التأكيد على أهمية استكمال الكابينة الوزارية بما يسهم في ترسيخ الاستقرار السياسي، وتوحيد المواقف والرؤى بين القوى السياسية لمعالجة القضايا والتحديات الراهنة.

كما جرى التأكيد على دعم الحكومة الجديدة في تنفيذ برنامجها الوزاري، بما يحقق تطلعات المواطنين ويعزز مسار البناء والخدمات.

وحضر اللقاء وزير العدل السيد خالد شواني.

مباحثات مع السيد رافع العيساوي

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الإثنين ١٨ أيّار ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، السيد رافع العيساوي والسيد سلمان الجميلي، حيث قدّما التهاني لفخامته بمناسبة تسنمه منصب رئيس الجمهورية.

وجرى خلال اللقاء، بحث مجمل الأوضاع السياسية في البلاد،حيث أكد السيد الرئيس أهمية استكمال الكابينة الوزارية بما يضمن تطوير عمل مؤسسات الدولة وتلبية متطلبات المرحلة الحالية، مشيراً إلى ضرورة تكاتف القوى الوطنية لدعم الجهود الرامية إلى ترسيخ الاستقرار وتحقيق تطلعات المواطنين.

مباحثات مع الأمين العام لحزب متحدون

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الثلاثاء ١٩ أيّار ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، الأمين العام لحزب متحدون السيد أسامة النجيفي والوفد المرافق له، الذين قدّموا التهاني إلى فخامة الرئيس بمناسبة تسنّمه مهام منصبه، وأعرب السيد الرئيس عن شكره وتقديره للتهاني والمشاعر الطيبة.

وجرى خلال اللقاء، بحث الأوضاع العامة في البلاد، وتم التأكيد على أهمية دعم جهود الحكومة في تنفيذ برنامجها بما يسهم في تلبية تطلعات المواطنين وتحسين الواقع الخدمي والمعيشي، والعمل على ترسيخ الأمن والاستقرار والحفاظ على وحدة الصف الوطني وتغليب المصالح العليا للعراق.

مباحثات مع وكيل وزارة الشباب والرياضة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الأربعاء ٢٠ أيّار ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، وكيل وزارة الشباب والرياضة الدكتور آري كمال مصطفى، والوفد المرافق له الذين قدّموا التهاني لفخامته بمناسبة تسنمه منصب رئيس الجمهورية.

وجرى خلال اللقاء، بحث واقع قطاعي الشباب والرياضة وآليات دعم البرامج الشبابية وتطوير المؤسسات

الرياضية، حيث أكد السيد الرئيس أهمية تعزيز دور الشباب في مسيرة التنمية والبناء الوطني.

كما أشار رئيس الجمهورية إلى ضرورة توفير السبل الكفيلة لتمكين الشباب من الإسهام الفاعل في خدمة البلاد، مشيدا بجهود الوزارة في دعم الأنشطة والمبادرات الشبابية والرياضية.

استقبال رئيس وأعضاء مجلس أمناء شبكة الإعلام العراقي

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الإثنين ١٨ أيّار ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، رئيس مجلس أمناء شبكة الإعلام العراقي السيد ثائر الغانمي، وعدداً من أعضاء المجلس.

واستعرض اللقاء رؤية المجلس وأولويات عمله خلال المرحلة المقبلة، وخطط تطوير الأداء الإعلامي المؤسسي بما يواكب المتغيرات الراهنة، ويعزز فاعلية وكفاءة المؤسسات الإعلامية.

وأكد فخامة رئيس الجمهورية ضرورة ترسيخ نهج إعلامي مهني رصين يقوم على الدقة والالتزام بالمعايير المهنية، ويكرّس دور الإعلام في دعم الاستقرار وتعزيز وحدة الصف الوطني.

كما شدد فخامته على أهمية الاستثمار في قدرات الإعلام الوطني، والارتقاء ببيئة العمل الإعلامي، بما يسهم في ترسيخ الوعي العام ودعم التماسك المجتمعي.

استقبال وفد المجلس الاقتصادي العراقي

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الاثنين ١٨ أيّار ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، رئيس المجلس الاقتصادي العراقي السيد إبراهيم المسعودي البغدادي والوفد المرافق له، حيث قدّموا التهاني لفخامته بمناسبة تسنّمه مهام منصب رئيس الجمهورية.

وجرى خلال اللقاء، بحث الأوضاع الاقتصادية في البلاد، وسبل تعزيز فرص الاستثمار، إذ أكد السيد الرئيس ضرورة دعم المشاريع التنموية، بما يسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحسين الواقع المعيشي والخدمي للمواطنين.

كما شدد فخامة الرئيس على أهمية تنويع مصادر الدخل الوطني، ودعم القطاع الخاص وتهيئة البيئة المناسبة للاستثمار والتنمية المستدامة عبر توفير التسهيلات الضرورية للعمل، وتكاتف الجهود بين المؤسسات الرسمية من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني.

استقبال وفد المنظمات النسوية

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الثلاثاء ١٩ أيّار ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، وفدا نسويا ضم ممثلات عن المنظمات النسوية برئاسة السيدة خانم لطيف، اللواتي قدّمن التهاني لفخامته بمناسبة تسنمه منصب رئيس الجمهورية.

وجرى خلال اللقاء، بحث واقع المرأة العراقية وسبل دعم دورها في مختلف المجالات، حيث أشار رئيس الجمهورية إلى أهمية تمكين النساء وتعزيز حضورهن في مواقع صنع القرار بما ينسجم مع مكانتهن ودورهن الفاعل

في المجتمع.

وأكد السيد الرئيس حرص رئاسة الجمهورية على دعم المبادرات الهادفة إلى تعزيز حقوق المرأة وتوسيع مشاركتها في مسيرة التنمية والبناء، مشيدا بالجهود التي تبذلها المنظمات النسوية في خدمة القضايا المجتمعية والإنسانية.

استقبال وفد نسوي

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الأحد ١٧ أيّار ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، السيدةجيهان الطائي الرئيس التنفيذي لمجلة (السيدة الأولى)، ومجموعة من سيدات الأعمال، حيث قدّمن التهاني لفخامته بمناسبة تسنمه منصب رئيس الجمهورية.

وجرى خلال اللقاء، بحث عدد من القضايا المتعلقة بتمكين المرأة وتعزيز حضورها في مختلف المجالات، إذ أكد رئيس الجمهورية ضرورة دعم الطاقات النسوية وإشراكها الفاعل في مسيرة البناء والإعمار، مشيدا بالدور الذي تضطلع به المرأة العراقية في خدمة المجتمع.

من جانبها، أعربت السيدة جيهان الطائي عن تمنياتها لفخامته بالتوفيق في أداء مهامه الوطنية، مؤكدة أهمية تعزيز التعاون بين المؤسسات الوطنية والفعاليات المجتمعية بما يسهم في دعم مسيرة التنمية، وتعزيز دور المرأة العراقية في شتى المجالات.

استقبال وفد نقابة المبرمجين العراقيين

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الإثنين ١٨ أيّار ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، نقيب المبرمجين العراقيين السيد أثير حامد عبد الأمير القيسي، وعددا من أعضاء النقابة، الذين قدّموا التهاني لفخامته بمناسبة تسنمه منصب رئيس الجمهورية.

وجرى خلال اللقاء، بحث واقع قطاع البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات في العراق، وسبل الإفادة من الطاقات الشابة والكفاءات التقنية المحلية، حيث أكد رئيس الجمهورية أهمية رعاية ودعم المهارات الوطنية وتطوير البنية الرقمية بما يعزز مسارات التنمية ويواكب التطورات التكنولوجية العالمية، مشيرا إلى ضرورة توسيع برامج التدريب والتأهيل التقني وتوفير الفرص اللازمة للإبداع والابتكار.

من جانبهم، أعرب أعضاء الوفد عن تقديرهم لاهتمام فخامة الرئيس بقطاع التكنولوجيا، مؤكدين حرصهم على دعم المبادرات الوطنية الرامية إلى تطوير البيئة الرقمية وتمكين الكفاءات العراقية في مجال البرمجة والتقنيات الحديثة.

حضور مجلس عزاء السيد مهدي بحر العلوم

الى ذلك حضر فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الأربعاء ٢٠ أيّار ٢٠٢٦ ببغداد، مجلس عزاء السيد مهدي بحر العلوم (رحمه الله).

وقدّم السيد الرئيس التعازي إلى أسرة بحر العلوم وذوي ومحبي الفقيد، مستذكراً دوره ونشاطه في خدمة وطنه ومجتمعه وقيمه الإنسانية النبيلة.

الإطار التنسيقي يؤكد وحدته وتماسكه

عقد الإطار التنسيقي اجتماعا هاما وطارئا في مكتب السيد هادي العامري، بحضور دولة رئيس مجلس الوزراء السيد علي الزيدي، لمناقشة تطورات المرحلة السياسية والاستحقاقات المقبلة.

واستهلّ المجتمعون الاجتماع بتقديم التهاني إلى السيد رئيس مجلس الوزراء بمناسبة نيله ثقة مجلس النواب، متمنين له التوفيق في أداء مهامه الوطنية وخدمة أبناء الشعب العراقي.

كما أكد الحاضرون على وحدة الإطار التنسيقي وتماسكه، وحرصه على مواصلة العمل المشترك بما يعزز الاستقرار السياسي ويحفظ المصالح العليا للبلاد.

وعبّر المجتمعون عن تقديرهم للجهود التي بذلها السيد محمد شياع السوداني خلال فترة توليه رئاسة مجلس الوزراء، وما شهدته المرحلة الماضية من جهود خدمية وتنفيذية حظيت بتقدير شعبي واسع.

و قرر الإطار التنسيقي المضيّ بـ استكمال الكابينة الوزارية بعد عطلة العيد وفق السياقات الدستورية والتفاهمات الوطنية.

وفي الشأنين الأمني والإقليمي، جدّد الإطار التنسيقي رفضه لأي اعتداء أو عدوان يستهدف دول الجوار أو الدول العربية، مؤكدا أهمية احترام سيادة الدول وتجنيب المنطقة مزيدا من التوتر.

كما دعا الأجهزة الأمنية إلى استكمال التحقيقات الجارية واتخاذ الإجراءات اللازمة بما يضمن حماية أمن العراق وسيادته.

الإطار التنسيقي
الدائرة الإعلامية
٢٠٢٦/٥/٢٠

عماد أحمد:

بين السلاح والقلم

***ترجمة: نرمين عثمان محمد/ عن صحيفة كوردستاني نوى**

ليست الكلمة مجرد أداة للتعبير، بل هي فعلٌ تأسيسي وبنائي،إن العلاقة بين الكتابة، والعمل الصحفي، والفعل السياسي، تعدّ واحدة من أكثر العلاقات والسجالات تعقيدا في الثقافة المعاصرة، فهذه العلاقة لا تقتصر على نقل الأخبار، بل تمتد إلى عملية تشكيل الوعي ورسم المصير الوطني.

في تاريخ الشعب الكوردي، تبرز تجربة الإتحاد الوطني الكوردستاني بوصفها نموذجا خاصا، لأن هذه الحركة لم تولد من قلب الخندق والسلاح فحسب، بل نشأت أيضا من رحم الفكر والكلمة والوعي الثقافي العالي والمستنير، فقبل أن يستقرّ «البيشمركة » في الجبال، كان القلم والفكر قد تمركزا بالفعل في متاريس الوعي.

لقد كانت الجبال، في الوجدان الكوردي، دائما ملاذا للحماية والدفاع، إلا أنها بالنسبة إلى الاتحاد الوطني الكوردستاني كانت أيضا أول مطبعة وأول مدرسة للحرية،

ففي زمن الجبال، لم تكن الصحافة مجرد مهنة، بل كانت أسلوبا للنضال والمقاومة، فعندما كان (البيشمركة) يحمل سلاحه، كان المثقف والصحفي يتحملان مسؤولية المجلات والمنشورات السرية، من أجل إيصال صوت الثورة إلى القرى والمدن وإلى ضمير العالم بأسره.

في البدايات الأولى لتأسيس الاتحاد الوطني الكوردستاني ، كان الرئيس مام جلال ورفاقه من الهيئة المؤسسة والقيادة داخل البلاد، قبل أن يعرفوا بوصفهم سياسيين، مثقفين وصحفيين معروفين، وبهذا المعنى، وضع الاتحاد الوطني الكوردستاني أسس مدرسة فكرية لم يكن المثقف فيها مجرد متفرج، بل شريكا في صناعة القرار.

في الماضي، كانت الصحافة بالنسبة إلى الاتحاد الوطني الكوردستاني بمثابة الرئة التي تمنح الثوار في الجبال القدرة على التنفس، لم تكن الكتابة مجرد نزعة فكرية، بل كانت بيانا للدفاع والمقاومة. فعندما كان (البيشمركة) يضع بندقيته على كتفه، كان المثقفون يصدرون المنشورات السرية وصحف (الشرارة) و (كۆمەڵە) و (ڕێبازی نوێ) محولين قسوة الجبال إلى منبر حرّ يخاطب العالم ويوقظه.

وفي أوقات الأزمات، كانت وسائل الإعلام تمثل خط الدفاع الأول، لأن وحدة الخطاب كانت تحول دون الانهيار المعنوي،أما في أوقات الاستقرار، فإن (الإذاعة، كوردستاني نوى ،التلفزيون، ووسائل التواصل الاجتماعي) لم تكن مجرد أدوات إعلامية جامدة أو كلمات جافة، بل أدوات للبناء، وترسيخ الحقوق المدنية، ومرآة للتعددية الثقافية والانفتاح الفكري.

ولم يكن إعلام الاتحاد الوطني الكوردستاني موجها إلى الداخل فقط، بل شكّل جسرا للتواصل مع المفكرين والكتّاب في العالم العربي وعلى المستوى الدولي، وهذا ما جعل القضية الكوردية لا تعرَف بلغة السلاح وحدها، بل بلغة الفكر، والقانون، والحقوق أيضا.

وقد قيل في الصحافة:(الصحافة أجمل المهن، إذا عرفتَ كيف تصنع التاريخ.) و(السياسة فنّ التكيّف، أما الصحافة فهي فنّ كشف الحقيقة.).

واليوم، في زمن السلام والمؤسسات، تحولت الكلمة من أداة للنضال المسلح إلى أداة للبناء. فقد انتقلت الصحافة من مرحلة

> **الكلمة ليست مجرد أداة للتعبير، بل هي فعل تأسيسي وبنائي**

التحرر الوطني إلى مرحلة بناء الدولة، حيث تتمثل مهمتها في مراقبة الأداء السياسي، حماية القيم الديمقراطية، وترسيخ الحرية والسلم المجتمعي.

وفي ظلّ التعقيدات والمخاطر التي تشهدها المنطقة اليوم، أصبحت الصحافة المسؤولة أكثر ضرورة من أي وقت مضى لمواجهة التضليل، وحماية الاستقرار المجتمعي، والدفاع عن الكيان والحقوق الدستورية لإقليم كوردستان.

لقد أثبتت تجربة الاتحاد الوطني الكوردستاني بأن العلاقة بين القلم والسياسة، أو بين القلم والسلاح، ليست علاقة ثانوية أو هامشية، بل علاقة تكامل وجودي،فالسلاح قد يحقق نصرا عسكريا، لكن الكلمة هي التي تبني الدولة وتحفظ السلام الدائم.

إن الشعوب التي لا تقرأ تاريخها المكتوب، سرعان ما تكرر الأخطاء ذاتها التي ارتكبتها في السابق. أما الأمم التي تؤمن بالكلمة، فهي قادرة ليس فقط على قراءة التاريخ، بل على كتابة المستقبل أيضا.

وغالبا ما يكون الحبر الذي يبني الفكر أقوى من الرصاصة التي تحمي القلعة.

وفي الختام، ينبغي أن نضع أمام أعيننا حقيقة أن التاريخ ليس مجرد مجموعة من الأحداث الجافة التي مضت خلفنا، بل هو مختبر لفهم الحاضر وما ينتظرنا،إن مسؤوليتنا، كأفراد وكمجتمع، تكمن في قدرتنا على استعادة المعنى للحياة والنضال عبر حوار فكري عميق وإصلاح أخلاقي ووجداني.

ورغم أن الرحلة مليئة بالعقبات، فإن الإنسانية كانت تتألق دائما في اللحظة التي استطاعت فيها أن تجعل من العقل والأخلاق بوصلة لطريقها.

فلْيكن هذا النصّ ليس مجرد صوت بين الأصوات، بل بداية للتأمل وخطوة عملية نحو مستقبل أكثر إشراقا.

محمد شيخ عثمان:

كردستان: حرب المنابر أم منطق الشراكة؟

في المشهد السياسي داخل إقليم كردستان، تبدو الحرب الإعلامية بين الحزبين الرئيسيين أقرب إلى معركة بلا أفق.

أصــوات مرتفعة، تبادل اتهامات، وحشد جماهيري عبر الشاشات والمنصات الرقمية، لكن النتيجة النهائية تكاد تكون محسومة سلفا: لا نصر حاسم، ولا هزيمة كاملة، بل استمرار حالة التعليق السياسي، ذلك لأن طرفي الصراع، رغم ما يظهر من تناقض، محكومان ببنية شراكة لا يمكن الفكاك منها، سواء بحكم التوازنات الداخلية أو بحكم الضرورات الإقليمية والدستورية.

هذه المفارقة – صراع في العلن وشراكة في العمق – تنتج واحدة من أكثر الظواهر تعقيدا في السياسة المعاصرة: التنافس الذي لا يستطيع أن يتحول إلى قطيعة،فالحزبان، اللذان يعترف كل منهما ضمنيا بأن أي حكومة لا يمكن أن تنجح دون مشاركة الآخر، يديران صراعا إعلاميا لا يملك شروط الحسم. وبذلك، يتحول الإعلام من أداة توضيح وتعبئة إلى أداة استنزاف وتكريس للانقسام.

من يحرّك الخطاب؟

ومع الاقرار بحقيقة ان اعلام الاتحاد الوطني لم يكن يوما مبادرا في اشعال لهيب الحرب الاعلامية بل كان ولايزال يتخذ موقفا دفاعيا وعدم الصمت تجاه مايوجه للاتحاد الوطني من اتهامات باطلة

وبالية ،لكن لا يمكن إنكار حقيقة أن معظم وسائل إعلام الحزبين لا تشنّ حملاتها من تلقاء نفسها، بل تتحرك ضمن إيعاز سياسي صادر من القيادة، فعندما تنخرط وسيلة إعلامية تابعة لأحد الطرفين في خطاب التخوين وتشويه الحقائق، فإن ذلك لا يقرأ كاجتهاد مهني، بل كجزء من استراتيجية سياسية أوسع تدار من خلف الكواليس.

هذا الواقع يكشف أن الإعلام في هذه الحالة ليس فاعلا مستقلا، بل أداة ضمن منظومة القرار، يستخدم لتوجيه الـرأي العام، وضبط الإيقاع السياسي، وأحيانا لتهيئة الأرضية لتفاهمات غير معلنة.

وهـنـا تتعمق الإشكالية: إذا كان الـخـطـاب الإعـلامـي موجّها من الأعلى، فإن تصعيده لا يعكس دائما تصعيدا حقيقيا في الموقف السياسي، بل قد يكون مجرد ورقة ضغط أو وسيلة تفاوض غير مباشرة. لكن الثمن يدفع من رصيد الثقة العامة، حيث يتلقى الجمهور رسائل متناقضة: شراكة في الواقع، وعداء في الخطاب.

من منظور فلسفي، يمكن قراءة هذا المشهد بوصفه حالة من "الصراع المدار" و ليس صراعا وجوديا يهدف إلى إقصاء الآخر، ولا هو تنافس ديمقراطي طبيعي ينتهي بتداول السلطة، بل هو حالة وسطى تبقي التوتر قائما دون أن تسمح بانفجاره الكامل. هذا النمط من الصراع يستخدم غالبا كوسيلة لإعادة إنتاج التوازنات، وليس لكسرها.

لكن هذه الحالة تحمل في داخلها تناقضا عميقا،كيف يمكن لمنظومة سياسية أن تدّعي الشراكة، بينما تغذّي أدواتها الإعلامية خطابا يقوّض هذه الشراكة يوميا؟

هذا التناقض لا يمر دون كلفة فهو يضعف ثقة الجمهور، ويخلق فجوة بين الخطاب السياسي والممارسة الواقعية، ويحوّل المواطن إلى متلقٍ لحرب لا يملك أدوات التأثير فيها، بينما يدفع ثمن نتائجها الاقتصادية والخدمية.

من الناحية الواقعية، لا يمكن للحرب الإعلامية أن تعطي دفعة حقيقية لمسار سياسي يحتاج أساسا إلى توافقات مؤسسية بل على العكس، كلما تصاعدت هذه الحرب، زادت صعوبة الوصول إلى حلول، لأنها تقيّد صناع القرار بخطاباتهم المتشددة، وتصعّب عليهم الـتـراجـع أو تقديم تنازلات.

> **"يعترف الجانبان بأن أي حكومة لا يمكن أن تنجح دون مشاركة الآخر"**

مبادرة مسؤولة

وفي خضم هذا التصاعد الإعلامي المرهق، يبرز قرار رئيس الاتحاد الوطني بافل جلال طالباني بوقف الحملات الإعلامية المتبادلة بوصفه خطوة تتجاوز حدود التكتيك السياسي الآني، ليحمل دلالات أعمق ترتبط بالشعور بالمسؤولية الوطنية في واحدة من أكثر المراحل حساسية وتعقيدا التي تمر بها المنطقة عموما وإقليم كردستان خصوصا،فالمنطقة اليوم لا تواجه خلافات سياسية اعتيادية يمكن التعامل معها بمنطق تسجيل النقاط أو توسيع مساحات النفوذ الحزبي، بل تعيش على وقع تحولات إقليمية كبرى، وأزمـات اقتصادية

وضغوط داخلية تتطلب أعلى درجات التماسك السياسي والاجتماعي، الأمر الذي يجعل أي خطاب تخويني أو تحريضي مساهمة مباشرة في تعميق الشرخ الداخلي وإضعاف الجبهة الكردستانية في لحظة تحتاج إلى وحدة الموقف والخطاب والصف.

إن أهمية هذه الخطوة لا تكمن فقط في الدعوة إلى تهدئة إعلامية مؤقتة، بل في الرسالة السياسية الكامنة خلفها؛ رسالة مفادها أن مستقبل الإقليم واستقراره لا يمكن أن يبنيا فوق ركام الكراهية والانقسام، وأن القوى السياسية الكبرى مطالبة بالارتقاء إلى مستوى التحديات التاريخية بدل الغرق في سجالات تستنزف الشارع وتبدد ثقة المواطنين بالعملية السياسية برمتها.

كما أن هذا القرار يضع الطرف المقابل أمام مسؤولية أخلاقية ووطنية وسياسية واضحة: إما الاستمرار في مسار التصعيد الذي أثبت عجزه عن إنتاج حلول حقيقية، أو التقاط هذه المبادرة بوصفها فرصة لإعادة بناء الثقة وفتح صفحة جديدة قوامها الحوار والانفتاح والعمل المشترك، فإيقاف الحملات الإعلامية يجب ألا يفهم كهدنة شكلية أو استراحة مؤقتة، بل كخطوة أولى ضمن مسار أوسع لإعادة ترميم العلاقة السياسية بين القوى الرئيسية، والانطلاق نحو تشكيل حكومة خدمية رشيدة وفعالة تعمل بروح الشراكة والفريق الواحد المتجانس، بعيدا عن عقلية المحاور والهيمنة والتجاذبات المستنزفة.

الشارع الكردستاني لا ينتظر اليوم المزيد من الخطابات المتشنجة، بل ينتظر حكومة خدمية رشيدة قادرة على معالجة الأزمات، وتحسين الخدمات، وصيانة الاستقرار، وإعادة الاعتبار للمؤسسات الدستورية، وتفعيل دور برلمان إقليم كردستان بوصفه الإطار الشرعي لحل الخلافات وإدارة التنافس السياسي وبالطبع الحرب الإعلامية لن تنتج نصرا سياسيا، لأنها تجري داخل نظام لا يسمح بالهزيمة الكاملة لأي طرف. لكن هذا لا يعني أنها بلا أثر؛ فهي تراكم الأزمات وتؤجل الحلول وتضعف البنية السياسية على المدى الطويل.

المطلوب اليوم ليس إيقاف الصراع – فهذا غير واقعي – بل إدارته بطريقة مختلفة:

> **اعلام الاتحاد الوطني لم يكن يوما بل كان ولايزال يتخذ موقفا دفاعيا**

تحويل الإعلام من أداة صراع إلى أداة ضغط إصلاحي، ومن منصة اتهام إلى مساحة مساءلة، ومن وسيلة تعبئة حزبية إلى رافعة للمصلحة العامة،عندها فقط، يمكن أن يتحول الضجيج الإعلامي من عبء على العملية السياسية إلى قوة دافعة نحو إصلاحها.

وفي النهاية، تبقى الحقيقة الأهم أن الشعوب لا تقاس بقوة صراعاتها الداخلية، بل بقدرتها على تجاوزها.

أما القيادات السياسية، فإن قيمتها التاريخية لا تقاس بقدرتها على إشعال المواجهات، بل بشجاعتها في إطفائها عندما يصبح الوطن أكبر من الحسابات الضيقة، وحين تصبح وحدة الصف ضرورة وجود لا مجرد خيار سياسي.

تشكيل الحكومة والمطالب الكرديّة المؤجلة

د. عدالت عبدالله*

رغم أننا نشك فعلا في وجود ورقة عمل كردية حتى الآن من قِبل الأحزاب الكردستانية تتضمن مطالب أساسية تخصّ تطلعات المكوّن الكردي كمكوّن عراقي أصيل، ويتم التفاوض حولها، وبالتالي اعتبارها بمثابة شروط مسبقة لمنح الثقة لأي كابينة وزارية أو سحب الثقة من الحكومة مستقبلا، إلا أننا، مع ذلك، نتفهم دون شك تعذر وصعوبة رفع مطالب أو شروط كهذه في التوقيت السياسي الراهن والإصرار المسبق عليها، لاسيما أننا كنّا بأمسّ الحاجة إلى تذليل العراقيل والخلافات أمام تشكيل الحكومة، وإنهاء الفراغ الإداري في البلد.

والحديث عن هذا الموضوع لا يعني اليوم القبول الدائم بواقع حال البلد ومبرراته، أو تجاوز الأسس العلمية للتفاوض الوطني بين القوى السياسية، بقدر ما يتعلق بظروف استثنائية يمر بها البلد، ولا تريد القوى الكردية أن تشتد وتتعمق أكثر، وبالتالي يتم اتهام الطرف الكردي.

بمعنى آخر، إن القاعدة العقلانية والمعهودة لأي تفاوض بين القوى السياسية الفائزة هي مناقشة التوجهات والرؤى المختلفة بخصوص مقتضيات برنامج الحكومة وشروطه، فضلا عن مطالب أطراف المفاوضات من بعضهم البعض للوصول إلى مشتركات واتفاقيات سياسية تضمن منح الثقة بالكابينة الوزارية أولا وعدم سحب الثقة منها لاحقا. وهذه القاعدة هي الطريق الأقوم عادة لتجنّب خلافات مستقبلية بشأن ملفات قد يتم إرجاء التفاوض عليها لغرض الإسراع في عملية تشكيل الكابينة.

وفي ما يتعلق بالمكوّن الكردي في العراق، فإن المطالب السياسية والدستورية قائمة حتى ولو ساومت عليها الأحزاب السياسية لأهداف موضوعية أو مرامٍ حزبية مرتبطة بالحصول على المناصب والمواقع، وإن هذه المطالب مشروعة، بل يقوم عليها عراق آمن ومستقر وحكومة ناجعة تهتم باستيعاب كل القضايا والعمل على تسويتها وفق برنامج حكومي وطني. ومن أهم هذه المطالب قضية رواتب موظفي إقليم كردستان، التي لا تزال موضع قلق المواطن في إقليم كردستان العراق، ولم تحسم بعد بصورة نهائية وقانونية، وكذلك مصير المناطق المتنازع عليها والمادة ١٤٠ من الدستور الدائم، التي تحتاج إلى إرادة حقيقية لاستكمال مراحل تنفيذها، نظرا لخطورة بقائها حبرا على ورق، وانعكاس ذلك على تأجيج المواقف السياسية وتصاعد الخلافات بين أبناء تلك المناطق وممثليهم السياسيين.

إضافة إلى ذلك، هناك قضية مكانة الكرد في المنظومة الدفاعية والجيش، التي أصبحت هامشية إلى حدٍ كبير، بينما تعدّ هذه المنظومة الواجهة الحقيقية لوحدة أي بلد، ومن أهم المجالات التي تقوم عليها الدولة الحديثة وبناء الوطن والمواطنة وتوحيد البلد ما يعني هنا أن غياب هذه المكانة للكرد، لاسيما في الجيش العراقي، يسيء إلى مقومات دولة المواطنة. كما أن ثمة مطلبا آخر، وربما هو الأهم، يتمثل في تعزيز مبادئ التوافق والمشاركة السياسية الحقيقية، لأن منح الثقة بالكابينة الوزارية كما تم ذلك في نهاية الأسبوع الماضي والحضور في المؤسسة التنفيذية للبلد لا يعني بالضرورة المشاركة في صنع القرار العراقي، لاسيما في ظل ظاهرة الدولة العميقة، التي لم نضع لها حدودا حتى الآن، ولم نعد الاعتبار المرجو لمؤسسات الدولة العراقية.

*باحث في المركز الأكاديمي للدراسات الوطنية ACNS
*جريدة «الصباح» العراقية

د.شيلان فتحي :

بغداد وأربيل... أزمة الشراكة المؤجلة في العراق

منذ أكثر من عشرين عاما، ما تزال العلاقة بين بغداد وإقليم كردستان واحدة من أعقد الملفات السياسية في العراق، ليس بسبب الخلافات المالية فقط، بل لأنها ترتبط بجوهر النظام السياسي العراقي وطبيعة الشراكة التي قام عليها العراق الجديد بعد عام ٢٠٠٣. ومع تشكيل الحكومة الجديدة بعد انتخابات ٢٠٢٥، يعود هذا الملف ليطرح تساؤلا جوهريا: هل تمتلك القوى السياسية العراقية إرادة حقيقية لمعالجة الأزمة وفق الدستور ومبدأ الشراكة الوطنية، أم أن الحكومات المقبلة ستواصل سياسة إدارة الخلافات وتأجيل وترحيل الحلول إلى. اجل غير مسمى؟

حيث ان اللافت في الخطابات السياسية الأخيرة ومن ضمنها خطاب رئيس مجلس الوزراء الزيدي ، أن ملف العلاقة مع الإقليم لم يحظَ بالاهتمام الذي يوازي خطورته، رغم أنه يمثل أحد أبرز أسباب التوتر السياسي داخل الدولة. اذ كنا نأمل ان يحظ هذا الملف بتركيز عال شأنه شأن ملفات الأمن والاقتصاد والفساد والأزمـات الداخلية الأخرى، لكنه لم يتناول بصورة واضحة الإشكالات العميقة المتعلقة بحقوق الإقليم الدستورية ومستقبل العلاقة السياسية بين بغداد وأربيل.

المشكلة الأساسية أن أزمة الإقليم لم تعد مرتبطة فقط بالنفط أو الموازنة، بل أصبحت مرتبطة بسؤال أكبر يتعلق بطبيعة الدولة العراقية نفسها: هل العراق دولة شراكة حقيقية بين مكوناته، أم أن التوازنات السياسية ما تزال خاضعة لمنطق الأغلبية والضغوط الحزبية؟

> ما تزال العلاقة بين بغداد وإقليم كردستان واحدة من أعقد الملفات السياسية

يذكر هذه الأزمة كانت تتجلى وتطفو إلى السطح وبأشكال متعددة في الحكومات السابقة ، ففي عهد نوري المالكي، تصاعد الخلاف حول إدارة النفط وصلاحيات الإقليم الدستورية، ووصل الأمر إلى توترات سياسية انعكست على الموازنة الاتحادية ورواتب موظفي الإقليم. ومع مرور الوقت، بدأ الشارع الكردي يشعر بأن حقوقه الدستورية تدار وفق نفعية وانتقائية المزاج السياسي للحكومة الاتحادية، لا وفق نصوص ثابتة وواضحة.

وفي حكومة حيدر العبادي، ورغم محاولات تهدئة العلاقة سياسيا، بقيت الخلافات حول حصة الإقليم من الموازنة وملف تصدير النفط دون حلول جذرية، واستمر الجدل بشأن التزامات كل طرف تجاه الآخر. أما حكومة مصطفى الكاظمي، فقد اعتمدت سياسة الاتفاقات المرحلية، إذ جرى التوصل أكثر من مرة إلى تفاهمات مؤقتة بشأن الرواتب والتمويل المالي، لكنها كانت تنهار سريعا مع كل أزمة اقتصادية أو خلاف سياسي

أما في حكومة محمد شياع السوداني، فقد عاد ملف رواتب موظفي الإقليم ليتصدر المشهد مجددا خصوصا مع قرارات المحكمة الاتحادية والخلافات المتعلقة بالإيرادات النفطية. وفي خضم كل هذا الصراع ومع كل أزمة، كان المواطن في الإقليم يشعر بأن حقوقه المعيشية أصبحت مرتبطة بالتجاذبات السياسية بين بغداد وأربيل، وهو ما عمّق فجوة الثقة بين الطرفين.

لكن الأزمة لا تتعلق بالجانب الاقتصادي أو المالي وحده. فهناك شعور متزايد داخل الأوساط الكردية بأن مبدأ الشراكة السياسية الذي تأسس عليه النظام بعد ٢٠٠٣ بدأ يتراجع تدريجيا ويفرغ من محتواه الحقيقي، سواء فيما يتعلق بالتمثيل الحكومي أو الحضور الدبلوماسي أو حتى التوازن داخل مؤسسات الدولة. فالكرد كانوا جزءا أساسيا من المعادلة السياسية الجديدة، وشغلوا مناصب سيادية مهمة، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تصاعد خطاب سياسي يدعو إلى تقليص هذه التفاهمات تحت عناوين "الأغلبية السياسية" أو "إعادة هيبة المركز".

وهذا التحول خلق مخاوف من أن تتحول العلاقة بين بغداد والإقليم من شراكة دستورية إلى علاقة تفاوض سياسي مؤقت، تمنح فيها الحقوق أو تقيّد تبعا لطبيعة التحالفات داخل البرلمان والحكومة.

لكن إذا نظرنا للدول المتقدمة، فقد جرى التعامل مع مثل هذه الأزمات بطريقة مختلفة تماما. ففي كندا مثلا، عندما تصاعدت النزعة الانفصالية في مقاطعة كيبيك، لم تتجه الحكومة الفيدرالية إلى تقليص صلاحيات المقاطعة أو استخدام الضغوط الاقتصادية، بل عملت على تعزيز الشراكة ومنح حكومات الأقاليم صلاحيات أوسع ضمن إطار دستوري ثابت، مع ضمان

> هذه هي المعادلة التي ما يزال العراق يبحث عنها حتى اليوم.

التمثيل السياسي العادل داخل مؤسسات الدولة.

وفي بلجيكا، التي تعاني من انقسامات لغوية وقومية معقدة، نجحت الحكومات المتعاقبة في بناء نظام سياسي يقوم على التوازن الدقيق بين المكونات، بحيث أصبح التمثيل السياسي والإداري والدبلوماسي جزءا من ضمان الاستقرار الوطني، لا مجرد محاصصة مؤقتة.

أما ألمانيا، فقد نجحت في بناء أنموذج فيدرالي واضح يحدد بدقة العلاقة بين الحكومة الاتحادية والولايات، بما يمنع تحول الخلافات المالية والسياسية إلى أزمات تهدد وحدة الدولة. فهناك تحسم الخلافات عبر المؤسسات والقوانين، لا عبر الصفقات السياسية أو الضغوط الإعلامية. لابد ان نقول بأن العراق اليوم بحاجة إلى الاستفادة من هذه التجارب، لأن استمرار إدارة العلاقة مع الإقليم بعقلية الأزمة سيؤدي إلى مزيد من الانقسام السياسي وفقدان الثقة.

فالحل لايكمن في الاتفاقات المؤقتة، بل في تثبيت قواعد دستورية واضحة تنظم العلاقة بين بغداد وأربيل بعيدا عن المزاج السياسي للحكومات المتعاقبة.

والبداية الحقيقية لأي حل يجب أن تكون بإقرار قانون النفط والغاز، الذي تأخر لعقود رغم أهميته في تنظيم الثروات الوطنية وتحديد التزامات الطرفين بشكل واضح. كما ينبغي تحييد وفصل ملف رواتب الموظفين والخدمات الأساسية عن الصراع السياسي، لأن حقوق المواطنين ينبغي أن لا تتحول إلى أوراق ضغط متبادلة.

كذلك فإن الحفاظ على التوازن في التمثيل الحكومي والدبلوماسي والنيابي ليس امتيازا سياسيا لطرف معين، بل جزء من فلسفة النظام السياسي العراقي القائم على الشراكة والتوافق بين المكونات. وأي محاولة لإضعاف هذا التوازن ستؤدي إلى تعميق الشعور بالتهميش لدى المواطن الكردي وتوسيع الخلاف والفجوة بين المركز والإقليم.

إن نجاح الحكومة المقبلة لن يقاس بعدد الاتفاقات التي توقعها مع الإقليم، بل بقدرتها على إعادة بناء الثقة بين الطرفين، وتحويل العلاقة من حالة صراع سياسي دائم إلى شراكة دستورية مستقرة. فالعراق لا يحتاج اليوم إلى حلول مؤقتة بقدر حاجته إلى مشروع دولة يشعر فيه جميع المواطنين، عربا وكردا وتركمان كلدواشوريين، بأنهم شركاء حقيقيين في السلطة والثروة والقرار السياسي.

وأثبتت التجارب أن الدول متعددة القوميات لا تستقر بالقوة السياسية أو بالأغلبية العددية وحدها، بل بالعدالة الدستورية والاعتراف المتبادل والشراكة المتوازنة. وهذه هي المعادلة التي ما يزال العراق يبحث عنها حتى اليوم.

مشاري الذايدي:

إيران والعراق والخليج والمُسيّرات «الوكيلة»

لا جديد، حتى بعد أيامٍ من تشكيل الحكومة العراقية الجديدة برئاسة علي الزيدي... الهجمات بالمُسيّرات الانتحارية الآتية من الأرض العراقية، ضد دول الخليج، مستمرّة.

أول من أمس، أعلن المتحدث باسم وزارة الدفاع السعودية، اللواء تركي المالكي، في بيانٍ، أنّه «في صباح يوم الأحد ١٧ مايو (أيـار)، تمّ اعتراض وتدمير ٣ مُسيّرات بعد دخولها المجال

> دول الخليج في الحقيقة تريد عراقا آمنا مستقرا مزدهرا

الجوي للمملكة قادمة من الأجواء العراقية». وجاء التأكيد السعودي الواضح على احتفاظ الرياض بـ«حق الرد في الزمان والمكان المناسبين». في التوقيت نفسه هُوجمت أهدافٌ مدنية في دولة الإمارات.

مثل هذه الهجمات ليس جديداً؛ ففي ٢٥ مارس (آذار) الماضي، أدانت السعودية والإمارات والكويت والبحرين وقطر والأردن «الاعتداءات التي تشنّها فصائل مسلحة موالية لإيـران من العراق على دول في المنطقة ومنشآتها وبنيتها التحتية، مما يشكل انتهاكاً صارخاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٨١٧ (٢٠٢٦) الذي يطالب صراحة بأن توقف إيران فوراً ودون قيد أو شرط أي اعتداء أو تهديد للدول المجاورة، بما في ذلك استخدام الوكلاء».

رئيس الوزراء العراقي الجديد علي الزيدي عقب نيله ثقة البرلمان، مساء الخميس الماضي، التزم العمل على «حصر السلاح بيد الدولة»... وهذا أول تحدٍّ له من الفصائل التابعة لإيران داخل العراق، التي لدى بعضها أجنحة سياسية داخل البرلمان وفي كل الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية في العراق... فماذا هو فاعلٌ لتطبيق كلامه عن حصرية السلاح بيد الدولة؟!

دول الخليج في الحقيقة تريد عراقاً آمناً مستقرّاً مزدهراً، ففي النهاية هناك روابط كثيرة بين دول وناس دول الخليج، مع دولة وناس العراق، اجتماعياً ودينياً وثقافياً وأيضاً اقتصادياً وتجارياً.

لا يطلب الخليجيون من دولة العراق أن تصطفّ معها في مواجهة العدوان الإيراني، ولكنها تطلب طلباً معقولاً وهو الحياد الحقيقي. وعلى فكرة قادة العراق منذ أيام العبادي وحتى الكاظمي ثم السوداني، يعلنون أن العراق ليس إلا وسيط خير ومرسال سلام، ولا يريد استعداء جيرانه في الخليج والأردن، ولا جيرانه في إيران.

المطلوب هو تجسيد هذا الكلام على الأرض فقط، أو فمن حق كل دولة مُعتدى عليها، الردُّ؛ فالبداهة تقول ذلك، والقوانين الدولية تُقرُّ به، وعدالة السماء تعلنه (فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ).

*صحافي وكاتب سعودي/ صحيفة«الشرق الأوسط»

لجنة برلمانية تشتبه في «30 شخصية جديدة متورطة»

«سرقة القرن» العراقية تعود إلى الواجهة برصيد 5 مليارات دولار

عادت قضية سرقة الأموال الضريبية في العراق، أو ما تعرف بـ«سرقة القرن»، إلى الواجهة، برصيد جديد بلغ ٨ تريليونات دينار (نحو ٥ مليارات دولار)، بعد أن كان مبلغ السرقة المعلن ٣٫٧ تريليون دينار (نحو ٢٫٥ مليار دولار) حين تفجرت القضية أول مرة في أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٢٢.

وجاءت المعطيات الجديدة على لسان عضو في «لجنة النزاهة» النيابية، الثلاثاء، تحدث أيضاً عن «تورط نحو ٣٠ شخصية جديدة» فيها.

ومنح البرلمان، الأسبوع الماضي، الثقة لحكومة جديدة برئاسة علي الزيدي، وهو رجل أعمال من دون خلفية سياسية، الذي تعهد في برنامجه الحكومي بتقوية الاقتصاد ومكافحة الفساد، وهو التزام كررته الحكومات المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٣.

ونُسبت السرقة قبل نحو ٤ سنوات إلى ٥ شركات وهمية، تواطأت مع مجموعة كبيرة من المسؤولين والموظفين في «هيئة الضرائب» و«مصرف الرافدين»، ومع مسؤولين كبار في الدولة ومجلس النواب، إلى جانب مقاولين وسماسرة.

ما الجديد؟

قال عضو «لجنة النزاهة»، طالب البيضاني، الثلاثاء، في تصريحات للصحيفة الرسمية، إن «(لجنة النزاهة) النيابية عازمة على استرداد أموال العراق ومتابعة هذا الملف بشكل مستمر بالتعاون مع (هيئة النزاهة الاتحادية)».

> لا تزال هناك أموال أخرى خارج البلاد تتطلب تحركا لاستعادتها

وفي ١٨ أكتوبر ٢٠٢٢، قال رئيس الحكومة الأسبق، مصطفى الكاظمي، إن تحقيقاً يجري في قضية سرقة الأمانات الضريبية، متهماً «جهات باستخدام القضية للتغطية على الفاسدين»، على حد تعبيره.

وبعد نحو شهرين، أعلن رئيس الوزراء السابق، محمد شياع السوداني، استرداد أكثر من ٣٠٠ مليار دينار، وهو مبلغ في نظر مراقبين «زهيد جداً» قياساً بحجم السرقة، ووعد حينها باسترداد بقية المبالغ، لكن حكومته أخفقت بعد ذلك في هذا المسعى.

وأضاف عضو «لجنة النزاهة» النيابية، الذي ينتمي إلى «حركة عصائب أهل الحق»، أن «هناك أموالاً تم استردادها بالفعل، في حين لا تزال هناك أموال أخرى خارج البلاد تتطلب تحركاً لاستعادتها؛ مما يستدعي دعماً وتعاوناً بين (لجنة النزاهة) ورئيس الوزراء (علي الزيدي) الذي أكد بدوره أهمية هذا الموضوع بوصفه من الملفات الأساسية».

وشدد البيضاني على «ضرورة استرداد الأموال المسروقة؛ لأنها أُخذت بطرق غير شرعية»، واصفاً ذلك بـ«الانطلاق الفعلي لجهود استعادة حقوق البلد ومحاسبة جميع المتورطين في سرقة الأموال أو الصفقات المشبوهة».

وأشار البيضاني إلى أن «قضية (سرقة القرن) كانت تقدر في وقتها بنحو تريليونين ونصف التريليون دينار، إلا إن التحقيقات التي أجرتها (هيئة النزاهة) كشفت عن وجود اختلاسات أكبر، لترتفع القيمة إلى نحو ٨ تريليونات دينار، كما وصل عدد الشخصيات المرتبطة بالقضية إلى ٣٠ شخصية»، دون أن يوضح كيف ومتى أُجريت تلك التحقيقات.

وألقت السلطات العراقية في نهاية أكتوبر ٢٠٢٢ القبض على المتهم الرئيسي في القضية، نور زهير، الذي يرأس مجلس إدارة إحدى الشركات المتورطة، ثم أُطلق سراحه لاحقاً «بكفالة»، بعد إعلان رئيس الوزراء السابق، محمد شياع السوداني، استعادة ٥ في المائة من المبلغ، مقابل تعهد نور زهير بتسليم كامل المبالغ المسروقة خلال أيام، لكنه نجح في الهروب خارج البلاد بعد فترة وجيزة من إطلاق سراحه، واختفى أثره منذ ذلك الحين.

ومنذ سنوات، يواصل القضاء العراقي إصدار أحكام بالسجن ضد المتورطين في سرقة الأموال الضريبية، من دون أن يترافق ذلك مع استرداد المبالغ المسروقة أو إلقاء القبض على المتهمين الرئيسيين؛ الأمر الذي يزيد من الانتقادات والاتهامات الشعبية للحكومة وسلطاتها، وسط اتهامات باستخدام القضية للابتزاز السياسي، للتغطية على قوى سياسية متنفذة ضالعة في القضية «خلف الكواليس» على حد تعبير مراقبين.

إلى ذلك، طالب عضو «لجنة النزاهة» وزارة الخارجية بـ«استرداد العقارات التابعة للنظام المباد، من خلال التنسيق مع الدول التي تربطها بالعراق معاهدات دولية»، مشيراً إلى أن «بعض هذه العقارات بيع إلى أشخاص؛ مما يستوجب استردادها تدريجياً ووفق الأطر القانونية الدولية».

وبعد سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣، بدأت حكومات غربية تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بتجميد الأصول العراقية المرتبطة بالنظام السابق وعائلة صدام.

وشملت الإجراءات حسابات مصرفية وعقارات واستثمارات في دول أوروبية عدة، أبرزها فرنسا وسويسرا، وذلك استناداً إلى قرار مجلس الأمن رقم «١٤٨٣» الذي دعا إلى تجميد ونقل أموال النظام السابق إلى «صندوق تنمية العراق».

أحمد عليبه:

قانون «خدمة العلم».. تباين مقاربات الإصلاح الهيكلي في منظومة الدفاع

* مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

أعاد طرح مشروع قانون «خدمة العلم» أو التجنيد الإلزامي في العراق إحياء الجدل حول أجندة إصلاح منظومة الأمن والدفاع، وينطلق الجدل من تباين القوى السياسية حول أولويات الإصلاح وأهدافه وجدواه العسكرية والاجتماعية، وتأثيراته المحتملة في موازين القوى في ظل تعدد الهياكل داخل منظومة الدفاع.

أولا: دوافع وأهداف مشروع قانون «خدمة العلم»

يهدف مشروع قانون «خدمة العلم» إلى إعادة نظام التجنيد الإلزامي في العراق بعد توقفه منذ عام ٢٠٠٣، وذلك في إطار إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع في المجال الأمني وتوجيه الموارد البشرية داخل القطاع الأمني. ويتضمن القانون إطارا تنظيميا متكاملا لإدارة عملية التجنيد، بما يشمل تحديد الفئات المستهدفة والمعفاة، وآليات الاستدعاء، ونظم التدريب.

تجديد الموارد البشرية (دورة الأجيال):

أو ما يشار إليه في فلسفة القانون بتجديد دماء المؤسسة، ويقوم قانون «خدمة العلم» على إلزام المواطنين الذكور ضمن فئة عمرية تمتد من ١٨ إلى ٤٥ عاما بأداء خدمة عسكرية لفترة زمنية محددة، وفق ضوابط قانونية وتنظيمية تضعها الدولة. كما تختلف مدة الخدمة بحسب المستوى التعليمي؛ ما يعكس محاولة لتحقيق توازن بين متطلبات الخدمة العسكرية والاعتبارات المهنية والتعليمية للأفراد.

وبالتالي يستهدف القانون شريحة واسعة من جيل الشباب (عدد من يصلح للخدمة العسكرية سنويا ما بين ٥٠٠

إلى ٦٠٠ ألف) من بين عدد سكان يصل إلى ٤٥ مليونا، فيما يقدر العدد الفعلي الذي يمكن تجنيده بنحو ١٠٠ إلى ١٢٠ ألف فرد (تتوقف على الصلاحية الطبية، إعفاء الحالات الاجتماعية، والإعفاءات المدفوعة، إضافة إلى القدرة الاستيعابية للبنية التحتية المتاحة والتي سيجري إنشاؤها وتوسيع الهيكل الإداري المصاحب لعملية التجنيد).

الجوانب التنظيمية والحقوق المرتبطة بالخدمة:

ينظم القانون حقوق المجندين من خلال منح رواتب ومخصصات خلال فترة الخدمة، واحتساب هذه الفترة لأغراض التقاعد والترقية، إضافة إلى منح أولوية في التوظيف الحكومي بعد إتمام الخدمة. وفي المقابل، يفرض التزامات قانونية واضحة على المشمولين، وعقوبات التخلف (القانونية والمادية)؛ بما يهدف إلى ضمان الالتزام العام.

تأسيس قوة احتياط عسكري:

تتمثل الأهمية الأساسية للقانون في إنشاء قاعدة بشرية منظمة يمكن استخدامها كقوة احتياط عسكرية؛ وهو ما يفتقر إليه النظام الأمني العراقي الذي اعتمد منذ عام ٢٠٠٣ على نموذج التطوع. كما يسهم القانون في تعزيز قدرة الدولة على تعبئة الموارد البشرية في حالات الطوارئ.

الأبعاد الاجتماعية والوطنية:

يحمل القانون أبعادا اجتماعية تتجاوز المجال العسكري؛ إذ ينظر إليه كأداة لتعزيز الانتماء الوطني وبناء هوية جامعة في مجتمع يعاني من انقسامات سياسية واجتماعية. كما يسهم في ترسيخ قيم الانضباط والمسؤولية، ويطرح كآلية جزئية لمعالجة البطالة من خلال استيعاب أعداد من الشباب ضمن الخدمة الوطنية بشكل عام ولو لفترة مؤقتة.

الاستجابة للإصلاح الأمني:

تنبع أهمية القانون من ارتباطه بإطار أوسع لإصلاح القطاع الأمني؛ حيث يمكن أن يشكل إحدى أدوات إعادة التوازن داخل المنظومة الدفاعية، خاصة في ظل الاختلالات القائمة بين مكوناتها المختلفة.

ثانيا: مواقف القوى السياسية من مشروع القانون

تكشف خريطة المواقف داخل البرلمان العراقي تجاه مشروع قانون «خدمة العلم» عن انقسام متعدد الأطراف على النحو التالي:

- اتجاه التأييد:

يتبنى عدد من الفاعلين السياسيين داخل البرلمان مشروع قانون «خدمة العلم» بوصفه أداة لإعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتعزيز الهوية الوطنية في سياق يتسم بتفكك الانتماءات وتعدد الولاءات؛ ومن ثم فقد يشكل التجنيد الإلزامي وسيلة لتعزيز الانضباط والاندماج الوطني.

كما ينظر المؤيدون إلى القانون بوصفه وسيلة لتوفير قاعدة احتياط منظمة يمكن تعبئتها في حالات الطوارئ،

ويرتبط هذا الطرح بالإطار الأوسع لاستراتيجية الإصلاح الأمني (٢٠٢٤–٢٠٣٢) لإعادة تنظيم المجال الأمني، وليس مجرد إجراء إداري منفصل.

- اتجاه المعارضة:

تعارض قوى رئيسية داخل الإطار التنسيقي مشروع القانون، وتستند إلى تصور مختلف لطبيعة القوة العسكرية الحديثة ووظيفة المؤسسة الدفاعية. وينطلق هذا الاتجاه من أن الجيوش المعاصرة لم تعد تعتمد على الكثافة العددية بالدرجة الأولى؛ بل على مستوى الجاهزية والاحترافية والتسليح النوعي والتكنولوجيا، والقدرة على إدارة الحرب الحديثة.

ومن ثم، فإن إعادة العمل بالتجنيد الإلزامي على نحو ما كان قائما قبل ٢٠٠٣، من وجهة نظر هذا التيار؛ قد تمثل عودة إلى نموذج تعبوي تقليدي لا يتلاءم مع متطلبات البيئة العسكرية الراهنة.

- الاتجاه الإصلاحي المشروط:

يظهر اتجاه ثالث داخل البرلمان يمكن وصفه بالاتجاه الإصلاحي المشروط، وهو لا يعارض فكرة التجنيد الإلزامي من حيث المبدأ؛ لكنه يربط القبول بها بتنفيذ إصلاحات هيكلية ومؤسسية مسبقة داخل المنظومة الأمنية.

ينطلق هذا الاتجاه من أن إدخال نظام تجنيد إلزامي داخل بنية تعاني من تعدد مراكز القرار، وضعف التكامل بين مكوناتها، وتفاوت المرجعيات القانونية والإدارية، قد يقود إلى نتائج عكسية، بدلا من أن يشكل مدخلا فعليا للإصلاح.

ويحذر هذا الاتجاه من أن توسيع القاعدة العددية قبل إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية قد يؤدي إلى تعميق التنافس بين التشكيلات المختلفة على الموارد البشرية، وإلى زيادة الضغوط المالية والتنظيمية على الدولة؛ لذلك يضع أصحاب هذا الاتجاه أولوية إعادة الهيكلة، وتوحيد القيادة، وتحقيق قدر أعلى من التكامل المؤسسي قبل الانتقال إلى مرحلة توسيع القاعدة البشرية عبر التجنيد الإلزامي.

- الموقف الكردي:

يتقاطع موقف الكتل الكردية مع موقف المعارضة، خاصة فيما يتعلق بحسابات التكلفة والعائد، ومع ذلك فإنها تضيف بعدا عمليا وسياسيا يتعلق بصعوبة تطبيق قانون موحد في ظل تباين الأطر التنظيمية، ومستويات التنسيق والثقة على المستوى الإقليمي والاتحادي، وما يرتبط بذلك من إشكاليات توزيع الصلاحيات والموارد.

ومن ثم، لا يعكس الموقف الكردي اعتراضا على التجنيد الإلزامي بقدر ما يعكس تحفظا على تطبيقه في بيئة لم تحسم فيها بصورة نهائية قضايا الاندماج الأمني، والتنسيق المؤسسي، والعلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم في المجال الدفاعي.

- أبعاد غير معلنة:

كشف الجدل حول القانون اعتبارات أكثر عمقا ترتبط بطبيعة النفوذ داخل المنظومة الأمنية، وبالعلاقة القائمة بين القوى السياسية وبعض التشكيلات المسلحة أو مراكز القوة داخل المؤسسات الأمنية القائمة. فبعض الأطراف لا تنظر إلى قانون «خدمة العلم» بوصفه مجرد سياسة تجنيد؛ بل بوصفه إجراء قد يعيد توزيع الموارد البشرية داخل المؤسسة العسكرية، ويؤثر بالتبعية في توازنات النفوذ القائمة بين مكونات المنظومة الأمنية.

وفي هذا السياق، يصبح القانون بالنسبة لبعض القوى أداة محتملة لإعادة رسم خرائط القوة الصلبة، سواء عبر تعزيز موقع الجيش النظامي، أو عبر إعادة تعريف العلاقة بينه وبين بقية التشكيلات المسلحة، أو عبر التأثير في أنماط الاستقطاب والتجنيد؛ ومن ثم فإن جانبا من التحفظات السياسية تجاه المشروع يرتبط بهذا البعد غير المعلن، الذي يجعل النقاش حول القانون يتداخل مع صراعات أوسع تتعلق بإعادة تشكيل الدولة الأمنية.

ثالثا: الإشكاليات والتحديات الهيكلية والتنظيمية

يتحدد أثر التجنيد الإلزامي، في أي سياق وطني، بمدى توافقه مع البنية المؤسسية التي يفترض أن يطبق في إطارها. وفي هذا السياق يظهر عدد من الإشكاليات في الحالة العراقية، ومنها:

• تعدد الهياكل الأمنية والعسكرية:

تضم المنظومة الأمنية العراقية تشكيلات متعددة تشمل: الجيش، والحشد الشعبي، وقوات البشمركة، إلى جانب أجهزة أمنية واستخبارية وشرطية متعددة، وتعمل وفق مرجعيات قانونية وإدارية وتنظيمية متباينة في أساليب الإدارة والتجنيد والتمويل والقيادة؛ وبالتالي يصعب بناء سياسة تجنيد موحدة تطبق بصورة متجانسة على جميع مكونات المنظومة الدفاعية.

• التضخم العددي واختلال التوازن الهيكلي:

تعاني المنظومة الأمنية والدفاعية من تضخم عددي (أكثر من مليون منتسب تقريبا)، مع نمو غير متوازن بين مكوناتها المختلفة؛ حيث تشير تقديرات (٢٠٢٤–٢٠٢٥) إلى أن عدد الجيش يبلغ نحو ٢٠٠ ألف، والحشد الشعبي نحو ٢٣٨ ألفا، بينما يبلغ عدد قوات البشمركة نحو ١١٠ آلاف. ويعكس هذا التفاوت خللا في توزيع الموارد البشرية داخل المنظومة الدفاعية، ويطرح تساؤلات جوهرية حول جدوى إضافة ما يقارب ١٢٠ ألف مجند سنويا؛ ولكنه يلفت الانتباه في الوقت نفسه إلى عدم وجود تفسير للاتجاه الانتقائي الخاص بالحشد الشعبي في ظل تضاعف حجم القوة البشرية على مدار عقد واحد (١٢٠ إلى ٢٣٨ ألف منتسب) وتضاعف موارده وتمويله وقدراته بالتبعية.

• ضعف التكامل وتعدد مراكز القرار:

تعمل مكونات المنظومة الأمنية العراقية بدرجات متفاوتة من الاستقلالية، سواء على مستوى القيادة أو التمويل أو العقيدة القتالية أو الإدارة اليومية. ويؤدي هذا الواقع إلى تعدد مراكز القرار، وإلى ازدواجية في التوجيه، وضعف في التكامل بين التشكيلات. وفي بيئة كهذه، يصبح من الصعب إخضاع المجندين الجدد لمعايير موحدة في التدريب والانضباط والعقيدة القتالية؛ ما يقلل من قدرة التجنيد الإلزامي على بناء قوة عسكرية متماسكة ذات مرجعية موحدة.

• الأعباء المالية والاستدامة:

تمثل الكلفة المالية أحد أبرز التحديات التنظيمية المرتبطة بتطبيق خدمة التجنيد الالزامي وتشمل: الرواتب والتدريب والتسليح والبنية التحتية والرعاية الصحية، وسائر المتطلبات اللوجستية والإدارية. وفي ظل إنفاق أمني مرتفع (يصل إلى ٧ مليارات دولار سنويا) إضافة إلى مخصصات استثنائية للتسليح (نحو ٥ مليارات في ٢٠٢٤–٢٠٢٥)؛ قد يتحول المشروع إلى عبء مالي مستدام إذا لم يقترن بإعادة هيكلة الإنفاق الدفاعي.

• محدودية البنية التحتية والجاهزية اللوجستية:

يفترض استيعاب عشرات الآلاف من المجندين سنويا وجود بنية تحتية متطورة تشمل معسكرات تدريب ومرافق إيواء وتجهيزات لوجستية طبية وتعليمية وأنظمة إدارة حديثة، وقدرات كافية على الإشراف والتنظيم. وهي غير متوفرة بالقدر الكافي وفق التقديرات العراقية؛ وهو ما قد يفرض نمطا تدريجيا للاستيعاب المنظم لدفعات التجنيد الإلزامي.

• التنافس المؤسسي والاستقطاب:

قد يؤدي إدخال التجنيد الإلزامي إلى خلق حالة من التنافس بين التشكيلات المختلفة على الموارد البشرية، ولا سيما في ظل اختلاف الامتيازات، والتباين في شروط الخدمة، وتعدد المرجعيات والانتماءات. كما أن البيئة السياسية والاجتماعية المنقسمة قد تؤثر في أنماط انخراط المجندين؛ بما يفتح المجال أمام أشكال من الاستقطاب الهوياتي أو السياسي، بدلا من أن يسهم القانون في بناء هوية عسكرية وطنية جامعة. وفي هذه الحالة، قد يتحول القانون من أداة للدمج الوطني إلى ساحة جديدة لإعادة إنتاج الانقسامات.

السيناريوهات المحتملة:

يتحدد المسار المستقبلي لمشروع قانون «خدمة العلم» في ضوء مجموعة من العوامل المتداخلة، في مقدمتها طبيعة التوازنات السياسية داخل البرلمان، ومستوى الجاهزية المؤسسية والأمنية، ومدى ارتباط القانون بمسار إصلاحي أوسع داخل القطاع الأمني؛ ومن ثم فإن مستقبل هذا المشروع لا يرتبط فقط بإمكانية إقراره من عدمها؛ بل أيضا بكيفية تطبيقه، والسياق البنيوي الذي سيعمل ضمنه، والآثار السياسية والتنظيمية التي قد تترتب عليه.

وبناء على ذلك، يمكن تصور عدد من السيناريوهات الرئيسية:

- التعثر والتأجيل:

في ظل استمرار الانقسام السياسي بين الكتل البرلمانية من الوارد أن يتم تأجيل القانون؛ بعد توصيات سياسية عديدة بهذا الشأن، بعضها أظهرته مراكز الفكر السياسي العراقي. وفي هذه الحالة سيبقى النقاش قائما في المجال العام دون أن يتحول إلى تشريع نافذ.

- الإقرار التوافقي المحدود:

وهو سيناريو أقل ترجيحا، ويقوم على تمرير القانون بعد إدخال تعديلات واسعة عليه تقلص من نطاقه وفعاليته، مثل تقليص مدة الخدمة، أو توسيع نطاق الإعفاءات، أو اعتماد تطبيق تدريجي محدود النطاق.

أو حتى مقايضات تشريعية مثل (القانون الجديد للحشد الشعبي) ويتيح هذا المسار تحقيق قدر من التوافق السياسي الشكلي حول المشروع؛ لكنه في المقابل يحد من أثره الاستراتيجي، ويجعل من القانون إجراء رمزيا أكثر منه أداة إصلاح فعلي. وفي هذا السياق، قد يجري التعامل مع القانون بوصفه تسوية سياسية تتيح تمريره من دون المساس الحقيقي بالتوازنات القائمة أو بإشكاليات المنظومة الأمنية.

*رئيس وحدة الاتجاهات الأمنية في مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

بهتشلي يدعو لمنح "أوجلان" دوراً منظماً داخل عملية الحل السلمي

في خطوة تُعد من أكثر التحولات السياسية حساسية في المشهد التركي خلال السنوات الأخيرة، طرح زعيم حزب الحركة القومية دولت بهتشلي تصوراً جديداً لإدارة المرحلة التي تلي إعلان حل حزب العمال الكردستاني، داعياً إلى إنشاء آلية سياسية وتنظيمية تتيح لزعيمه المعتقل عبد الله أوجـلان الاستمرار في التأثير على التنظيم بهدف ضمان استكمال عملية التفكيك ونزع السلاح بصورة كاملة.

التصريحات التي نُشرت عبر صحيفة "تورك غون" المقربة من حزب الحركة القومية، حملت ملامح مشروع

دور جديد لأوجلان؟ مقترح تركي مثير لإدارة تفكيك التنظيم

سياسي وأمني متكامل يتجاوز الطرح الأمني التقليدي، إذ قدم بهتشلي رؤية مفصلة لما سماه "مرحلة تركيا الخالية من الإرهاب"، مقترحاً تأسيس بنية مؤسساتية جديدة تحت عنوان "منسقية عملية السلام والانتقال إلى العمل السياسي".

اللافت في خطاب بهتشلي أنه استخدم مراراً وصف "الزعيم المؤسس" لعبد الله أوجلان، معتبراً أن الأخير قام بما يترتب عليه خلال المرحلة الماضية، خاصة بعد الدعوات التي أطلقها في شباط/فبراير ٢٠٢٥ و٢٠٢٦ لصالح إنهاء العمل المسلح وتغليب المسار السياسي.

وبحسب الطرح الذي قدمه، فإن عملية السلام لا يمكن أن تكتمل من خلال إعلان حزب العمال الكردستاني حل نفسه فقط، بل تحتاج أيضاً إلى خطوات مقابلة من جانب الدولة التركية، تشمل ترتيبات قانونية وإدارية وآليات متابعة ومراقبة وتنظيم سياسي وأمني طويل الأمد.

وأشار بهتشلي إلى أن تركيا حققت "تقدماً مهماً خلال فترة قصيرة" ضمن مشروع "تركيا بلا إرهاب"، مؤكداً أن المرحلة الحالية تتطلب "خطوات حاسمة" للوصول إلى النتيجة النهائية.

مقترح إنشاء "منسقية السلام والانتقال السياسي"

في قلب المبادرة الجديدة، وضع بهتشلي تصوراً لمنصب أو إطار تنظيمي يمنح أوجلان دوراً وظيفياً محدوداً داخل عملية إنهاء التنظيم.

وأوضح أن هذا المقترح لا يعني رفع العقوبة عنه أو إنهاء وضعه القانوني كسجين، بل منحه "صفة اجتماعية" تسمح له بمواصلة التأثير على العناصر المسلحة والتنظيمات المتفرعة عن حزب العمال الكردستاني، بهدف ضمان تنفيذ قرارات الحل ونزع السلاح بصورة كاملة ومنضبطة.

وبحسب التصور المطروح، فإن "منسق السلام والانتقال السياسي" سيكون مسؤولاً عن التواصل مع كوادر التنظيم وفروعه الإقليمية، ومنع الانقسامات الداخلية أو ظهور تشكيلات جديدة قد تعيد إنتاج العمل المسلح بأسماء مختلفة.

كما شدد بهتشلي على أن هذه الصفة لا تمنح أوجلان موقعاً قومياً أو تمثيلياً للكرد، ولا تعني الاعتراف به زعيماً سياسياً للكرد في تركيا، بل تقتصر حصراً على إدارة تفكيك البنية التنظيمية لحزب العمال الكردستاني.

مقارنة بتجربة الجيش الجمهوري الإيرلندي

واستند بهتشلي في دفاعه عن هذا الطرح إلى تجارب دولية، وعلى رأسها تجربة الجيش الجمهوري الإيرلندي في بريطانيا الشمالية.

وأشار إلى أن عملية السلام مع الجيش الجمهوري الإيرلندي امتدت لسنوات طويلة، رغم اتفاقات وقف إطلاق النار المتكررة، وأن وجود قيادة مركزية موحدة

> بهتشلي يستلهم تجربة أيرلندا: مركزية القيادة كضمان لمنع انقسام التنظيم

ساهم في إنجاح عملية التفكيك السياسي والعسكري.

كما حذر من احتمال ظهور تشكيلات منشقة شبيهة بتنظيم "الجيش الجمهوري الإيرلندي الحقيقي"، إذا لم يتم الحفاظ على مركزية القرار داخل حزب العمال الكردستاني خلال مرحلة التفكيك.

وفي هذا السياق، اعتبر أن استمرار قدرة أوجلان على التأثير داخل البنية التنظيمية يشكل عاملاً أساسياً لمنع الانشقاقات ومنع القوى الإقليمية والدولية من إعادة توظيف بعض الأجنحة المسلحة في صراعات جديدة داخل المنطقة.

قلق من التدخلات الإقليمية والدولية

ربط بهتشلي مشروعه أيضاً بالتطورات الجارية في سوريا والعراق وإيران، معتبراً أن البيئة الإقليمية المعقدة تفرض على أنقرة التحرك بسرعة وحسم.

وادعى أن الولايات المتحدة قدمت دعماً وتسليحاً لعناصر مرتبطة بحزب العمال الكردستاني داخل إيران، معتبراً أن ذلك يكشف حجم المخاطر المرتبطة ببقاء البنية العسكرية للتنظيم قائمة ولو جزئياً.

كما أشار إلى أن إسرائيل وبعض الدول الأوروبية تسعى، وفق رؤيته، إلى توظيف الانقسامات الإثنية والطائفية في المنطقة، الأمر الذي يجعل إنهاء ملف حزب العمال الكردستاني بصورة كاملة "أولوية استراتيجية" بالنسبة لتركيا.

آلية مؤسساتية جديدة داخل الدولة

ضمن خارطة الطريق المقترحة، دعا بهتشلي إلى إنشاء منظومتين مؤسساتيتين جديدتين لمتابعة المرحلة المقبلة.

الأولى داخل البرلمان التركي، عبر لجنة تضم مختلف الأحزاب السياسية لمراقبة مسار "تركيا بلا إرهاب" ومتابعة التطورات التشريعية والسياسية المتعلقة بها.

أما الثانية فتكون داخل السلطة التنفيذية، برئاسة نائب الرئيس التركي، وتضم وزارات العدل والداخلية والدفاع والخزانة والأسرة، إلى جانب جهاز الاستخبارات.

وبحسب الطرح، سينشأ أيضاً داخل هذه المنظومة "مركز تنسيق الدولة لمكافحة الإرهاب"، ليكون الجهة المركزية المسؤولة عن إدارة التواصل والإعلام والمتابعة الأمنية والسياسية.

كما شدد بهتشلي على ضرورة منع "فوضى تعدد القنوات"، معتبراً أن وجود مركز قرار واحد سيقلل من مخاطر الاستفزازات والتلاعب الإعلامي والتدخلات الخارجية.

تبرير سياسي وفكري لدور أوجلان

خصص بهتشلي جزءاً واسعاً من طرحه لتفسير أهمية "الزعيم المؤسس" داخل التنظيمات المسلحة من منظور علم السياسة.

واعتبر أن الزعامات الكاريزمية في التنظيمات الأيديولوجية لا تلعب دوراً عسكرياً فقط، بل تمثل مركزاً

> أنقرة تربط إنهاء PKK بالتوازنات في سوريا والعراق وإيران

رمزياً للعقيدة والـولاء والهوية التنظيمية، ما يجعلها مفتاحاً أساسياً في عمليات التفكيك أو التحول السياسي.

وأشار إلى أن كثيراً من التنظيمات المسلحة التي فقدت مركزية القيادة تحولت لاحقاً إلى مجموعات أكثر تطرفاً وعنفاً، وهو ما يسعى المشروع الجديد إلى تجنبه.

"تركيا بلا إرهاب" كمشروع سياسي شامل

بهتشلي حاول تقديم المبادرة الجديدة باعتبارها مشروعاً وطنياً يتجاوز الجانب الأمني.فبحسب رؤيته، فإن إنهاء الإرهاب يجب أن يفتح الباب أمام مرحلة أوسع من الديمقراطية والاستقرار والتنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي.

وأكد أن المشروع لا يستهدف "السلام مع الإرهاب"، بل القضاء النهائي على العنف والانقسامات الإثنية والطائفية، وإعـادة دمج الحياة السياسية ضمن إطار ديمقراطي ومدني.

كما دعا إلى توسيع المشاركة السياسية، وتعزيز التمثيل الديمقراطي، وإنهاء ثقافة العنف السياسي، معتبراً أن "السياسة يجب أن تصبح البديل الوحيد للسلاح".

إشـــارات إلـــى دمـــج الـقـوى الـكـردية في الحياة السياسية

ضمنياً، حملت الوثيقة إشـارات إلى ضرورة تطوير الحياة السياسية الكردية داخل تركيا بعيداً عن العمل المسلح.

وأشار بهتشلي إلى أن الأحزاب والتيارات السياسية الكردية يجب أن تتحول إلى قوى "وطنية تركية" تعمل ضمن النظام الديمقراطي التركي، على غرار تجربة حزب "شين فين" الإيرلندي.

كما أكد أن الهدف ليس خلق قيادة إثنية جديدة، بل دمج المطالب السياسية ضمن إطار وطني جامع يقوم على مفهوم "الجميع متساوون داخل تركيا".

تحول تاريخي في خطاب الحركة القومية

تمثل تصريحات بهتشلي تطوراً استثنائياً بالنظر إلى الخلفية التاريخية لحزب الحركة القومية، المعروف تقليدياً بمواقفه المتشددة تجاه القضية الكردية وحزب العمال الكردستاني.

ويرى مراقبون أن مجرد الحديث عن منح أوجلان دوراً منظماً داخل عملية سياسية يمثل انقلاباً عميقاً في الخطاب القومي التركي التقليدي، ويعكس إدراكاً متزايداً داخل الدولة التركية بأن إنهاء الصراع الممتد منذ عقود يتطلب مقاربة سياسية وتنظيمية معقدة، لا تقتصر على الحل الأمني فقط.

كما تأتي هذه التصريحات في سياق إقليمي شديد الحساسية، مع استمرار التحولات في سوريا والعراق، وتزايد الحديث داخل تركيا عن إعادة رسم التوازنات الداخلية والإقليمية في مرحلة ما بعد الصراع المسلح.

يكشف طرح دولت بهتشلي عن انتقال واضح داخل

إعادة تعريف السياسة الكردية في تركيا: بين الاندماج الوطني وتجاوز العمل المسلح

مؤسسات الدولة التركية نحو مقاربة سياسية ـ تنظيمية لإغلاق ملف حزب العمال الكردستاني، تقوم على إدارة تفكيك التنظيم بدلاً من الاكتفاء بالمواجهة العسكرية.

كما تعكس الدعوة لمنح عبد الله أوجلان دوراً وظيفياً محدوداً حجم التحول الذي يشهده الخطاب القومي التركي في مقاربته للقضية الكردية ومستقبل الصراع الداخلي.

تباين مواقف

في السياق ذاته، أكد المستشار القانوني للرئاسة التركية، محمد أوتشوم، ضرورة «التزام الجانب الكردي بموقف أوجلان من عملية السلام ورؤيته في الاندماج مع الدولة والمجتمع، كما عبر عنها في ندائه الذي أطلقه في ٢٧ فبراير (شباط) ٢٠٢٥، لحل الحزب وإلقاء أسلحته والتوجه إلى العمل الديمقراطي في إطار قانوني، وعدم إغفال حقيقة أن بناء خطاب يراعي معتقدات الشعب التركي الراسخة وحساسياته تجاه وحدة تركيا وعناصرها الأساسية، سيسهم في عملية الانتقال للخطوة التالية من عملية السلام، التي تتعلق بالتشريعات وتعزيز الديمقراطية التي يطالب بها».

ورداً على المطالبات الكردية بإطلاق سراح السجناء السياسيين تنفيذاً لقرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قال أوتشوم إنه «لا يمكن الحديث عن السجناء السياسيين والإصلاح القانوني في آن معاً».

وتسبب هذا التباين في المواقف، بإبطاء خطوات عملية السلام، وإلقاء اللوم على الحكومة التركية، لا سيما أن «العمال الكردستاني» استجاب لدعوة أوجلان لحل نفسه وإلقاء أسلحته وقام بعملية إحراق رمزي للأسلحة، وسحب عناصره المسلحة من داخل الأراضي التركية.

وقالت المتحدثة باسم حزب «الديمقراطية والمساواة للشعوب»، عائشة غل دوغان، في مؤتمر صحافي بمقر الحزب في أنقرة، إنه يجري البحث عن مسار جديد لتسريع العملية وإزالة الغموض المحيط بها، لافتة إلى أهمية ما طرحه بهشلي في هذا الصدد.

وأكدت ضرورة وجود إطار قانوني، متسائلة: «كيف وبموجب أي قانون سيتم ضمان الانتقال؟».

كيف تفكر الحكومة؟

وكشفت مصادر في حزب «العدالة والتنمية» الحاكم، عن أن خريطة الطريق التي اقترحها بهشلي، والتي تُشير إلى ضرورة إطلاق مبادرة جديدة وتشكيل لجان لتنشيط العملية التي فشلت في الانتقال إلى مرحلة جديدة، ستُقيّم على أعلى مستوى داخل الحزب، لكن هناك تردداً في اتخاذ أي خطوات جديدة حتى يتم تأكيد نزع أسلحة «العمال الكردستاني».

وأضافت، أنه مع ذلك، يُعتقد أن نتائج الاتصالات بين جهاز المخابرات التركي وأوجلان وقيادات جبل قنديل، ستكون حاسمة في تحديد خريطة الطريق المستقبلية، وتحديد وضع أوجلان، وسيكون تقرير المخابرات حول انتهاء نزع الأسلحة حاسماً في هذا الصدد.

تسريبات: أوجلان يتهم أردوغان بالبحث عن مكاسب سياسية لا تسوية حقيقية

قدم الكاتب الصحفي التركي ممدوح بيراقدار أوغلو قراءة تحليلية للمشهد السياسي الراهن في تركيا، بعد تفجر قضية تسريب المجلد الثاني من "محاضر لقاءات إمرالي" الخاصة بزعيم حزب العمال الكردستاني المعتقل عبد الله أوجلان، والتي نشرها الصحفي محمود أوراك عبر وكالة "سـور" قبل أن تُحذف ويُـتـداول نبأ استقالة الصحفي، مما أضفى صبغة من الغموض والريبة على توقيت ومحتوى هذه التسريبات.

ينطلق بيراقدار أوغلو في تحليله على يوتيوب من التأكيد القاطع على صحة "محاضر لقاءات إمرالي" المسربة بنسبة مائة بالمائة، معتبراً أن توقيت نشرها وحذفها اللاحق ليس محض صدفة، بل هو فعل متعمد تم بالتنسيق بين حزب الحركة القومية وحزب الديمقراطية والمساواة للشعوب الكردي.

قـــــراءة فـــي غـضـب أوجـــلان وتآكل التحالفات

يشير بيراقدار أوغلو إلى أن المجلد الثاني من المحاضر يظهر عبد الله أوجلان في حالة من الإحباط الشديد، حيث يشعر بأنه قد تم استنزافه واستخدامه سياسياً في مسألة عملية السلام الكري الثانية. وينقل المحلل عن أوجلان تساؤلاته الوجودية حول جدوى الخطوات أحادية الجانب التي اتخذها بإعلان تخلي العمال الكردستاني عن السلاح، منتقداً تعامل السلطة التي يراها تمارس "مقايضة خيول" بدلاً من السعي لحل تاريخي حقيقي.

وبحسب رؤية بيراقدار أوغلو، فإن أوجلان حين يتحدث عن "الدولة" في هذه المحاضر، فهو يقصد مباشرة الرئيس رجب طيب أردوغان، الذي بات يختزل مفاصل الدولة في شخصه، متهماً إياه بإرهاق كل من أوجلان ودولت بهتشلي

معاً لتحقيق مكاسب سلطوية من دون تحقيق خطوات قانونية ملموسة لتسوية القضية وتقنين أوضاع عناصر الكردستاني.

رهانات بهتشلي والمناورة الاستراتيجية لأردوغان

يرى بيراقدار أوغلو أن زعيم حزب الحركة القومية، دولت بهتشلي، يمر بلحظة فارقة، حيث خاطر بتاريخه السياسي وقاعدته القومية في سبيل مشروع "تركيا بلا إرهاب"، وهو ما أدى لتراجع شعبية حزبه بشكل حاد في استطلاعات الرأي. وفي المقابل، يصف المحللُ الرئيسَ أردوغان بأنه لاعب سياسي يركز حصراً على البقاء في السلطة والفوز بانتخابات ٢٠٢٨. ويتوقع بيراقدار أوغلو أن أردوغان قد يضطر للتضحية بتحالفه الحالي مع بهتشلي للبحث عن شركاء جدد من أطياف قومية أخرى، مثل حزب الظفر أو الحزب الجيد، وحزب الرفاه الجديد وأحزاب يمينية صغيرة إخرى لضمان عدم ظهوره بمظهر من أطلق سراح أوجلان "الإرهابي" بمفرده أمام الناخبين

الرسائل الصارمة للداخل الكردي والقوى الإقليمية

يسلط بيراقدار أوغلو الضوء على هجوم أوجلان العنيف ضد ما وصفه بـ"القومية الكردية البدائية"، حيث وجه انتقادات لاذعة لقيادات قنديل والبارزانيين والطالبانيين، على حد وصفه. وفيما يخص صلاح الدين دميرتاش، يوضح المحلل أن أوجلان كان حازماً في مطالبته إما بالمساهمة الفعلية في العملية أو الصمت، مؤكداً على دوره كـ "رئيس للمفاوضين".

أما إقليمياً، فيستعرض بيراقدار أوغلو ادعاءات أوجلان حول تفاهمات سرية بين هاكان فيدان وإسرائيل، وتحركات تركية بريطانية مشتركة في سوريا، مع تحذير شديد لمقاتلي "وحدات حماية الشعب" من أنهم سيواجهون مصيرهم وحيدين أمام الدولة التركية بمجرد انتهاء المصالح الأمريكية والإسرائيلية.

المحرك الاقتصادي ومعضلة سيادة القانون

يربط بيراقدار أوغلو التحولات السياسية المرتقبة بالأزمة المالية الخانقة، مشيراً إلى أن اعتراف أردوغان الأخير بسوء الوضع الاقتصادي هو تمهيد لخطوات قادمة. ويؤكد المحلل أن "نضوب الأموال" هو المحرك الفعلي لأي انفتاح سياسي، إذ لن تتدفق الاستثمارات الأجنبية ما لم تلمس تغييراً حقيقياً في استقلال القضاء وسيادة القانون، بعيداً عن أساليب "الدولة العميقة" التي انتقدها أوجلان ووصفها بـ "الكونتر-كريلا". ويرى الكاتب أن الدولة التركية بحاجة للعودة إلى نموذج "رأسمالية الدولة" الذي وضعه أتاتورك، مع الالتزام الصارم بالعلمانية كضمانة للوحدة الوطنية وجذب الثقة الدولية.

> "تسريبات إمرالي نتاج ضغوط مشتركة لإرغام أردوغان على حسم خياراته"

يجزم ممدوح بيراقدار أوغلو بأن تسريبات إمرالي هي نتاج ضغوط مشتركة لإرغام أردوغان على حسم خياراته، في ظل واقع اقتصادي مرير يجعل من إصلاح القضاء والتحالفات السياسية ضرورة حتمية للنجاة. وتنبئ هذه المعطيات بقدوم زلزال سياسي سيعيد تشكيل الخريطة الحزبية في تركيا، حيث سيضطر أردوغان للقيام بمناورات راديكالية لضمان استمراريته في الحكم وتأمين التدفقات المالية اللازمة.

حسني محلي

مظلوم عبدي قريباً في أنقرة..

مع الإدارة الذاتية الكردية شرق الفرات داخل مؤسسات الدولة السورية، يستعد الكرد في سوريا لمرحلة جديدة ومثيرة، ولكن هذه المرة، عبر المصالحة مع الدولة التركية التي يمثلها الرئيس إردوغان.

وذلك على الرغم من سياسات الرئيس إردوغان الذي استنفر طيلة السنوات الماضية كل إمكانياته لمحاربة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني السوري وجناحه العسكري «وحدات حماية الشعب»؛ باعتبار أنها الذراع

> لقاء عبدي مع أوجلان، إذا لم يؤجل، فسوف يفتح آفاقا جديدة

السورية لـ«حزب العمال الكردستاني» التركي، وبعد أن رفضت التمرد ضد الرئيس بشار الأسد خلال سنوات ما يسمى بـ«الربيع العربي».

كما يعرف الجميع أن الرئيس إردوغان كان قد اعترض وبشدة على اتفاق ١١ آذار/ مارس العام الماضي بين الرئيس الانتقالي أحمد الشرع وقائد قوات «قسد» مظلوم عبدي، والذي تم برعاية امريكية – فرنسية مشتركة.

ودفع ذلك الرئيس إردوغان إلى إرسال وزيري الدفاع والخارجية ورئيس المخابرات إبراهيم كالين إلى دمشق فوراً للتعبير عن عدم رضى أنقرة على الاتفاق، بحجة أنه يشكل خطراً على المصالح والحسابات التركية في سوريا والمنطقة.

ومن دون أن يحالف الحظ الرئيس أحمد الشرع آنذاك في تلبية المطالب التركية في محاربة الكرد، والتي تحقق البعض منها في يناير/ كانون الثاني الماضي عندما شنت القوات السورية الحكومية هجومها المفاجئ على قوات «قسد»، وأجبرتها على الانسحاب من معظم الأراضي التي كانت تسيطر عليها شرق الفرات.

وكان ذلك بتعليمات واشنطن التي أرادت ولحساباتها الخاصة في العراق وإيران «تأديب الكرد»، ثم عادت وحققت المصالحة من جديد بين الشرع وعبدي في ٢٩ يناير/ كانون الثاني. وبدأت بعدها عملية دمج المقاتلين والعناصر الأمنية الكردية داخل الجيش ووزارة الداخلية السورية وباقي مؤسسات الدولة، حيث تم تعيين أحد قيادات «قسد» نائباً لوزير الدفاع وآخر محافظاً على مدينة الحسكة في الوقت الذي يستمر فيه تدريب نحو ٩٠ من كوادر «وحدات حماية الشعب» الكردية في الكلية الحربية السورية وعدد آخر في كلية الشرطة.

ومن دون أن يمنع كل ذلك توم برّاك من الاستمرار في مساعيه لتحقيق المصالحة بين عبدي والرئيس إردوغان الذي تتهمه المعارضة بانتهاج سياسات متناقضة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وبشكل خاص في الملف الكردي.

فبعد نحو ١٨ شهراً من خطاب زعيم حزب «الحركة القومية» دولت بهتشلي (شريك إردوغان في السلطة) في ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٤ حيث دعا زعيم «حزب العمال الكردستاني» عبد الله أوجلان إلى المجيء إلى البرلمان والإعلان عن حل الحزب ووقف العمل المسلح نهائياً، فلم تلق أنقرة أي خطوة عملية دستورية أو قانونية على طريق المصالحة مع الكرد، وعلى الرغم من دعوة أوجلان قيادات الحزب شمال العراق إلى حلّ الحزب وإلقاء السلاح، وهو ما قاموا به فعلاً.

ومن دون أن يمنع كل ذلك دولت بهتشلي، وهو زعيم حزب قومي تركي عنصري متطرف وكان من ألد أعداء الكرد، من الدفاع عن أوجلان حيث وصفه بأنه «الزعيم المؤسس للحركة الكردية»، ولا بد من الاعتراف له بدور سياسي وإخلاء سبيله بعد ٢٦ عاماً من وجوده في السجن، وتكليفه بمهمة التنسيق بين الدولة التركية وكل من الحركة الكردية في سوريا وتركيا.

وصادفت كل هذه التطورات، المعلومات التي تحدثت عن زيارة مرتقبة لقائد قوات «قسد» مظلوم عبدي إلى أنقرة، وسبق أن أصدرت المحاكم التركية بحقه مذكرة اعتقال بتهمة الإرهاب. ومع أن مظلوم عبدي وفي حديثه إلى العديد من وسائل الإعلام تحدث عن وساطة الرئيس الشرع بينه وبين الرئيس إردوغان إلا أن المعلومات تقول إن الرئيس إردوغان هو الذي طلب من الشرع كي يكون

وسيطاً بينه وبين عبدي، الذي قد تسمح له السلطات الحكومية بزيارة عبد الله أوجلان في سجنه في جزيرة ايمرالي قرب إسطنبول.

وسبق لأوجلان أن اشترط على الدولة التركية السماح له بالتواصل المباشر وغير المباشر مع القيادات الكردية داخل تركيا أو في شمال العراق وسوريا مقابل دعمه مساعي إردوغان لتحقيق المصالحة مع الكرد وفي إطار خطة قيل إن سكرتير الأمن القومي البريطاني جاناثان باول قد أعدّها وبحثها مسبقاً مع أوجلان في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٤ أي قبل سقوط الأسد بـ ٤٥ يوماً!

ويعرف الجميع أن هذه المصالحة بين أوجلان والدولة التركية تحظى بدعم واشنطن وسفيرها في أنقرة توم برّاك الذي أقنع الرئيس إردوغان بذلك على أن تكون الورقة الكردية إقليمياً تحت رعاية تركيا، وهو ما صادف الاتهامات التي وجّهها الرئيس ترامب إلى كرد العراق وقال عنهم إنهم استولوا على الأسلحة التي أرسلها لهم كي يعطوها للمعارضة في غرب إيران.

لقاء عبدي مع أوجلان، وإذا لم تؤجل، (معلوماتي تقول إنها ستتحقق بعد عيد الأضحى فوراً) فسوف يفتح آفاقاً جديدة في التعامل التركي مع الملف الكردي، تركياً وسورياً وعراقياً، ويساعد أنقرة في سحب البساط من تحت أقدام الكيان العبري الذي يتحدث قادته بين الحين والحين عن دفاعهم عن الكرد في سوريا وتركيا، كما هم يتحدثون عن تحالفاتهم الخفية مع أربيل التي فتحت أبواب الشمال العراقي على مصراعيها أمام عملاء الموساد ليتحركوا من خلالها ضد إيران قبل وخلال العدوان الصهيو - امريكي والمدعوم بشكل مباشر أو غير مباشر في السر أو العلن من بعض حكام المنطقة.

وفي جميع الحالات، وأياً كانت التطورات المحتملة في الملف الكردي بعد زيارة مظلوم عبدي الذي نشأ وترعرع في كنف أوجلان عندما كان الأخير في عين العرب كوباني بعد أن هرب من تركيا عام ١٩٨٠، فقد بات

> **إردوغان هو الذي طلب من الشرع كي يكون وسيطا بينه وبين عبدي**

واضحاً أن واشنطن تستعد لترتيب أوراق المنطقة من جديد بعد الانتهاء من حسم الملف الإيراني بامتداداته في لبنان واليمن مع الاعتراف للرئيس إردوغان بالدور الأهم وكما كان عليه خلال سنوات ما يسمى بـ»الربيع العربي».

في وقت يعرف الجميع أن ما يهم الرئيس إردوغان ليس فقط هذا الدور بل ضمان بقائه في السلطة إلى الأبد، وهو ما سيتحقق له عبر المصالحة مع الكرد ومهما كلفه ذلك وحتى لو استقبل قريباً مظلوم عبدي ولاحقاً عبد الله أوجلان في القصر الجمهوري.

شريطة أن يكون صاحب الكلمة المطلقة في الملف الكردي عموماً، وهو ما سعى إليه الرئيس الراحل تورغوت اوزال عندما خطط بعد حرب الكويت عام ١٩٩١ لضم شمال العراق فمنعه الرئيس بوش الأب.

كما يتمنى الرئيس إردوغان لكل هذه التطورات أن تضمن له إقناع الكرد بالتصويت له في الانتخابات الرئاسية القادمة، وقبل ذلك، تغيير الدستور وفق مزاجه الخاص الذي يهدف لأسلمة تركيا، دولة وشعباً، حسب المعايير والمقاييس العثمانية التي تغنّى توم برّاك بأمجادها أكثر من مرة، وقد يتغنى الكرد بها أيضاً ومن دون أن يتذكر أحد أن عبد الله أوجلان كان في الماضي ماركسيا لينينياً!

*حسني محلي:باحث علاقات دولية ومختص بالشأن التركي

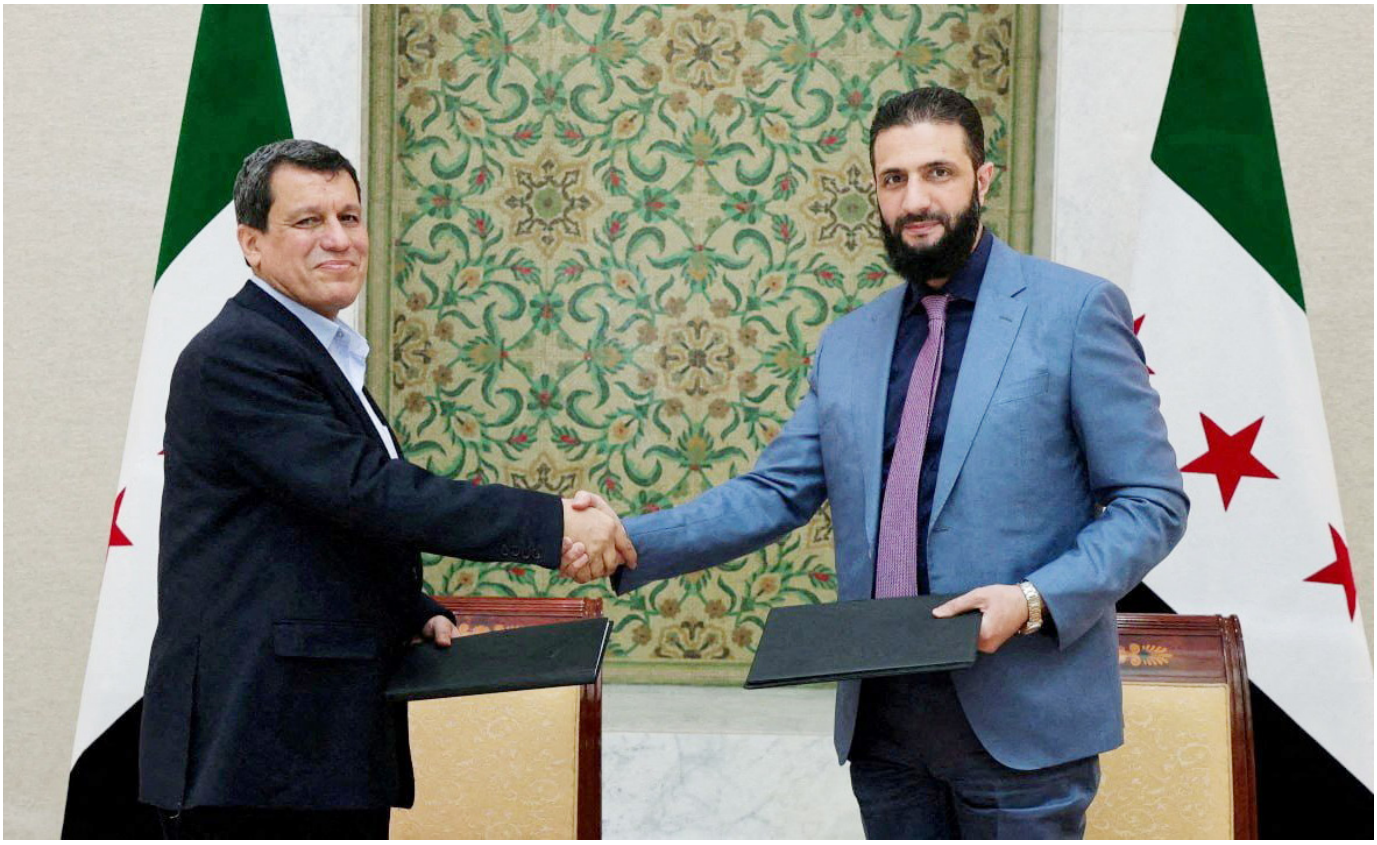

أدرك الكرد السوريون أن حماية مكاسبهم تعتمد على دمشق

منصة» ميدياسكوب» /الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

روشن جاكير-إسطنبول - ناقش رئيس تحرير موقع ميدياسكوب، روشن جاكير، وضع الكرد في سوريا، وحكومة دمشق، والعلاقات مع تركيا، والتطورات الجيوسياسية الإقليمية، وذلك استنادا إلى مقابلة أجرتها أمبرين زمان مع موقع المونيتور.

وقالت أمبرين زمان: «أدرك الكرد السوريون أن حماية مكاسبهم تعتمد على دمشق».

وناقش رئيس تحرير موقع «ميدياسكوب» روشن جاكير، برفقة أمبرين زمان ومظلوم عبدي، عمليات اندماج قوات سوريا الديمقراطية مع حكومة دمشق في ضوء الديناميكيات الإقليمية المتغيرة، ونهجهم الجديد في علاقاتهم مع تركيا.

مقابلة أمبرين زمان مع مظلوم عبدي: «زيارة أنقرة في مرحلة التحضير، ومن الممكن عقد اجتماع مع أوجلان».

العلاقات مع تركيا والمعبر الحدودي.

وبحسب أمبرين زمان، صرح مظلوم عبدي بأن المفاوضات مع تركيا لا تزال جارية، وأن افتتاح

مظلوم عبدي : المفاوضات مع تركيا لا تزال جارية

معبر نصيبين الحدودي متأخر بسبب مشكلة في اللافتات في الحسكة. وأشارت زمان إلى أن افتتاح هذا المعبر من شأنه أن يُنعش التفاعل والتجارة بين تركيا والكرد السوريين، قائلة: «هذا يفتح آفاقا جديدة أمام السكان. ولا شك أن افتتاح معبر نصيبين سيُحفز التجارة والتفاعل بين الشعوب، وسيُسهم في تحقيق السلام».

ونفت أمبرين زمان التقارير التي تفيد بأن مظلوم عبدي قد التقى بالسفير التركي في دمشق، نوح يلماز، لكنها أكدت استمرار الاتصالات مع تركيا على مختلف المستويات. وفسرت زمان عدم اعتراض تركيا على دمج عناصر قوات سوريا الديمقراطية مع الجيش السوري كدليل على أن الأمور تسير على ما يرام.

التغيرات الجيوسياسية

أشارت أمبرين زمان إلى أن تطورات مثل انسحاب إيران من سوريا، وتراجع النفوذ الروسي، وانسحاب الولايات المتحدة من سوريا، قد وضعت الكرد في موقف صعب. وأكدت زمان أنه مع قبول المجتمع الدولي للزعيم السوري وحكومته المركزية، بات الحفاظ على علاقات جيدة مع دمشق ضرورة للكرد لحماية مكاسبهم والمشاركة في التنمية الاقتصادية في سوريا، قائلة: «هناك مسيرة تنموية هناك، ولو كنت مكان مظلوم عبدي، لما أردت أن أُستبعد منها».

ذكر زمان أن قبول بطاقات ماستركارد في سوريا واستثمار شركات دولية مثل شيفرون فيها هو أحد أسباب رغبة الكرد في الاندماج، وأضاف ما ياتي:لقد تقبل المجتمع الدولي الزعيم السوري. قبل أيام قليلة، أصبحت بطاقات ماستركارد صالحة في سوريا. باتت البنوك السورية مرتبطة بالنظام المالي الدولي. وقعت شركة شيفرون، عملاق النفط الأمريكي، اتفاقية «استكشاف الغاز والنفط» مع قطر في البحر الأبيض المتوسط قبالة السواحل السورية. صفقة ضخمة.

وأضافت أمبرين زمان أن الكرد في سوريا يسعون للحفاظ على علاقات طيبة مع دمشق لحماية مكاسبهم من خلال نهج عملي. وأكدت أن هذا لا يعني التخلي عن المبادئ، وأنهم سيواصلون النضال من أجل قضايا مثل اللغة وحقوق المرأة والإدارة المحلية.

الحرب على ايران..
تغطية تحليلية وتوثيقية خاصة

هدنة الفرصة الأخيرة بين واشنطن وطهران

*المرصد/فريق الرصد والمتابعة

تترنح منطقة الشرق الأوسط حاليا بين خيارين أحلاهما مر؛ فإما الذهاب نحو تسوية سياسية شاملة تنهي عقودا من العداء، أو الانزلاق إلى مواجهة عسكرية كبرى قد لا تعرف حدودا.

في هذا السياق، تبرز التحركات الأخيرة بين الولايات المتحدة وإيران كفصل جديد من فصول "حافة الهاوية"، حيث تتقاطع لغة التهديد العسكري مع القنوات الدبلوماسية الخلفية لتشكيل واقع جيوسياسي جديد، تبرز فيه قضية مضيق هرمز كمركز ثقل إستراتيجي يتجاوز مجرد كونه ممرًا مائيا.

اتخذت الإدارة الأمريكية تحت قيادة دونالد ترامب خطوة لافتة بتعليق هجوم عسكري واسع النطاق كان قد أُعِدّ للرد على طهران، وذلك في أعقاب تلقي مقترح سلام إيراني جديد. هذا التراجع التكتيكي لا يشي بإنهاء التوتر، بل يهدف إلى منح الدبلوماسية "فرصة أخيرة" تحت وطأة التهديد بالقوة الشاملة التي لا تزال قائمة كخيار مطروح في أي لحظة حال فشل المفاوضات. وتتطلع واشنطن من خلال هذه المناورة إلى تحقيق توازن دقيق؛ فهي تسعى لتفادي استنزاف عسكري واقتصادي كبير، بينما تحافظ في الوقت ذاته على سياسة "الضغط الأقصى" لضمان كبح الطموحات النووية الإيرانية وتقليص نفوذها الإقليمي.

في المقابل، تسعى طهران لترسيخ معادلة قوة جديدة تؤكد عدم انكسارها أمام الضغوط العسكرية. وتجلى ذلك في إعلان المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني عن تأسيس "هيئة مضيق الخليج الفارسي" (PGSA) لإدارة حركة الملاحة في مضيق هرمز. ويمثل هذا التطور انتقالا جوهريا من استخدام القوة الخشنة المتمثلة في التهديد بإغلاق المضيق عسكريا، إلى "السيطرة الناعمة" من خلال مأسسة الإشراف عليه وفرض لوائح تنظيمية ورسوم عبور.

وتهدف هذه الخطوة إلى دمج أذرع إيران العسكرية، ولا سيما الحرس الثوري، ضمن هيكلية مدنية قانونية توفر غطاء دبلوماسيا أمام المجتمع الدولي. ومن خلال هذه الهيئة، تسعى طهران لتحويل أي احتكاك دولي مستقبلي في المضيق إلى تعدٍّ على سيادتها الوطنية ومؤسساتها الرسمية، مما يمنحها أوراق ضغط مستمرة في مفاوضاتها حول الملف النووي ورفع العقوبات.

ترامب: سنمنح إيران فرصة أخيرة للتفاوض

وأكد الرئيس الامريكي دونالد ترامب، أن واشنطن ستمنح إيران فرصة أخيرة للتفاوض، مشيرا إلى أنه ليس في عجلة من أمره لإنهاء الصراع معها.

وقال الرئيس الامريكي دونالد ترامب للصحفيين بشأن إيران: «سنمنح فرصة أخيرة (للتفاوض)، ولستُ في عجلة من أمري».وتابع الرئيس الامريكي: «تحقيق أهداف المهمة أهم من تحديد جدول زمني لإنهائها».

وفي وقت سابق، قال ترامب، الثلاثاء، لمشرعين في البيت الأبيض إن الولايات المتحدة «ستنهي الحرب بسرعة كبيرة» مع إيران.

وأكد ترمب أن السلاح النووي «سيطر على تفكير الإيرانيين»، لكنه شدد على أن واشنطن لن تسمح لطهران بامتلاكه «مطلقا».

وقال إن الولايات المتحدة قضت على القدرات العسكرية البحرية والجوية لإيران، ودمرت عتادها والمواد التي تستخدمها في خوض الحروب.

وبرر ترمب إرجاء الهجوم العسكري بأنه استجابة لطلب مباشر من أمير دولة قطر وولي عهد السعودية ورئيس دولة الإمارات، الذين قال إنهم طلبوا منه إرجاء الهجوم يومين أو ٣ أيام، ودعوه إلى التريث لإفساح المجال أمام مسار دبلوماسي يُتوقع أن يفضي إلى اتفاق «مقبول للغاية» لجميع الأطراف في الشرق الأوسط.

وأشار إلى أن القادة الخليجيين أعربوا عن ثقتهم بإمكانية التوصل إلى اتفاق يضمن عدم امتلاك إيران أي أسلحة نووية، مؤكدا أنه أصدر توجيهات إلى وزارة الحرب الأمريكية (البنتاغون) بعدم تنفيذ الضربة.

وشدد الرئيس الأمريكي على أن الولايات المتحدة ستهاجم إيران إذا فشلت الجهود الدبلوماسية، مشيرا إلى أنه وجّه البنتاغون للبقاء في حالة تأهب قصوى لشن هجوم شامل على إيران، إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق يلبي الشروط الأمريكية.

اتفاق محتمل أم مواجهة وشيكة؟

وأوضح ترامب، خلال حديثه للصحفيين في البيت الأبيض يوم الثلاثاء (١٩ مايو/ أيار)، أنه كان «على بعد ساعة واحدة فقط» من اتخاذ قرار بشن الهجوم، قبل أن يعيد النظر فيه بعد تقديم طهران مقترح سلام جديد.

رغم حديثه عن إمكانية التوصل إلى اتفاق، لم يتخلَّ ترامب عن لهجته التصعيدية، مؤكدا أن الولايات المتحدة قد تشن هجوما جديدا خلال الأيام المقبلة إذا لم تُفضِ المفاوضات إلى نتائج ملموسة.

وأشار إلى أن قادة إيران «يتوسلون للتوصل إلى اتفاق»، في حين تواجه واشنطن تحديات كبيرة لإنهاء الحرب المستمرة منذ نحو ثلاثة أشهر، والتي تخوضها بالتنسيق مع إسرائيل. وكان ترامب قد صرّح في وقت سابق بأن الاتفاق بات وشيكا، قبل أن يعود ويهدد بضربات «ساحقة» في حال فشل التفاوض.

ويتعرض ترامب لضغوط سياسية متزايدة في الداخل الأمريكي، خاصة مع استمرار ارتفاع أسعار الوقود وتراجع نسب تأييده قبيل انتخابات الكونغرس المقررة في نوفمبر/ تشرين الثاني. كما تتركز الضغوط على ضرورة إعادة فتح مضيق هرمز، الذي يُعد شريانا حيويا لإمدادات الطاقة العالمية.

جيه دي فانس: هذه ليست حربا أبدية؛

من ناحيته قال جيه دي فانس نائب الرئيس الأمريكي، يوم الثلاثاء، إن الحرب مع إيران لن تتحول إلى «حرب أبدية»، مدافعا عن سياسات الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، بالتوازي مع موافقة مجلس

الشيوخ الأمريكي -في تصويت إجرائي- على قرار أولي يحد من صلاحيات ترمب في شن حرب على إيران.

وذكر فانس أن أي تصعيد مع طهران في غياب حل دبلوماسي سيكون بهدف حماية المصالح الأمنية الأمريكية على المدى الطويل.

وأضاف «هذه ليست حربا أبدية؛ سننجز مهمتنا ونعود إلى ديارنا».

طهران تتوعد برد حاسم

من جانبها، حذرت إيران من أي تصعيد عسكري جديد. وقال إبراهيم عزيزي، رئيس لجنة الأمن القومي في البرلمان الإيراني، إن قرار تعليق الهجوم الأمريكي جاء نتيجة إدراك واشنطن أن أي ضربة ستقابل بـ»رد عسكري حاسم».

الى ذلك توعّد الحرس الثوري الإيراني ، بأن الحرب في الشرق الأوسط ستمتد إلى خارج المنطقة إذا استأنفت الولايات المتحدة وإسرائيل هجماتهما على إيران.

وقال الحرس في بيان على موقعه الإلكتروني «سباه نيوز» إنه «إذا تكرر العدوان على إيران، فإن الحرب الإقليمية الموعودة ستمتد هذه المرة إلى ما هو أبعد بكثير من المنطقة، وستسحقكم ضرباتنا المدمرة».

وفي سياق متصل، توعّد أيضا وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي بمفاجآت في حال استئناف الحرب على إيران، مؤكدا إسقاط طائرات.

قاليباف: الولايات المتحدة «تسعى لبدء حرب جديدة»

من ناحيته قال رئيس مجلس الشورى الإيراني محمد باقر قاليباف، الذي قاد وفد بلاده خلال جولة المباحثات التي جرت مع واشنطن في إسلام آباد، الشهر الماضي، إن «تحركات العدو، المعلنة والسرية، تظهر أنه لم يتخلَّ، رغم الضغط الاقتصادي والسياسي، عن أهدافه العسكرية، ويسعى لبدء حرب جديدة».

وأضاف في رسالة صوتية بثتها وسائل إعلام إيرانية أن «المتابعة الدقيقة للوضع في الولايات المتحدة تعزز احتمال أنهم ما زالوا يأملون في استسلام الأمة الإيرانية».

وشدد رئيس البرلمان الإيراني على أن «الضغوط الاقتصادية المتزايدة والحصار لن يجبرا إيران على الاستسلام»، معتبرا أن إيران وامريكا في «حرب إرادات».

وأضاف أن القوات المسلحة الإيرانية «استغلت فرصة وقف إطلاق النار على أفضل وجه لإعادة بناء قوتها» وكانت تستعد لأي سيناريو.

لا اتفاق ولا مخرج...
كيف ينذر الجمود بين أمريكا وإيران بتجدد الصراع؟

تحليل-رويترز: بعد ثلاثة أشهر من شن الولايات المتحدة وإسرائيل هجوما على إيـران، أدى الحصار الأمريكي وسيطرة طهران على مضيق هرمز إلى وصول الأوضـاع إلى طريق مسدود مع عدم تقديم أي من الطرفين تنازلات وتفاقم المعاناة الاقتصادية وتزايد خطر اندلاع حرب جديدة.

ولا يتمثل القلق المتزايد بين صانعي السياسات فيما إذا كان الاتفاق قريبا، بل في المدة التي يمكن أن يستمر فيها هذا التوتر قبل أن يؤدي سوء تقدير من جانب واشنطن أو طهران إلى تجدد الصراع.

تقدم لكم وكالة رويترز عبر نشرتها البريدية اليومية تغطية إخبارية موثوقة وشاملة لأهم المستجدات السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية والعالم. تسجيل الاشتراك هنا.

وتتزايد الدعوات في أمريكا وإسرائيل لشن ضربة جديدة حيث يرى بعض المسؤولين أن زيادة الضغوط قد تضعف نفوذ طهران وتجبرها على العودة إلى طاولة المفاوضات.

وقال داني سيترينوفيتش، كبير الباحثين في شؤون إيران بمعهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي والرئيس السابق لفرع إيران في مخابرات الجيش الإسرائيلي، «هناك مشكلة رئيسية واحدة في هذه النظرية: لقد جربناها بالفعل مرارا ولم تستسلم إيران».

وقال مسؤول من منطقة الشرق الأوسط «نحن في حرب استنزاف مع تزايد احتمالات شن هجوم أمريكي إسرائيلي جديد يوما بعد يوم».

وقال مسؤولون إيرانيون لرويترز إن التنازلات المتعلقة ببرنامج الصواريخ أو القدرات النووية أو السيطرة على المضيق ليست أدوات سياسية بل هي ركائز بقاء الجمهورية الإسلامية، وإن التخلي عنها لا يُعد تنازلا بل استسلاما.

وقال سيترينوفيتش إن ذلك يفسر لماذا فشلت حتى المواجهة العسكرية المطولة في إبعاد طهران عن خطوطها الحمراء، ولماذا يستبعد أن ينجح المزيد من التصعيد.

ولم تسفر جولات المحادثات غير المباشرة التي توسطت فيها باكستان عن تقدم يذكر، ولا تزال الفجوات شاسعة.

* كلا الجانبين يرى الوقت وسيلة للضغط

تريد الولايات المتحدة من إيـران وقف تخصيب اليورانيوم لمدة ٢٠ عاما وشحن مخزوناتها إلى الولايات المتحدة.

وتطالب إيران بإنهاء الغارات والحصول على ضمانات أمنية وتعويضات عن الحرب والاعتراف بسيادتها على مضيق هرمز، وهي شروط رفضتها واشنطن.

ولم ترد وزارة الخارجية الإيرانية على طلب للتعليق. ولم ترد أيضا وزارة الخارجية الأمريكية حتى الآن على طلب للتعليق على المسائل التي أثيرت في هذا المقال.

وحذر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب طهران من أن «الوقت يمر» قائلا إن «من الأفضل لهم أن يتحركوا بسرعة، وإلا لن يتبقى لهم شيء». وهدد بأنه إذا لم تتوصل طهران إلى اتفاق مع واشنطن، فستواجه «أوقاتا عصيبة».

وقال علي فايز من مجموعة الأزمات الدولية إن أيا من الطرفين لم يبد استعدادا لتقديم «التنازلات المؤلمة» اللازمة للتوصل إلى اتفاق. وأضاف «يعتقد كلا الطرفين أن الوقت في صالحهما وأنهما يملكان اليد العليا، وهذا التصور هو بالضبط ما يجعل التوصل إلى اتفاق مستحيلا».

والنتيجة هي حرب يبدي فيها كل طرف مدى قدرته على الصمود وتتمحور حول أحد أهم الممرات المائية في العالم. وكان يمر عبر مضيق هرمز قبل الحرب ما يقرب من ٢٥ بالمئة من تجارة النفط العالمية و٢٠ بالمئة من الغاز الطبيعي المسال. والآن تتزايد التداعيات الاقتصادية مع تعطل الإمدادات جراء إغلاق المضيق شبه الكامل.

وقال آلان إير، المسؤول السابق بـوزارة الخارجية الأمريكية المعني بشؤون إيران والذي شارك في محادثات سابقة بين الولايات المتحدة وإيران، إن التوصل إلى اتفاق

> **الصراع بين أمريكا وإيران... حرب استنزاف لا يبدو في الأفق أي مخرج منها**

ربما يكون بعيد المنال.

وأضاف «لن يتوصل هذان الطرفان أبدا إلى اتفاق. لا يريد ترامب الفوز فحسب، بل يريد إهانة إيران وأن ينظر إليه على أنه سحق إيران».

وترى طهران أن مخزونها من اليورانيوم المخصب وسيطرتها على مضيق هرمز أصول استراتيجية أساسية ضرورية للبقاء. وقال مسؤول إيراني كبير «لذلك، فإن إيران مصممة على استخدام هذه الأصول لضمان مصالحها» مضيفا أن الاستسلام ليس خيارا.

وتابع قائلا «نحن نقاتل ونموت لكننا لا نقبل الإذلال. الاستسلام يتعارض بشكل جذري مع هوية إيران».

* تزايد الضغوط على الاقتصاد الإيراني

يقول مسؤول إيراني ثان إن طهران انتصرت بالفعل، لا بهزيمة واشنطن عسكريا، وإنما برفضها الخضوع. ولم تفلح أسابيع من الغارات الأمريكية والإسرائيلية في كسر إرادة إيران، مما عزز وجهة نظرها بأن مخزونها النووي وسيطرتها على مضيق هرمز هما جوهر قوتها الرادعة. ومن شأن التخلي عنهما أن يخل بتوازن القوى.

وأضاف المسؤول «يريد ترامب إعلان النصر، لكن إيران لن تمنحه إياه. هل يستطيع الاقتصاد العالمي تحمل الضغط؟ هذا هو السؤال الذي يدين ترامب للعالم بإجابة عليه».

وقال إن شن مزيد من الهجمات لن يغير حسابات إيران، وإنما سيؤدي فقط إلى تسريع التصعيد، مضيفا

> خطوط إيران الحمراء... الصواريخ والأسلحة النووية ومضيق هرمز هي أدوات للبقاء

أن إيران لن تتخلى عن التخصيب أو تخضع للإنذارات النهائية دون تنازلات من واشنطن.

ومع ذلك، وراء الموقف المتحدي، تصف مصادر إيرانية قريبة من المؤسسة واقعا أكثر تعقيدا، وهو أن طهران لا تريد سيناريو «لا حرب ولا سلام» مطولا مع تسارع التضخم وتفاقم البطالة وتسبب الهجمات على المنشآت الصناعية الرئيسية في نزيف الاقتصاد المنهك بالفعل.

وبدلا من ذلك، قالت المصادر إن إيران تسعى إلى اتفاق أولي لإنهاء الحرب، أي إعادة فتح مضيق هرمز بإشراف إيراني مقابل رفع الحصار الأمريكي، قبل معالجة قضايا أصعب مثل رفع العقوبات والقيود النووية. وتقول الولايات المتحدة إن إنهاء الحرب يجب تأجيله إلى مفاوضات لاحقة.

وفيما يتعلق بالقضية النووية، تقول مصادر إيرانية إن طهران قد تقلص مخزونها البالغ ٤٤٠ كيلوجراما من اليورانيوم عالي التخصيب أو ترسل جزءا منه إلى الخارج، ويفضل أن يكون إلى روسيا، بحجة أنها قد تستعيده إذا انتهكت واشنطن أي اتفاق. ورفضت واشنطن ذلك.

وأضافت المصادر أن إيران تضغط من أجل وقف التخصيب لفترة أقصر من المدة التي تطالب بها واشنطن وهي ٢٠ عاما، والحصول على حق الوصول الكامل إلى أصول مجمدة بقيمة ٣٠ مليار دولار، لكن واشنطن وافقت فقط على الإفراج عن ربع تلك الأصول وفق إطار زمني.

* محلل: المفاوضات الخيار الوحيد مع غياب الحل العسكري

تسعى طهران إلى آلية حكم جديدة على مضيق هرمز، رافضة العودة إلى الوضع القائم قبل الحرب، في حين تصر الولايات المتحدة على إعادة فتحه دون شروط، أي دون رسوم ودون اعتراض، وهي فجوة قد يكون سدها أصعب من القضية النووية ذاتها.

ويقول آرون ديفيد ميلر، المسؤول الأمريكي السابق والمفاوض في شؤون الشرق الأوسط، إن السيطرة على المضيق ستكون المقياس الرئيسي لنجاح أو فشل واشنطن. وأضاف أن الطريقة التي ستنتهي بها هذه الأزمة قد تحدد سياسة ترامب الخارجية، إذ أن الرئيس الأمريكي حساس للغاية تجاه مغبة أن ينظر إليه على أنه قد خسر.

وأضاف ميلر أن إعادة فتح المضيق دون تسوية سياسية ستتطلب «احتلالا أمريكيا مطولا للأراضي الإيرانية بقوات برية».

ويقول فايز إنه لا يوجد حل عسكري لمضيق هرمز سوى الحل المكلف الذي قد لا يكون ترامب مستعدا لاختياره، مما يجعل المفاوضات السبيل الوحيد القابل للتطبيق.

وقال سيترينوفيتش إن على الرغم من المكاسب المحققة على صعيد العمليات للحملة الأمريكية الإسرائيلية، فإن الضربات فشلت في تحقيق نصر استراتيجي ساحق.

وأضاف «لم نطح بالنظام، وإنما أصبح لدينا نظام أكثر تطرفا. لم نقض على قدرات إيران الصاروخية. وما زالوا يمتلكون اليورانيوم».

وتابع أن المبالغة في تقدير الضغط والتقليل من شأن مرونة طهران ينطوي على مخاطره الخاصة.

وأضاف قائلا «يزيد هذا من خطر دخول واشنطن مرة أخرى في مواجهة وهي تتوقع أن يؤدي الضغط إلى الاستسلام، لتكتشف، بعد فوات الأوان، أن النظام كان مستعدا لتحمل ألم أكبر بكثير مما كان متوقعا».

في طريق العودة إلى الحرب: 4 سيناريوهات في مواجهة إيران

*صحيفة»اسرائيل هيوم»

تقرير : تسفيكا حايموفيتش:الجهود الدبلوماسية لم تنجح حتى الآن، وإيران تواصل إظهار عدم المرونة الولايات المتحدة تقف أمام حسم عسكري في مواجهة عدو عدواني كيف ستؤثر الجولة المقبلة في إسرائيل؟

• بذل الرئيس ترامب في الأسابيع الأخيرة كلّ ما في وسعه للوصول إلى لقاء يجمعه بالرئيس الصيني، من دون تجدُّد الحرب، بل ذهب أبعد من ذلك، فعندما ردّت إيران على محاولة كسر الحصار المفروض عليها بالقوة، عبر إطلاق صواريخ وطائرات مسيّرة في اتجاه عُمان والإمارات، وقبل أسبوع من الزيارة، سارع إلى التصريح بأن إيران لم تنتهك وقف إطلاق النار، وأن الاتفاق لا يزال ساريا لكن بعد أن بدا كأن الزيارة إلى الصين لم تحقق الاختراق الذي كان يأمله الرئيس ترامب، ومع استمرار إيران في تعنّتها وعدم تقديم الحد الأدنى الذي يمكّنه من إعلان نهاية الحرب - أي فتح مضيق هرمز والتوصل إلى اتفاق نووي يتفق الطرفان على مبادئه العامة - يبدو كأنه لا مفرّ من تجدّد الحرب

• يقول كثيرون إن استئناف الحرب هذه المرة سيكون مختلفا عن المرحلة الأولى من عملية «زئير الأسد»، وأن المعركة ستكون أقصر، وستحقق النتيجة المرجوة، لكن بما أن أهداف الحرب في المرة السابقة كانت غامضة، مع وجود تناقضات جوهرية بين تصريحات القادة والأهداف التي حُددت للمؤسسة العسكرية (مثل تغيير النظام، على سبيل المثال، وليس هذا فقط)، فمن غير الواضح ما إذا كانت الأهداف هذه المرة مختلفة. • هل ستقتصر الأهداف على فتح مضيق هرمز فقط؟ أم ستشمل أيضا السيطرة على المواد المخصّبة وتهيئة الظروف لإجبار الإيرانيين على قبول اتفاقٍ، وفق المبادئ الامريكية؟ السيناريوهات المحتملة.

• في هذه المرحلة، هناك ٤ سيناريوهات رئيسية أمام الولايات المتحدة

السيناريو الأول:

الاستمرار في فرض حصار مضاد على مضيق هرمز إلى حين استنفاد التأثير الاقتصادي. هذا السيناريو يتطلب

> المعركة ستكون أقصر، وستحقق النتيجة المرجوة

صبرا وتصميما ووقتا طويلا لتحقيق نتائج فعالة، ولا يبدو هذا الأمر واقعيا، على الأقل بحسب تصريحات ترامب الأخيرة.

السيناريو الثاني:

شنّ عملية عسكرية محدودة ومركّزة تهدف أساسا إلى فك الحصار عن مضيق هرمز، مع احتكاك عسكري محدود ومحصور في محيط المضيق فقط.

السيناريو الثالث:

نشاط عسكري هجومي ضد البنية التحتية الوطنية والاقتصادية ومنشآت الطاقة في إيران، أو حسبما وصفه ترامب «إغـراق إيـران في الظلام وإعادتها إلى العصر الحجري».

السيناريو الرابع:

وهو الأكثر تعقيدا وخطورة، من حيث احتمال التورط وإطالة أمد المعركة، مع عدم ضمان نجاحه بالضرورة، ويشمل توسيع السيناريو الثالث ليضم عمليات برّية محددة ضد المنشآت النووية ومحاولة إخراج المواد المخصّبة من إيران.

• كل سيناريو يمكن أن يتطور، وفقا لطريقة ردّ إيران: هل ستعتبر حتى السيناريو الأخف حربا شاملة بلا حدود، أو قيود؟ هل سيكون الرد محدودا ومتناسبا؟ أم سيؤدي أيّ تحرّك امريكي إلى استئناف الهجمات الإيرانية على دول الخليج وإسرائيل؟

• إن مدة المعركة وحدودها وحجمها ستُحدَّد فقط من خلال الجمع بين السيناريو الامريكي وردة الفعل الإيرانية. إيران أصبحت هجومية أكثر .

• بعد عرض السيناريوهات المطروحة أمام الولايات المتحدة، من المناسب محاولة فهم طبيعة إيران التي ستواجهها امريكا، وإلى حدّ كبير إسرائيل أيضا؛ إيران لم تقف مكتوفة الأيدي خلال الأسابيع الماضية، بل استغلت هذه الفترة لإعادة تشغيل منظومات الدفاع الجوي وتحسينها حول ما تعتبره مواقع حيوية، مثل طهران ومنشآت النفط والمنشآت النووية وغيرها؛ كذلك عملت إيران كثيرا خلال الأسابيع الأخيرة، بحسب مصادر استخباراتية امريكية، على استخراج المنصات والصواريخ «العالقة»، ولا شك في أنها استعادت جزءا من مخزونها وقدراتها.

فإذا كانت إيران أطلقت خلال ٤٠ يوما من الحرب أكثر من ٦٠٠ صاروخ، ليصل المجموع في الجولات الأربع إلى نحو ١٦٠٠ صاروخ، فهذا يعني أنها لا تزال تمتلك كميات كبيرة من الصواريخ والمنصات، وأن التقديرات التي تحدثت عن امتلاكها ٢٠٠٠ صاروخ في بداية الحرب كانت أقلّ من الواقع. • وبحسب تقديري، سنواجه إيران، وهي أكثر عدوانية في ردها، وتحاول تعظيم قدراتها في مواجهة الولايات المتحدة ودول الخليج وإسرائيل؛ لا أعتقد أننا سنشهد ردودا، أو هجمات، بحجم لم نختبره من ذي قبل، لكن ما زال في إمكان إيران تحدّي الجبهة الداخلية الإسرائيلية والحفاظ على وتيرة إطلاق نار متواصلة لساعات وأيام عديدة، وعلى نطاق جغرافي واسع.

• ومن خلال انضباط مدني مسؤول وواعٍ، سنعرف كيف نواجه أيّ سيناريو بنجاح، ورأينا فعلا أن هناك مَن يمكن الاعتماد عليه في الهجوم والدفاع؛ استعدوا للمعركة المقبلة مثلما ستكون، لا مثلما كانت، فبهذه الطريقة فقط، سننجح مرة أُخرى.

أكثر من ٢٠ اتفاقية تعاون..

تفاصيل قمة الامتيازات بين روسيا والصين

*المرصد/فريق الرصد والمتابغة

وصل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى العاصمة الصينية بكين، بعد أيام قليلة فقط من مغادرة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الصين، وبحسب وكالة تاس الروسية، استقبل الرئيس الصيني شي جين بينغ بوتين في قاعة الشعب الكبرى في بكين، حيث بدأت قمة موسعة ضمت وفدي البلدين ومسؤولين حكوميين ورجال أعمال وممثلين عن قطاعات الطاقة

> استخدم بوتين مثلا صينيا شهيرا في تحية لافتة لشي جين بينغ

والتكنولوجيا والتجارة.

وفي مستهل اللقاء، استخدم بوتين مثلا صينيا شهيرا في تحية لافتة لشي جين بينغ، قائلا: «كما يقال في الصين.. يوم واحد من الفراق يشبه ثلاثة أعوام»، في إشارة إلى متانة العلاقات بين البلدين.

٢٠٠ مليار للتجارة

وأكد بوتين خلال المحادثات أن العلاقات الروسية الصينية وصلت إلى «مستوى غير مسبوق»، مشيرا إلى أن حجم التبادل التجاري بين موسكو وبكين نما أكثر من ٣٠ ضعفا خلال ربع قرن، وتجاوز حاجز ٢٠٠ مليار دولار لعدة سنوات متتالية.

وقال بوتين إن جميع التسويات التجارية بين البلدين تتم حاليا تقريبا بالروبل واليوان، معتبرا أن ذلك يوفر حماية للتجارة الثنائية من «التأثيرات الخارجية والاتجاهات السلبية في الأسواق العالمية».

وأضاف أن روسيا ستواصل إمداد الصين بالطاقة «بثبات ودون انقطاع»، مؤكدا أن قطاع الطاقة أصبح المحرك الرئيسي للشراكة الاقتصادية بين البلدين، خصوصا مع تراجع صادرات موسكو إلى أوروبا بعد الحرب الأوكرانية والعقوبات الغربية.

ووفق بيانات الحكومة الروسية صدّرت موسكو خلال عام ٢٠٢٥ نحو ١٠١ مليون طن من النفط الخام إلى الصين، إضافة إلى ٤٩ مليار متر مكعب من الغاز عبر خطوط الأنابيب وشحنات الغاز الطبيعي المسال، ما أبقى روسيا أكبر مورد للطاقة إلى الصين.

مشروع «قوة سيبيريا ٢

وحضر مشروع «قوة سيبيريا ٢» بقوة خلال القمة، إذ تسعى موسكو لدفع المشروع المتعثر الذي يهدف إلى نقل ما يصل إلى ٥٠ مليار متر مكعب من الغاز الروسي سنويا إلى الصين عبر منغوليا، في محاولة لتعويض خسائر السوق الأوروبية.

من جهته، قال الرئيس الصيني شي جين بينغ إن الصين وروسيا ستعملان على تعميق التعاون في مجالات الطاقة والاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي والتعليم والتكنولوجيا والبحث العلمي، إلى جانب تعزيز التعاون داخل الأمم المتحدة ومجموعة بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة العشرين.

وبحسب وكالة شينخوا الصينية، وقع الجانبان أكثر من ٢٠ وثيقة واتفاقية تعاون، إضافة إلى بيان مشترك بشأن «تعزيز التعاون الاستراتيجي الشامل» والدفع نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب، كما أعلن الرئيسان تمديد معاهدة حسن الجوار والصداقة والتعاون بين البلدين، والتي تم توقيعها قبل ٢٥ عاما وتشكل الأساس السياسي للعلاقات الروسية الصينية.

شريعة الغاب

وفي البيان المشترك الذي نشره الكرملين يوم الاربعاء « حذرت موسكو وبكين من أن العالم يواجه خطرا متزايدا يتمثل في العودة إلى «شريعة الغاب»، مع تصاعد محاولات الهيمنة الأحادية.

وأكدت روسيا والصين، أن معاهدة حسن الجوار والصداقة والتعاون بينهما أرست الأساس طويل الأمد للعلاقات الحديثة، التي ترتكز على مبادئ الاحترام

المتبادل للسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما.

واتفق الطرفان على تنفيذ مشاريع مشتركة في مجال التربية الوطنية والروحية والأخلاقية للأطفال والشباب، بهدف تعزيز شراكتهما الشاملة وتفاعلهما الإستراتيجي.

وجاء في البيان المشترك للبلدين،: «اتفق الطرفان على تعزيز التعاون في مجال سياسة الشباب، وتنفيذ مشاريع مشتركة في مجالات التربية الوطنية والروحية والأخلاقية للأطفال والشباب، وريادة الأعمال الشبابية، والعمل التطوعي، والصناعات الإبداعية، ووسائل الإعلام الجديدة، وتوسيع الشراكات بين وكالات الشباب الإقليمية والمنظمات غير الربحية».

وأكد البيان على النية المتمثلة في «الترويج المشترك لأجندة الشباب ومبادرات الشباب في المنصات متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة ومنظمة «شنغهاي للتعاون» ومجموعة «بريكس»، وأضاف: «بعد دمج قرون من الخبرة الإيجابية في العلاقات الروسية الصينية واستنادها إلى المبادئ والقواعد المعترف بها عموما في القانون الدولي، أرست المعاهدة الأساس القانوني طويل الأمد للعلاقات الحديثة بين روسيا والصين».

مبادئ أساسية للتعاون الثنائي

وأضاف البيان الروسي الصيني: «يُرسّخ هذا الاتفاق مبادئ أساسية للتعاون الثنائي صمدت أمام اختبار الزمن وما تزال ذات صلة حتى يومنا هذا»، كما أكد أن «الطرفان ثمّنا أهمية بالغة للتطوير المكثف للتعاون التجاري والاقتصادي الروسي الصيني، الذي حظي بدعم كبير في السنوات الأخيرة، والذي يُسهم إسهاما إيجابيا في تحسين رفاهية شعبي البلدين».

وأكد البيان أن «روسيا والصين تعملان على تطوير

> **موسكو وبكين تعلنان مرحلة "الشراكة غير المسبوقة" بين روسيا والصين**

العلاقات وفقا لمبادئ الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية، وعدم الاعتداء المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما»، مشيرا إلى أنه «مع ذلك، فهي ليست ذات طابع تكتلي أو تصادمي، وليست موجّهة ضد دول ثالثة».

وأوضح البيان أن «هذا النموذج من العلاقات أصبح أساس العلاقات الروسية الصينية الحديثة، شراكة شاملة وتفاعل إستراتيجي في العصر الجديد، وبفضل الجهود الدؤوبة للطرفين، بلغت هذه العلاقات أزهى مستوياتها في التاريخ، وما زالت تتطور بثبات، مُظهرة نضجا واكتفاء ذاتيا وحصانة ضد أي تأثير خارجي».

وشددت روسيا والصين على أنهما «ستواصلان تعزيز الصداقة بين قواتهما المسلحة والاستجابة المشتركة لمختلف التحديات والتهديدات».

ودعا البلدان من خلال البيان إلى «التنوع الثقافي والحضاري، مع دعم جهود بعضهما بعضا للحفاظ على الهوية الثقافية والتاريخية والقيم الروحية والأخلاقية التقليدية، والدفاع بحزم عن السيادة الثقافية، وألا يفرضان قيمهما ونماذجهما الخاصة على الآخرين، وألا ينخرطان في مواجهة أيديولوجية».

وأكد الطرفان على «أهمية الحفاظ على المواقع التذكارية العسكرية الواقعة على أراضي كل من البلدين، والتي تخلّد ذكرى شهداء الحرب العالمية الثانية».

وأضاف البيان أن «الطرفين يريان ضرورة تعزيز دور

> رؤية نظام عالمي متعدد الأقطاب في بيان مشترك شامل

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) كمنتدى إنساني حكومي دولي عالمي، وتشجيع الحوار المهني القائم على الاحترام المتبادل ضمن هذا المنتدى، من أجل التواصل الفعّال بين الدول الأعضاء وتعزيز الوحدة».

وأكـدت روسيا والصين أنهما ستواصلان تعزيز الصداقة بين قواتهما المسلحة والاستجابة المشتركة لمختلف التحديات والتهديدات، وجاء في البيان المشترك: «سيواصل الجانبان تعزيز الصداقة التقليدية بين القوات المسلحة للبلدين، وتعميق الثقة المتبادلة في المجال العسكري، وتحسين آليات التعاون، وتوسيع نطاق التدريبات المشتركة والدوريات الجوية والبحرية، وتعزيز التنسيق والتعاون في الصيغ الثنائية والمتعددة الأطراف، والاستجابة المشتركة لمختلف التحديات والتهديدات، والحفاظ على الأمن والاستقرار العالمي والإقليمي».

تهديد واضح للاستقرار الإستراتيجي

ووفقا للبيان الروسي الصيني المشترك، «اعتبر الطرفان أن الضربات العسكرية الأمريكية والإسرائيلية على إيران، تنتهك القانون الدولي والقواعد الأساسية للعلاقات الدولية، وتقوّض بشكل خطير الاستقرار في الشرق الأوسط».

وأكد البيان المشترك أن «الطرفين يريان مشروع «القبة الذهبية» الأمريكي، الذي يهدف إلى بناء منظومة دفاع صاروخي عالمية متعددة الطبقات والمجالات وغير محدودة، قادرة على صدّ أي نوع من الصواريخ، بما في ذلك جميع أنواع صواريخ الدول المنافسة، في جميع مراحل طيرانها وقبل إطلاقها، يُشكّل تهديدا واضحا للاستقرار الإستراتيجي».

وأكد البيان أن «خطط الولايات المتحدة تنفي تماما المبدأ الأساسي المتمثل في الحفاظ على الاستقرار الإستراتيجي، والذي يتطلب عدم انفصال العلاقة بين الأسلحة الهجومية الإستراتيجية والأسلحة الدفاعية الإستراتيجية»، وأضاف: «في هذا الصدد، يشير الطرفان إلى العواقب السلبية الخطيرة على الأمن الدولي المرتبطة بتنفيذ مشروع «القبة الذهبية» الأمريكي، والذي يتضمن تطوير ونشر أنظمة اعتراض فضائية».

وأشار البلدان أيضا إلى أن هذا البرنامج «يزيد بشكل كبير من مخاطر القتال في الفضاء، ويسهل نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي وتحويله إلى ساحة للمواجهة المسلحة، واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الأجسام الفضائية أو بمساعدتها».

حماية النظام التجاري متعدد الأطراف

ودعت روسيا والصين «جميع الدول إلى حماية النظام التجاري متعدد الأطـراف، الذي تعتبر قواعد منظمة التجارة العالمية عنصره المركزي»، كما شددتا على معارضتهما بشدة استخدام العقوبات الأحادية الجانب والقيود الثانوية والاستخدام التمييزي للرسوم الجمركية، وغيرها من الممارسات التجارية التقييدية.

وأدان الطرفان، بحسب البيان المشترك، «المبادرات المتعلقة بتجميد أو حجز أو مصادرة أصول وممتلكات الـدول الأجنبية»، وأكـدا حقهما في تطبيق تدابير انتقامية وفقا للمعايير القانونية الدولية، كما أعربا عن

«قلقهما إزاء خطط دول الاتحاد الأوروبي غير النووية لامتلاك أسلحة نووية».

وشدد البيان على أن البلدين يؤكدان بقوة على النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية، والذي تعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حجر الزاوية فيه.

ووفقا للبيان المشترك، «تشير الأطراف (في إشارة إلى الصين وروسيا) إلى الاتجاه نحو زيادة التنافس في الساحة الدولية وتصاعد التوترات في الشؤون الدولية، والتي تغذيها السياسات العدوانية لعدد من الدول، التي تعمل ضمن منطق الهيمنة والتفكير الاستعماري الجديد. ولتحقيق هذه الغاية، تتعدى هذه الدول على سيادة الدول الأخرى، وتعرقل تنميتها الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، وبالتالي تخلق عقبات أمام ظهور عالم متعدد الأقطاب»، ودعا الطرفان إلى «الالتزام بمبادئ الانفتاح العالمي من أجل تحقيق تعاون شامل ومتبادل المنفعة».

تعزيز البحوث المشتركة

ولفت البيان المشترك إلى «عزم روسيا والصين تعزيز البحوث المشتركة في مجال بناء مساكن مريحة في المناطق ذات المناخ البارد، ومواصلة الطرفين تعميق التعاون بشأن حماية مجموعات نمور آمور، ونمور الشرق الأقصى، والباندا العملاقة، وقردة الأنف الذهبي، والطيور المهاجرة، وأنواع الحيوانات البرية الأخرى، وسيعملان على تطوير تبادل الخبرات في إدارة المناطق الطبيعية المحمية بشكل خاص».

المسار الحالي لليابان

وأضاف: «يؤكد الطرفان أن المسار الحالي لليابان في إعادة التسلح المتسارع يشكل تهديدا خطيرا للسلام

> **روسيا والصين تعززان تحالف الطاقة والتكنولوجيا والاقتصاد الرقمي**

والاستقرار في المنطقة، ولذلك لا يزال المجتمع الدولي ودول المنطقة يشعرون بقلق بالغ»، وأعربا عن قلقهما إزاء «مراكمة اليابان، على نطاق واسع، للمواد النووية دون وجود أدلة موثوقة على استخدامها لأغراض مدنية».

وتابع البيان: «أكدت روسيا والصين مجددا دعمهما لنظام دولي للحد من التسلح تلعب فيه الأمم المتحدة دورا محوريا»، وشددتا على معارضتهما «نشر أي نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي، واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد أو من خلال الأجسام الفضائية، ومحاولات الدول الفردية استخدام الفضاء الخارجي للمواجهة المسلحة».

ووفقا للبيان، «اتفق الطرفان على مواصلة مساعدة أولان باتور (عاصمة منغوليا)، في اندماجها في عمليات التكامل الإقليمي، بما في ذلك في إطار منظمة «شنغهاي للتعاون»، وتابع: «روسيا والصين تقدّران بشدة آفاق التوسع في التعاون الشامل في إطار ثلاثي بمشاركة منغوليا وإنشاء الممر الاقتصادي بين روسيا ومنغوليا والصين، وستعملان بنشاط على تعزيز تنفيذ المشاريع المشتركة الرئيسية والتعاون في إطار تطوير هذا الممر».

ولفت البيان الروسي الصيني المشترك إلى أن البلدين «يدعما التبادلات بين وسائل الإعلام الإلكترونية والمدونين المعروفين من روسيا والصين، بهدف إنتاج المحتوى بشكل مشترك، وتدريب العاملين في مجال

> "شريعة الغاب" في البيان المشترك: موسكو وبكين تحذران من هيمنة أحادية

الإعلام على شبكة المعلومات والاتصالات الخاصة بالإنترنت ووسائل الإعـلام الجديدة، فضلا عن عقد منتديات كبيرة للمنشورات الإلكترونية».

أهمية تجاوز الانقسام العالمي

ولفت البيان المشترك إلى أن «الكثير من مؤسسات الحوكمة العالمية تفقد فعاليتها»، وأضاف: «الطرفان يلتزمان ويدعوان المجتمع الدولي إلى الالتزام بمبدأ عالم مُنفتح من أجل تعاون شامل ومتبادل المنفعة في علاقاتهما».

وأكد البيان على «أهمية تجاوز الانقسام العالمي وتعزيز إزالـة الحواجز العابرة للحدود في مختلف المجالات، مع احترام سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية وهويتها الوطنية». كما أكد الطرفان «عدم جواز إجبار الدول ذات السيادة على التخلي عن حيادها، وعدم استخدام حقوق الإنسان كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى».

الوضع في العالم يزداد تعقيدا

وأضاف البيان الروسي الصيني المشترك: «الوضع في العالم يزداد تعقيدا، وتتزايد النزعات الاستعمارية الجديدة السلبية، مثل ممارسة النهج الأحادي الجانب القائم على القوة والهيمنة والمواجهة التكتلية»، مشيرا إلى أن الطرفين «أعربا عن أسفهما لعدم تمكن الخط الأمريكي غير المسؤول، بعد انتهاء صلاحية معاهدة «نيو ستارت»، من الحفاظ على إرث الاتفاقية في شكل قيود ذاتية طوعية».

وبحسب ماجاء في البيان المشترك، «يدعم الجانب الصيني جهود الجانب الروسي لضمان الأمن والاستقرار والتنمية والازدهـار الوطنيين والسيادة والسلامة الإقليمية، ويعارض التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لروسيا»، كما رحبت الصين «بمبادرة روسيا لمواصلة الامتثال للقيود الكمية المركزية بموجب معاهدة «نيو ستارت».

ووفقا للبيان المشترك، «أكدت روسيا والصين ضرورة امتناع الدول عن الانخراط في أنشطة بيولوجية عسكرية تهدد أمن الدول الأخرى»، وأضاف: «لا ينبغي لأي دولة أن تقوم بأنشطة بيولوجية عسكرية على أراضيها أو أراضي دولة أخرى تهدد أمن الدول الأخرى أو المنطقة المعنية».

إقامة عالم متعدد الأقطاب

وأكد إعلان روسي الاتحادية وجمهورية الصين الشعبية بشأن إقامة عالم متعدد الأقطاب ونوع جديد من العلاقات الدولية أن جميع الدول لها الحق في الأمن، وبحسب ما جاء في البيان، «لجميع الدول ذات السيادة الحق المتساوي في الأمن، ومن الضروري إيلاء الاهتمام الواجب للمخاوف الأمنية العقلانية لجميع الـدول، والتركيز على التعاون في القضايا الأمنية، ورفض المواجهة الكتلية وإستراتيجيات لعبة المحصلة الصفرية، ومعارضة توسيع التحالفات العسكرية والحروب الهجينة والحروب بالوكالة، وتعزيز إنشاء بنية أمنية عالمية وإقليمية متجددة ومتوازنة وفعالة ومستدامة».

كما دعت روسيا والصين إلى رفض المواجهة التكتلية

ومعارضة توسع التحالفات العسكرية والحروب بالوكالة، إذ قال البيان: «أنشطة عدد من الدول النووية وغير النووية، التي تُنفذ، ضمن تكتلات وتحالفات عسكرية، إستراتيجيات مثل «الاعتراض الاستباقي» و«الضربة الدقيقة العميقة» و«سلسلة القتل» و«إمكانية الضربة المضادة»، والتي تُتيح شن ضربات صاروخية استباقية أو وقائية لشلّ حركة العدو ونزع سلاحه، تُعد أنشطة مزعزعة للاستقرار بطبيعتها، وتُمثل تهديدا إستراتيجيا للدول التي تُوجه إليها».

وأضاف البيان: «يدين الطرفان بشدة هذه الأعمال الاستفزازية التي تقوّض الاستقرار الإقليمي والأمن العالمي، وسيتصديان لها معا»، مؤكدا أن «ظهور مجتمع دولي أكثر تماسكا في ظل تزايد المخاطر والتحديات المشتركة التي تواجه البشرية يعني أنه لا يمكن تحقيق أمن دولة ما على حساب أمن دولة أخرى».

قلقه إزاء عسكرة المناطق

وفي هذا الصدد، أعرب الطرفان عن «قلقهما إزاء عسكرة المناطق ذات خطوط العرض العليا من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، وتؤكد الدولتان مجددا التزامهما بالقانون الدولي في القطب الشمالي، واحترام سيادة وسلامة أراضي دول القطب الشمالي، وتعربان عن اهتمامها بالحفاظ على القطب الشمالي كمنطقة سلام واستقرار وتوتر عسكري سياسي منخفض، فضلا عن تطوير حوار بنّاء وتعاون متبادل المنفعة في المنطقة، بما في ذلك من خلال الصيغ المتعددة الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك مجلس القطب الشمالي».

وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وصل إلى الصين مساء أمس الثلاثاء، في زيارة رسمية تستغرق يومين، وأُقيم له حفل استقبال رسمي في مطار بكين، تضمن استعراضا لحرس الشرف وعزفا موسيقيا.

> **مشروع "قوة سيبيريا 2" في قلب القمة: سباق الغاز الروسي**

زيارات متعددة

ومنذ عام ٢٠٠٠، زار بوتين الصين ٢٠ مرة بصفته رئيسا لروسيا، بما في ذلك ثلاث زيارات دولة (في أعوام ٢٠١٢ و٢٠١٨ و٢٠٢٤) وثماني زيارات رسمية. وكانت أول زيارة رسمية له إلى جمهورية الصين الشعبية في ١٨-١٩ يوليو/تموز عام ٢٠٠٠.

رسالة بوتين للشعب الصيني

ذكر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في رسالة مصوّرة وجّهها إلى الشعب الصيني، أن العلاقات الروسية الصينية، بلغت مستوى غير مسبوق.وأضاف الرئيس الروسي، في التسجيل المصور قبيل زيارته المترقبة إلى الصين، أن «تبادل الزيارات المنتظم والمحادثات الروسية الصينية الرفيعة المستوى، جزءٌ لا يتجزأ من جهودنا المشتركة لتطوير العلاقات بين بلدينا على الأصعدة كافة، وإطلاق العنان لإمكاناتها الهائلة».

وقال بوتين: «أودّ أن أذكّركم بأنه قبل ٢٥ عاما، وقّعت روسيا والصين معاهدة حسن الجوار والصداقة والتعاون، التي أرست أساسا متينا لتكوين تفاعل إستراتيجي حقيقي وشراكة شاملة، لما فيه مصلحة بلدينا وشعبينا».

وأردف الرئيس الروسي: «بلغت العلاقات الروسية الصينية مستوى غير مسبوق. تتجلى خصوصية هذه

من القطب الشمالي إلى الشرق الأوسط: انتقاد التوترات العالمية والتوسع العسكري

العلاقات في جو من التفاهم والثقة المتبادلين، والرغبة في التعاون على أساس متكافئ ومنفعة متبادلة، والانخراط في حوار بنّاء، ودعم بعضهما بعضا في القضايا، التي تمسّ المصالح الأساسية للبلدين، بما في ذلك حماية السيادة والوحدة الوطنية».

وأكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن «روسيا والصين تتطلعان بثقة إلى المستقبل، وتعملان بنشاط على تطوير العلاقات في المجالات السياسية والاقتصادية والدفاعية، وتوسيع التبادلات الإنسانية، وتشجيع التواصل بين الشعبين. بعبارة أخرى، تعملان معا على تعميق التعاون الثنائي وتعزيز التنمية الشاملة لبلدينا، ومن المهم أن تكون هذه القضايا على جدول أعمال المحادثات المقبلة في بكين».

وتابع بوتين: «أُعرب عن تقديري العميق لالتزام الرئيس شي جين بينغ، بالتعاون طويل الأمد مع روسيا، وأعتقد أن علاقاتنا الطيبة والودّية تُساعدنا على وضع أكثر الخطط طموحا للمستقبل وتحقيقها».

وأشار الرئيس الروسي إلى أن «التبادل التجاري الروسي الصيني يستمر في النمو، وقد تجاوز منذ فترة طويلة ٢٠٠ مليار دولار، وتُجرى جميع التسويات الثنائية تقريبا بالروبل واليوان، ويجري تنفيذ مبادرات رئيسية في مجالات التعاون الأساسية. بعد النجاح الذي حققته سنوات التبادل الثقافي، انطلقت سنوات التعاون الروسي الصيني في مجال التعليم في يناير (كانون الثاني الماضي)، ما يمثل المشروع الحكومي الدولي العاشر من نوعه في المجال الإنساني».

وأشار الرئيس بوتين إلى أن «روسيا تُكنّ احتراما كبيرا لتاريخ الصين العريق، وإنجازاتها في مجالات الثقافة والفنون والعلوم، ونحن حريصون على تقارب شعبينا، وتعزيز فهمنا المتبادل، والاستفادة من كل ما يزخر به تراثنا وتقاليدنا العريقة، لذا نرحب بتطبيق نظام الإعفاء من التأشيرة بين بلدينا، فهذا لا يُعزز التبادل التجاري والسياحي فحسب، بل يفتح أيضا آفاقا جديدة للتواصل وبناء العلاقات بين المواطنين الروس والصينيين».

وأكد بوتين على أن «التحالف الإستراتيجي الروسي الصيني الوثيق يلعب دورا مهما في تحقيق الاستقرار على الساحة الدولية. وفي الوقت ذاته، تحالفنا ليس موجّها ضد أحد، بل نعمل من أجل السلام والازدهار العالمي».

وأردف بوتين: «انطلاقا من هذا المبدأ، تُدافع موسكو وبكين معا عن القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة بكاملها وشموليتها وترابطها، وتُحافظان على تعاون فعّال من خلال الأمم المتحدة، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومجموعة «بريكس»، وغيرها من الهياكل المتعددة الأطراف، ما يُسهم إسهاما كبيرا في حلّ القضايا العالمية والإقليمية المُلحّة».

واختتم الرئيس الروسي: «أنا على ثقة بأننا سنواصل معا بذل كل ما في وسعنا لتعزيز الشراكة الروسية الصينية وعلاقات حسن الجوار، بما يخدم التنمية الديناميكية لبلدينا ورفاهية شعبينا، بما يصبّ في مصلحة الحفاظ على الأمن والاستقرار العالميين».

التعاون الصيني الروسي... ضرورة في عالم مضطرب

*افتتاحية صحيفة «الشعب» الصينية

بدعوة من الرئيس الصيني شي جين بينغ، يقوم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بزيارة رسمية إلى الصين في الفترة من ١٩ إلى ٢٠ مايو الجاري. وتُعد هذه الزيارة الخامسة والعشرين للرئيس بوتين إلى الصين، وتتزامن مع الذكرى الثلاثين لتأسيس شراكة التنسيق الاستراتيجية الشاملة بين الصين وروسيا، والذكرى الخامسة والعشرين لتوقيع معاهدة حسن الجوار والتعاون الودي بين البلدين، بالإضافة إلى انطلاق فعاليات عام التعليم الصيني-الروسي.

يتيح التوجيه الاستراتيجي من رئيسي الدولتين، إلى جانب التقاء سلسلة من التوقيتات التاريخية المهمة، فرصا استراتيجية جديدة ويمنح دفعا قويا للتعاون في العلاقة بين الصين وروسيا، التي تشهد حاليا أفضل فترة في تاريخها.

منذ بداية العصر الجديد، وبغض النظر عن التغيرات في المشهد الدولي، ظلّت الصين وروسيا دائما شركاء استراتيجيين موثوقين في التنسيق لبعضهما البعض، ورفيقين في مسار التنمية والإحياء.

فما الذي يجعل هذه العلاقة متينة وحيوية إلى هذا الحد؟ لقد أشار الرئيس شي جين بينغ بوضوح إلى أن العلاقة بين الصين وروسيا أصبحت مثالا على

الصين وروسيا جارتان جيدتان لا يمكن تحريكهما

علاقات الدول الكبرى، تتميز بالصداقة الجيرة الدائمة، والتنسيق الاستراتيجي الشامل، والتعاون الذي يعود بالنفع المتبادل. وتمتلك العلاقة الصينية-الروسية قوة دفع داخلية قوية وقيمة استراتيجية فريدة، فهي ليست موجهة ضد أي طرف ثالث، ولا تتأثر بأي طرف ثالث.

تعتبر الدولتان تطوير العلاقات الثنائية خيارا استراتيجيا طويل الأمد، وليس مسألة مرتبطة بالظرفية أو المصالح العاجلة. ولا تسعى الدولتان لتشكيل «دوائر صغيرة»، بل حققتا ثقة متبادلة عميقة وتعاونا شاملا من خلال الوقوف جنبا إلى جنب والدعم المتبادل، مؤسستين نوعا جديدا من العلاقات بين الدول الكبرى يتجاوز التحالفات العسكرية والسياسية التقليدية، مما يمثل نموذجا للتبادل بين القوى الكبرى والدول المجاورة.

ويُعد توجيه رئيسي الدولتين أعظم ميزة وضمانا أساسيا وراء التطور على أعلى مستوى للعلاقات الصينية-الروسية.

لقد التقى الرئيس شي والرئيس بوتين أكثر من ٤٠ مرة، وتبادلا أكثر من ١٠٠ مكالمة هاتفية ورسائل على مدى العقد الماضي وأكثر، محافظين على تواصل وتنسيق وثيق بشأن العلاقات الثنائية وكذلك القضايا الدولية والإقليمية الكبرى. ومن خلال هذه التفاعلات، قدّم رئيسا الدولتين التوجيه والاستراتيجية اللازمة للعلاقات الثنائية.

شهدت العلاقات الصينية-الروسية عدة ترقيات مهمة، بدءا من توقيع البيان المشترك حول مرحلة جديدة لشراكة التنسيق الاستراتيجية الشاملة في عام ٢٠١٤، مرورا بالإعلان عن تطوير شراكة التنسيق الاستراتيجية الشاملة لعصر جديد في عام ٢٠١٩، وصولا إلى القرار المشترك بتمديد معاهدة حسن الجوار والتعاون الودي بين الصين وروسيا في عام ٢٠٢١، وكل ذلك لم يكن ممكنا بدون التوجيه الاستراتيجي والتخطيط بعيد المدى للرئيسين. وتعد زيارة الرئيس بوتين الحالية استمرارا لهذا التواصل الاستراتيجي.

كما أصبح التعاون الصيني-الروسي من المنظور العالمي، ركيزة للحفاظ على العدالة والإنصاف الدوليين. في الوقت الراهن، دخل العالم فترة جديدة من الاضطرابات والتحولات. وبصفتهما أعضاء دائمين في مجلس الأمن الدولي ودولا رئيسية ومسؤولة، تتحمل الصين وروسيا مسؤوليات بالغة الأهمية. وكلما زادت تقلبات الوضع الدولي، كلما ظهر أكثر وضوحا الطابع الناضج والمستقر والمرن للعلاقات الصينية-الروسية، وكلما ازدادت أهمية التنسيق الاستراتيجي القوي والتعاون الشامل. وفي القضايا

> هذا التعاون الاستراتيجي
> يتجاوز نطاق العلاقات الثنائية

الدولية والإقليمية الكبرى، يحافظ الرئيسان على تواصل وثيق، ويشجعان على حل الخلافات من خلال الحوار والمشاورات، ويعارضان التدخل في الشؤون الداخلية وفرض العقوبات الأحادية و"السلطة القضائية بعيدة المدى". وفي إطار المنظمات متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومجموعة البريكس، ومجموعة العشرين، تعمل الدولتان عن كثب لحماية حقوق التنمية الشرعية لدول الجنوب العالمي وتعزيز نظام حوكمة عالمي أكثر عدلا وإنصافا. وقد أظهرت التجارب التاريخية مرارا أنه طالما وقفت الصين وروسيا متضامنتين، يكون هناك أمل أكبر لتحقيق العدالة والإنصاف الدوليين، ويزداد اليقين وسط التغيرات العالمية النادرة، ويتعزز الزخم نحو التنمية والتقدم للبشرية.

كما يمثل عامي ٢٠٢٦ و٢٠٢٧ "عامي التعليم الصيني-الروسي"، وهما أول عامين موضوعيين على المستوى الوطني مخصصين للتعليم بين البلدين. وفي الوقت الحالي، تم إنشاء أكثر من ١٥٠ مؤسسة تعليمية وبرنامجا تعاونيا مشتركا بين المدارس والجامعات الصينية والروسية، بما يمكّن من مشاركة الموارد التعليمية بشكل تكاملي. وتشمل ١٥ تحالفا جامعيا أكثر من ٨٠٠ مؤسسة للتعليم العالي، بينما تضم تحالفات المدارس الثانوية أكثر من ١٤٠ مدرسة. وكما يقول المثل القديم: «قد يستغرق نمو الأشجار عشر سنوات، لكن تربية الإنسان وتطوير فكره وأخلاقه يحتاج إلى قرن كامل.» فالتفاهم والصداقة بين الشباب يشكلان أساسا شعبيا عميقا للصداقة الدائمة بين الصين وروسيا عبر الأجيال. وعندما يروّج الشباب قصص بلدانهم بلغات بعضهم البعض ويبنون صداقات على مقار بعضهم البعض، تكتسب العلاقات الصينية-الروسية مرونة دائمة لا يمكن لأي قوة خارجية تقويضها.

الصين وروسيا جارتان جيدتان لا يمكن تحريكهما، وأصدقاء حقيقيون يشاركون بعضهما البعض في السراء والضراء. لقد صمدت هذه الصداقة أمام اختبار الزمن، ويمكن لهذا التعاون أن يتحمل المسؤوليات الثقيلة. وإن هذا التعاون الاستراتيجي الصحي والمستقر والعالي المستوى يتجاوز نطاق العلاقات الثنائية، ويضخ يقينا وطاقة إيجابية ثمينة في المنطقة والعالم، ليصبح «ثقل موازن» للحفاظ على السلام والاستقرار. وبغض النظر عن أي تغييرات مستقبلية، ستواصل الصين وروسيا المضي قدما بهدوء، مضيفتين الاستقرار والأمل الثمينين إلى عالم غير مستقر من خلال يقين علاقتهما.

فرانسيس فوكوياما:

ما لا يعرفه ترامب ويعرفه شي جين بينغ

مرثية لديمقراطية كانت عظيمة يوما ما

الغارديان السريلانكية/الترجمة والتحرير : محمد شيخ عثمان

كان من المؤلم والمهين معا مشاهدة التغطية الإعلامية لزيارة دونالد ترامب الأخيرة إلى بكين، لأنها أظهرت بوضوح تراجع الولايات المتحدة كقوة عظمى مقارنة بالصين. وقبل القمة، كانت التوقعات منخفضة للغاية: فقد كان ترامب في موقع ضعيف، يواجه التضخم وتراجع شعبيته، بينما يسعى للحصول على مساعدة صينية للخروج من الفخ الإيراني الذي صنعه بنفسه. أما شي جين بينغ، فقد كان قد أجبر ترامب على التراجع في حربه التجارية خلال العام السابق، في وقت أظهرت فيه الصين نموا قويا في الصادرات مقابل رد امريكي ضعيف.

وهكذا كان الأمر بالفعل. فقد عاد ترامب إلى واشنطن من دون إنجازات تذكر من زيارته: اتفاقان فقط بشأن فتح الأسواق الصينية أمام المنتجات الامريكية، ومن دون أي مساعدة سياسية في الشرق الأوسط. صحيح أن الصين وافقت على شراء ٢٠٠ طائرة من شركة بوينغ،

دبلوماسية الإهانة والرمزية: ما كشفته زيارة ترامب لبكين عن توازنات غير متكافئة

وهو عدد أقل من المتوقع، لكنها سبق أن أخلفت وعودا مشابهة في الماضي. كما ادعى البيت الأبيض أن الصين وافقت على شراء منتجات زراعية بقيمة ١٧ مليار دولار، لكن بكين لم تؤكد ذلك. ومع ذلك، لم يمنع هذا ترامب من الادعاء بأنهم «أبرموا صفقات تجارية عظيمة» وأن الاجتماع كان «نجاحا كبيرا».

لكن الصورة الرمزية للقاء هي التي أظهرت مدى تراجع مكانة ترامب في نظر الصينيين. فلم يكن شي في استقباله بالمطار. كما جلس ترامب على المنصة في كرسي جعله يبدو أصغر من شي، وهي إهانة كان يمكن تفاديها لو أن وزارة الخارجية الامريكية في عهد ترامب لم تُهمش مسؤولي البروتوكول المكلفين عادة بمثل هذه الأمور.

أما أسوأ ما في الزيارة فكان التملق المستمر من جانب ترامب، إذ وصف شي بأنه «قائد عظيم» و«صديق حقيقي» وشخص «يبدو وكأنه خرج من استوديوهات السينما»، وأخذ يمتدح مرارا جمال الصين وروعتها.

وكما حدث في لقاءاته السابقة مع عدد من الدكتاتوريين، بدا أن ترامب يعتقد أنهم سينبهرون بالنوع نفسه من الإطراء والمديح الذي يعشقه هو شخصيا. أما شي، فلم يبادل ترامب أي تعبير مماثل عن الصداقة، مكتفيا بالقول إن الولايات المتحدة والصين «يجب أن تكونا شريكتين لا خصمين».

وكانت القضية الأهم التي برزت من القمة هي تايوان فقد عطل ترامب حزمة أسلحة بقيمة ١٤ مليار دولار كانت قد أقرها الكونغرس قبل القمة، ولا توجد أي مؤشرات على استئناف تسليمها قريبا.

وأبلغ شي ترامب أن العلاقات المستقبلية مع واشنطن ستعتمد على مستوى الدعم الامريكي للجزيرة. وهنا لمعت فكرة في ذهن ترامب مفادها أن تايوان قد تكون «ورقة تفاوض ممتازة» في المفاوضات التجارية مع بكين. كما أدلى ترامب بتصريحات أخرى تقلل من أهمية الجزيرة، قائلا: «من المفترض أن نسافر ٩٥٠٠ ميل لخوض حرب»، مكررا مزاعمه بأن تايوان سرقت تكنولوجيا أشباه الموصلات من ا لولايات المتحدة.

وقد شكل فشله في قول أي شيء عن أمن تايوان تناقضا صارخا مع تأكيد جو بايدن الواضح بأن الولايات المتحدة ستتحرك للدفاع عنها.

إن دونالد ترامب سياسي عاجز عن رؤية العالم إلا من منظور شخصي ومصلحي ضيق. فقد شعر بالغضب بعد عودته بسبب تلميحات إلى أن بـاراك أوباما حظي باحترام أكبر منه، مستغلا المناسبة ليؤكد أن «لا أحد يحترم أوباما»، الذي وصفه أيضا بأنه «شخص يزرع الانقسام».

وكانت وسائل الإعلام الصينية تتحدث منذ فترة

مرثية النفوذ الأمريكي: سياسات ترامب ساهمت في تسريع صعود الصين عالميا

عن الولايات المتحدة بوصفها «قوة متراجعة»، وقد أثار شي هذا الأمر مع ترامب عندما أعرب عن أمله في أن يتجنب البلدان «فخ ثيوسيديدس» إذا ما تنازلت امريكا المتراجعة بسلاسة عن السلطة لصالح الصين الصاعدة.

لكن ترامب فسر ذلك فورا على أنه اتفاق من شي معه على أن امريكا كانت في تراجع خلال عهد جو بايدن، لكنها أصبحت عظيمة مجددا الآن لأنه رئيسها. وكما جرت العادة، يحتفظ ترامب بأشد درجات غضبه وعدائه لخصومه المحليين، لا لقادة الدكتاتوريات الكبرى في العالم.

والحقيقة التي يفهمها الصينيون جيدا هي العكس تماما: فتراجع الولايات المتحدة هو نتيجة مباشرة لصعود ترامب منذ عام ٢٠١٦. وكأن ترامب قرر أن يفعل كل ما بوسعه لإضعاف الولايات المتحدة في مواجهة الصين.

فقد عمق الانقسام في بلد يعاني أصلا من الاستقطاب أكثر من أي رئيس سابق؛ وقلص تمويل الأبحاث العلمية الأساسية، وهاجم الجامعات الامريكية التي كانت الأفضل في العالم؛ كما أدخل الولايات المتحدة في حرب غير ضرورية في الشرق الأوسط استنزفت مخزون الأسلحة الامريكية المتطورة؛ وصرح هو وحلفاؤه علنا بأن خصومهم الداخليين، أي الديمقراطيين، يشكلون تهديدا لمستقبل الولايات المتحدة أكبر من الصين أو روسيا.

كما سعى ترامب بشكل منهجي إلى تقويض نظام التحالفات الامريكي، فهاجم الحلفاء وفرض الرسوم الجمركية حتى على أقرب الأصدقاء التقليديين، وهدد بالاستيلاء على أراض تابعة للدنمارك، الحليف المخلص في حلف الناتو وهو يدعي أن الولايات المتحدة تحت قيادته أصبحت تحظى باحترام غير مسبوق، بينما الحقيقة تكاد تكون معاكسة تماما: فالأصدقاء والخصوم على حد سواء يرون أن الولايات المتحدة تحولت إلى ما يشبه الدولة المارقة التي تسهم في نشر عدم الاستقرار والفوضى عالميا، بل وأصبحت أيضا موضع سخرية.

لقد جعل ترامب حياة شي جين بينغ سهلة للغاية، وهو ما انعكس بوضوح في سلوك الأخير خلال القمة. فالولايات المتحدة في عهد ترامب منخرطة في عملية إيذاء ذاتي ممنهجة إلى درجة أن الصين لا تحتاج فعليا إلى فعل الكثير سوى الجلوس ومراقبة ما يحدث.

وكان ترامب قد توقع أن الصين لن تهاجم تايوان طالما بقي رئيسا. وربما يكون محقا في ذلك: فشي لا يريد تعطيل مسار تراجع الولايات المتحدة. لكنه قد يجد نفسه مضطرا للتحرك بسرعة إذا ما حصلت امريكا أخيرا على رئيس يريد عكس هذا المسار.

ويليام آلان راينش:

قمة للمتساوين

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

كان الأمر الوحيد الذي يمكن التنبؤ به تماما بشأن القمة الأمريكية الصينية التي اختُتمت مؤخرا هو أن ترامب سيعلنها نجاحا باهرا، بغض النظر عن الحقائق. وقد صدقت هذه التوقعات، لكن غياب الحقائق الفعلية الصادرة عن القمة يجعل من الصعب الحكم على ما إذا كانت مزاعم النجاح مبالغا فيها. لم يصدر بيان مشترك، وهو ما يبدو أنه أصبح القاعدة في السنوات الأخيرة، وكما هو متوقع، كانت تعليقات الجانبين متضاربة وغير مترابطة في معظمها.

على الصعيد التجاري، لا يزال التقدم المتوقع بشأن «الركائز الثلاث» – الفاصوليا، ولحم البقر، وبوينغ – غير واضح حتى الآن. صرّح ترامب للصحفيين بوجود مشتريات زراعية كبيرة، لكنه لم يُفصح عن أي تفاصيل؛ ومع ذلك، يبدو أن الولايات المتحدة تتوقع من الصين الوفاء بالتزامها الشرائي الذي قطعته في أكتوبر الماضي.

ولم يكشف الوفد الصيني عن خططه. بعد القمة، جددت الصين تراخيص تصدير لحوم البقر الأمريكية التي سمحت بانتهاء صلاحيتها العام الماضي، لكن هذا ببساطة يُعيد الوضع إلى ما كان عليه. لم تؤكد بكين بعد التزام ترامب بشراء المزيد من طائرات بوينغ. على أي حال، كان العدد، ٢٠٠ طائرة، أقل من المتوقع. يبدو أن المناقشات حول إنشاء مجلس للتجارة ومجلس للاستثمار، واتفاقية محتملة بشأن بروتوكولات سلامة الذكاء الاصطناعي، قد بـدأت، لكنها لم تُفضِ إلى أي اتفاقات. أعلن السفير جيمسون غرير لاحقا أنه سيتم طرح مقترحات المجلسين للتعليق العام – وهي فكرة جيدة، لكنها تُقرّ أيضا بأن إنشاءهما فعليا ما زال بعيد المنال.

الأمر الأكثر إثارة للدهشة هو ما يبدو أنه لم يُناقش أي من الشكاوى التقليدية التي دأبت الولايات المتحدة على طرحها – الطاقة الإنتاجية الفائضة، والدعم الحكومي، وسرقة الملكية الفكرية، والعوائق التي تحول دون الوصول إلى السوق الأمريكية.

> المناقشات الأكثر أهمية دارت حول قضايا جيوسياسية أوسع

من المأمول أن يكون بعض المديرين التنفيذيين للشركات المشاركة قد أحرزوا تقدما في قضايا الوصول إلى السوق الخاصة بهم، ولكن هذا الأمر لا يزال غير مؤكد.

هذه القضايا مستعصية، ولم يتوقع أحد تحقيق اختراقات في أي منها، لكن الولايات المتحدة حرصت على إبقائها مطروحة للنقاش. تشير الرسالة التي خرجت من هذه القمة إلى أننا تخلينا إلى حد كبير عن هذه القضايا ونركز على الأهداف التعاقدية المحددة التي تميز إدارتي ترامب.

نظرا لعدم وجود نتائج مؤكدة كثيرة حتى الآن على صعيد الصفقات، فإن الاستنتاج الواضح هو أن المسؤولين الصينيين نجحوا في تجنب الانتقادات الأمريكية المعتادة ولم يقدموا سوى القليل في المقابل. وللإنصاف، فإن فكرة أن محاولة تغيير الصين جهد عبثي تعود إلى إدارة بايدن، على الرغم من أن ذلك لم يمنع بايدن من الضغط على الصين بشأن مجموعة متنوعة من قضايا حقوق الإنسان، وهو أمر تجاهله ترامب إلى حد كبير.

كانت المناقشات الأكثر أهمية تدور حول قضايا جيوسياسية أوسع، ولا سيما تايوان وإيران.

بحسب اعتراف ترامب نفسه ، استحوذت تايوان على جزء كبير من النقاش. ويبدو أن النتيجة المباشرة لم تكن تغييرا من أي من الجانبين. بل إن وزير الخارجية ماركو روبيو صرّح بأن السياسة الأمريكية لم تتغير.

لكن ثمة اختلافات في اللهجة. فقد ضغط الوفد الصيني بقوة أكبر على تايوان، مؤكدا أنها قضيته الأهم وأن عدم التعامل معها بالشكل الصحيح قد يؤدي إلى صراع. أقرّ ترامب بمناقشة صفقة بيع الأسلحة الأمريكية لتايوان – وهو أمر وعد رؤساء سابقون، مثل رونالد ريغان، بعدم القيام به – لكنه قال إنه لم يتخذ قرارا بعد. وهو تصريح لا يُطمئن حكومة تايوان.

فيما يتعلق بإيران، لا يبدو أن شي جين بينغ قد أدلى بتصريح جديد. فبحسب ترامب، وافق شي على عدم امتلاك إيران سلاحا نوويا، وعلى ضرورة إبقاء مضيق هرمز مفتوحا، وعارض فرض رسوم على العبور عبره. لا جديد في ذلك.

أصدرت الحكومة الصينية لاحقا بيانا تدعو فيه إلى إنهاء الحرب، لكن لم يتضح ما إذا كانت الصين مستعدة لاتخاذ أي إجـراءات فعلية لتحقيق هذه الأهـداف، مع أن أي ضغط قد تمارسه على إيران في نهاية المطاف سيكون على الأرجح سريا.

كما لا يبدو أنه قد تم مناقشة أي أعمال عدوانية صينية في بحر الصين الجنوبي أو استمرار استخدامها للإكراه الاقتصادي (ربما لأن ترامب مذنب بنفس الشيء).

أسفرت المناقشات الجيوسياسية عن شعار القمة: «الاستقرار الاستراتيجي البنّاء»، وهو مصطلح يُمكن تفسيره على نحوٍ أدقّ بأنه «عدم إثارة المشاكل». في الوقت الراهن، من مصلحة البلدين كسب الوقت في ظلّ مواجهتهما لتحديات داخلية وخارجية كبيرة. من الواضح أن بكين تعتقد أن الوقت في صالحها، وكانت إشارة شي جين بينغ إلى «فخ ثوسيديدس» بمثابة تذكيرٍ واضحٍ بأنه يعتبر صعود الصين حتميا، وأن على الولايات المتحدة التكيّف معه. يُعدّ تراجع ترامب عن تحدّي سياسات الصين، ولا سيما فائض الطاقة الإنتاجية والتوجه التصديري الذي يُقوّض الصناعة التحويلية في العديد من البلدان إلى جانب الولايات المتحدة، اعترافا ضمنيا بمحدودية قدرة الولايات المتحدة على فرض التغييرات التي ترغب في رؤيتها.

هذا يُشير إلى أن «الاستقرار الاستراتيجي البنّاء» يعني قبول علاقة متكافئة، وهي نتيجة واقعية، ولكن من المؤكد أن ترامب لن يُقرّ بها.

*ويليام أ. راينش هو مستشار أول (غير مقيم) ورئيس كرسي شول الفخري في برنامج الاقتصاد ورئيس كرسي شول في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن العاصمة.

www.marsaddaily.com

الموسم الثاني للإنصات المركزي

marsaddaily.com

marsaddaily

almrsd1994

marsad daily

marsaddaily